

مؤقت

مجلس الأمن



السنة الثامنة والستون

الجلسة ٧٠٤٧

الثلاثاء، ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس:	السيد مهديف (أذربيجان)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي السيد تشوركين
	الأرجنتين السيدة بيرثيال
	أستراليا السيد كوينلان
	باكستان السيد صاحبزادة أحمد خان
	توغو السيد مينون
	جمهورية كوريا السيد سول كيونغ - هون
	رواندا السيد غاسانا
	الصين السيد تشاو يونغ
	غواتيمالا السيد روسينثال
	فرنسا السيد أرو
	لكسمبرغ السيدة لوكاس
	المغرب السيد لوليشكي
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية السير مارك لايل غرانت
	الولايات المتحدة الأمريكية السيدة باور

جدول الأعمال

الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-506.



وثيقة ميسرة

الرجاء إعادة التدوير



1352523 (A)



افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٠

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين

أقترح على المجلس أن يوجه دعوة إلى المراقب الدائم عن الكرسي الرسولي لدى الأمم المتحدة إلى الاشتراك في هذه الجلسة، وفقا للنظام الداخلي المؤقت للمجلس والممارسة السابقة في هذا الصدد.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول

أعماله.

أعطي الكلمة للسيد فيلتمان.

السيد فيلتمان (تكلم بالإنكليزية): يجتمع المجلس اليوم في لحظة تنشط فيها الدبلوماسية في الشرق الأوسط. تجري المناقشات بشأن الأزمات المباشرة ومصادر التوتر الطويلة الأمد في المنطقة، من كارثة سوريا إلى عملية السلام في الشرق الأوسط إلى المسائل المتعلقة بالانتشار النووي. ونعتقد أن المناقشة العامة في الجمعية العامة الشهر الماضي في نيويورك أكدت من جديد أهمية الأمم المتحدة بوصفها منتدى للتعاون بين الدول ولإحراز تقدم دبلوماسي حقيقي عندما تكون هناك وحدة دولية وليس انقسامًا. وفي حين ينبغي عدم التقليل من شأن التحديات على كل جبهة من الجبهات، من الأهمية بمكان الحفاظ على الزخم وراء الدبلوماسية بل وزيادته. ونشجع مجلس الأمن وأعضاءه على الاستكشاف الكامل لجميع الفرص المتاحة لحل القضايا الصعبة التي تحيق بالسلام والأمن في المنطقة، سلميا عن طريق الحوار، ونبقى ملتزمين بدعمه في هذا الصدد.

كان محور العديد من بيانات قادة العالم في المناقشة العامة هو الأهمية الملحة لتشكيل ديناميات مواتية بدرجة أكبر في أنحاء المنطقة ومعالجة الصراع الإسرائيلي الفلسطيني المستمر منذ عقود طويلة. ويتمثل المحك الآخر في ما إذا كان يمكن استدامة الجهود الجارية والمضي بها قدما وبأي وتيرة تلبية لهذه الشواغل والتوقعات. وقد أقر العديد بالفرصة السانحة في هذه المرحلة لإنقاذ الحل القائم على وجود دولتين وتحقيق رؤية

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): بموجب المادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثلي الأردن، إسرائيل، إكوادور، إندونيسيا، جمهورية إيران الإسلامية، أيسلندا، البرازيل، بنغلاديش، بوتسوانا، دولة بوليفيا المتعددة القوميات، تركيا، تونس، الجمهورية العربية السورية، جنوب أفريقيا، جيبوتي، سري لانكا، جمهورية فتزويلا البوليفارية، قطر، قبرغيزستان، كوبا، لبنان، ماليزيا، مصر، المملكة العربية السعودية، ناميبيا، النرويج، نيكاراغوا، الهند، واليابان إلى الاشتراك في هذه الجلسة.

أقترح على المجلس أن يوجه دعوة إلى المراقب الدائم عن دولة فلسطين إلى الاشتراك في هذه الجلسة، وفقا للنظام الداخلي المؤقت للمجلس والممارسة السابقة في هذا الصدد.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

ووفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو السيد جيفري فيلتمان، وكيل الأمين العام للشؤون السياسية، للاشتراك في هذه الجلسة.

ووفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو سعادة السيد عبد السلام ديالو، رئيس اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، إلى الاشتراك في هذه الجلسة.

ووفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو سعادة السيد كارل هالرغارد، مستشار أول وفد الاتحاد الأوروبي لدى الأمم المتحدة، للاشتراك في هذه الجلسة.

أخرى قريبا في إطار اجتماعاتهم التي تعقد شهريا الآن للإبلاغ عن التقدم المحرز. ومنذ اجتماع المجموعة الرباعية، سرع المفاوضات وتيرة المحادثات وأعربوا عن التزامهم بالفهم المتمثل في عدم الكشف عن مضمون هذه المناقشات. ومما يثلج الصدر أن نرى حوارا مكثفا يبين أن الجانبين يأخذان بزمام الأمور.

وفي ٢٥ أيلول/سبتمبر، عقدت لجنة الاتصال المخصصة لتنسيق المساعدة الدولية المقدمة إلى الفلسطينيين اجتماعا على المستوى الوزاري وأعربت عن تأييدها الكامل لمفاوضات السلام الجارية. ودعا الأمين العام الجهات المانحة إلى مضاعفة الجهود الرامية إلى مساعدة السلطة الفلسطينية، مع التشديد على أن،

”الحالة غير مستقرة وأن الوضع الراهن في الأرض الفلسطينية المحتلة لا يمكن استمراره. وأن الاحتلال، على المدى الطويل، يلحق بالضرر بالإسرائيليين والفلسطينيين على حد سواء“.

ورحب المشاركون بالمبادرات الإيجابية التي أعلنت عنها إسرائيل، بما في ذلك تخفيف القيود المفروضة، باعتبار أنها تحقق تحسينات ملموسة على أرض الواقع في الضفة الغربية وقطاع غزة. وعلى الرغم من تكثيف المفاوضات الجدير بالترحيب، حدثت تطورات مثيرة للقلق على أرض الواقع لا يمكن أن نتجاهلها. وأود أن أكرر من جديد دعوة الأمم المتحدة التي لا لبس فيها لجميع الأطراف إلى الامتناع عن أعمال العنف والتحريض، وتعزيز الهدوء وعكس مسار الاتجاهات السلبية من أجل الحفاظ على الانفتاح المؤقت في العملية السياسية.

وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، قتل الفلسطينيون بالرصاص جنديين إسرائيليين في حادثين منفصلين على ما يبدو يومي ٢٠ و ٢٢ أيلول/سبتمبر. وأدان الرئيس عباس علانية الحادثين، وعقد المسؤولين الأمنيون الفلسطينيون

دولة فلسطينية مستقلة تتوفر لها مقومات البقاء تعيش جنبا إلى جنب في سلام مع إسرائيل آمنة.

في ٢٧ أيلول/سبتمبر، وللمرة الأولى منذ ١٧ شهرا، اجتمع الأعضاء الأساسيون في المجموعة الرباعية في نيويورك. وانضم إليهم كبيرا المفاوضين الإسرائيلي والفلسطيني في إحاطة إعلامية مشتركة بشأن التقدم المحرز في المفاوضات. وأكدت الوزيرة ليفني والسيد عريقات من جديد التزامهما الشخصي والرسمي بالتوصل إلى اتفاق شامل بشأن الوضع الدائم، وطلبا الدعم من المجموعة الرباعية والمجتمع الدولي. وشدد كل منهما على أن هدفهما المشترك هو وضع حد للصراع، على أساس رؤية دولتين لشعبين.

وأعادت المجموعة الرباعية تأكيد تصميمها على تقديم الدعم الفعال لجهودهما خلال الإطار الزمني المحدد. وإذ تقر بقيادة رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو والرئيس الفلسطيني محمود عباس، تتخي المجموعة الرباعية على جهودهما والتزامهما بمواصلة المشاركة في المفاوضات. وشدد شركاء المجموعة الرباعية على أهمية عكس مسار الاتجاهات السلبية على أرض الواقع من أجل المضي قدما في المحادثات المباشرة. وأحاط ممثل المجموعة الرباعية، توني بلير، المجموعة علما بالمبادرة الاقتصادية الفلسطينية، التي تهدف إلى تحقيق نمو اقتصادي يفضي إلى تحول الاقتصاد الفلسطيني، بالتوازي مع استئناف المفاوضات. وناقشت المجموعة الرباعية الاحتياجات الإنسانية لسكان غزة، وشددت على أهمية زيادة إمكانية الوصول إلى قطاع غزة عبر المعابر القانونية، مع الترحيب بالخطوات التي اتخذتها إسرائيل مؤخرا في هذا الصدد.

ولدى مناقشة أهمية الدعم الدولي للمفاوضات، أشادت المجموعة الرباعية بجامعة الدول العربية على دورها البناء واعترفت بالإسهامات الهامة التي قدمها كثيرون آخرون في المجتمع الدولي. وسوف يجتمع مبعوثو المجموعة الرباعية مرة

في التاسعة من عمرها، وحدث ذلك في مستوطنة بساغوت قرب رام الله بتاريخ ٥ تشرين الأول/أكتوبر.

وأقدم مستوطنون إسرائيليون على إصابة ثمانية فلسطينيين بجروح، بينهم ثلاثة أطفال. وشملت الهجمات التي تسمى تسديد الثمن حادثين جرى فيهما تدنيس شواهد القبور ضمن مدافن مسيحية في القدس، ومسجد في قرية برقة الفلسطينية بتاريخ ١٠ تشرين الأول/أكتوبر. وفي ٦ تشرين الأول/أكتوبر، أفادت قوات الأمن الإسرائيلية عن القبض على ١٤ قاصرا إسرائيليا من القدس، لتورطهم المزعوم في هذه الهجمات خلال الأشهر الأخيرة.

وثمة حوادث متعددة من هجمات للمستوطنين ضد المزارعين الفلسطينيين وبساتينهم أسفرت عن إلحاق الضرر بأكثر من ١٠٨٠ شجرة وشتلة. وهذا يثير القلق بشكل خاص نظرا لموسم قطف الزيتون حاليا، وهو مصدر رزق لآلاف الفلسطينيين. ونرحب بتعزيز الجهود التي بذلها الجيش الإسرائيلي في السنوات الأخيرة بغية توفير الحماية للمزارعين الفلسطينيين وتيسير وصولهم إلى بساتين الزيتون في هذا الوقت من السنة، ونحث على بذل هذه الجهود طوال العام.

وفي تطور مثير للقلق، اندلعت اشتباكات في الحرم الشريف/جبل الهيكل بين المصلين الإسرائيليين والفلسطينيين، في ما يرى الفلسطينيون أنها استفزازات متزايدة في هذا الموقع المقدس. وقد استدعى ذلك انتقادا حادا، بما في ذلك من السلطة الفلسطينية والأردن. يجب أن يكف التحريض من أي جهة كانت، ويجب احترام حرمة الأماكن المقدسة لجميع الأديان.

إن هدم ما مجموعه ٥٨ بناء - وهو ثالث حادث من الهدم الجماعي في الأشهر الأخيرة - أدى إلى تشريد ٤٨ فردا من المجتمع البدوي في قرية مكحول. وفي ٣ تشرين الأول/أكتوبر، هدم الجيش الإسرائيلي الخيام التي أقامها السكان المحليون في وقت لاحق، بعضها بمساعدة من الوكالات

والإسرائيليون اجتماعات تنسيقية للحيلولة دون تصعيد العنف. وأصاب فلسطينيون سبعة جنود إسرائيليون، منهم جندي في ١٧ تشرين الأول/أكتوبر عندما هاجم فلسطيني قاعدة عسكرية إسرائيلية بجرافة قبل قتله رميا بالرصاص. وقامت قوات الأمن الإسرائيلية بما مجموعه ٣٣٤ عملية. أسفرت إحداها عن مقتل متشدّد من حركة الجهاد الإسلامي في مخيم جنين للاجئين. وأسفرت المظاهرات، بما فيها الاحتجاجات ضد الجدار العازل، عن وقوع إصابات عديدة. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، تسببت القوات الإسرائيلية في حرح ما لا يقل عن ٢٩٠ فلسطينيا، منهم ١١٤ طفلا وامرأتان. واعتقل ما مجموعه ٣١١ فلسطينيا.

وأفادت قوات الدفاع الإسرائيلية بوقوع العديد من حوادث إلقاء الحجارة وقنابل المولوتوف على أهداف مدنية وعسكرية على حد سواء. وأعلنت اعتقال فلسطينيين يشتهب في أنهم ارتكبوا أعمالا إرهابية ومصادرة أسلحة وأجهزة متفجرة يدوية الصنع. وأبطلت قوات الأمن الفلسطينية في الضفة الغربية بسلام مفعول ثلاثة أجهزة غير منفجرة.

أما الاشتباكات بين الفلسطينيين ومسلحين خلال عملية أمنية كبيرة في مخيم جنين للاجئين بتاريخ ٥ تشرين الأول/أكتوبر، فقد أدت إلى عدة إصابات، بمن فيهم أفراد من الأمن الفلسطيني، واعتقال حوالي ١٠٠ شخص.

إن النشاط الاستيطاني عقبة أمام تحقيق السلام وهو مناهض للقانون الدولي. والاشتباكات بين الفلسطينيين والمستوطنين كانت جارية أيضا. وفي حادث ما زال قيد التحقيق، أقدم فلسطيني على ضرب أحد المستوطنين الإسرائيليين حتى الموت، وهو عقيد متقاعد من جيش الدفاع الإسرائيلي، في وادي الأردن بتاريخ ١١ تشرين الأول/أكتوبر. وفي هجوم فلسطيني آخر، أصيب خمسة مستوطنين إسرائيليين بجروح، بينهم فتاة

صواريخ وقذيفة هاون واحدة على إسرائيل، دون حدوث إصابات أو أضرار، بينما أفيد عن سقوط تسعة صواريخ أخرى في غزة. وقامت إسرائيل بسبع عمليات توغل في قطاع غزة. وأردت القوات الإسرائيلية مسلحا فلسطينيا في ٣٠ أيلول/سبتمبر، وأصابت آخر بجروح في ١٧ أيلول/سبتمبر. وأفيد عن إصابة ثلاثة مدنيين فلسطينيين بجروح نتيجة إطلاق الرصاص الاسرائيلي الحي عليهم في منطقة الحدود.

وفي أعقاب اكتشاف النفق، علقت حكومة إسرائيل مؤقتا نقل مواد البناء عبر معبر كيريم شالوم في غزة. إننا نسلم تماما بالشواغل الأمنية المشروعة لإسرائيل، لكننا نذكر المسؤولين الإسرائيليين باحتياجات المقيمين في غزة، بما في ذلك مواد البناء للاستخدامات المدنية التي يجب أن تدخل غزة عن طريق المعابر القانونية. فسكان غزة يعانون من زيادة انعدام الأمن الغذائي، ومن المشكلة الكبيرة التي تتعلق بالطاقة وتؤثر على قطاعات الصحة والمياه والصرف الصحي، ومن القيود المفروضة على حركة الناس لأسباب طبية وتعليمية، مع فتح معبر رفح لمدة ١٦ يوما من أصل ٣٦ يوما خلال هذه الفترة.

ونحن ممتنون لتبرع تركيا بمبلغ ٨٥٠.٠٠٠ دولار للسلطة الوطنية الفلسطينية، بغية شراء الوقود لتوليد الكهرباء المعنية بخدمات الصحة والصرف الصحي الأساسية في غزة، بمساعدة الأمم المتحدة. وبينما المطلوب هو انخراط طويل الأجل لمعالجة المسائل الهيكلية التي يعاني منها توفير الخدمات للفلسطينيين في قطاع غزة، فإن هذا التدبير مرحب به لسد الفجوة من أجل توفير شبكة أمان، والتخفيف من حدة الحالة الإنسانية في غزة. كما قدمت تركيا ١٠.٠٠٠ طن متري من الطحين إلى وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) - وهي مساهمة بالغة الأهمية تساعد الوكالة على توفير المساعدات الغذائية الطارئة.

الإنسانية الدولية. والحوادث من هذا القبيل تعزز اقتناع الأمم المتحدة بأن الفلسطينيين يحتاجون إلى نظام عادل للتخطيط والتنظيم المدني حتى لا يُحملون على اللجوء إلى إقامة الهياكل البنائية دون رخص إسرائيلية، الأمر الذي يؤدي إلى عمليات الهدم. ونحن أيضا نذكر إسرائيل بالتزاماتها تجاه تيسير تقديم المساعدة الإنسانية إلى المجتمعات المحلية المحتاجة.

ونرحب بتنفيذ جيش الدفاع الإسرائيلي مؤخرا بعض توصيات منظمة الأمم المتحدة للطفولة التي تضمنها تقريرها الصادر في آذار/مارس ٢٠١٣، "الأطفال في نظام الاحتجاز العسكري الإسرائيلي". ونشجع اتخاذ المزيد من التدابير الرامية إلى تحسين معاملة الأطفال الفلسطينيين في السجون العسكرية الإسرائيلية.

وأخذت تظهر بوادر مقلقة نتيجة تراجع حالة الهدوء في قطاع غزة. ففي ١٣ تشرين الأول/أكتوبر، أعلن جيش الدفاع الإسرائيلي عن اكتشاف نفق طوله ميل واحد شيّد بألواح من الخرسانة، ويمتد من غزة إلى إسرائيل - وهو النفق الثالث المكتشف خلال سنة. القيادة العليا لحركة حماس أعلنت مسؤوليتها عن بنائه، مما يوحي باحتمال استخدامه لعمليات اختطاف لتيسير الإفراج عن سجناء فلسطينيين. نحن ندين بناء هذه الانفاق، التي تشكل انتهاكا لتفاهم وقف إطلاق النار المعلن في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢. فاستخدام مئات الأطنان من الإسمنت لبناء النفق، عندما تمس الحاجة إلى الإسمنت في سبيل تحقيق أهداف مدنية في قطاع غزة، أمر يبعث أيضا على القلق الشديد. علاوة على ذلك، إن رفض أي تحريض على العنف أو محاولة إنكار حق إسرائيل في الوجود.

وفي انتهاك آخر لوقف إطلاق النار الذي تم التوصل إليه في تشرين الثاني/نوفمبر، أطلق الفلسطينيون مجموعة من خمسة

عن تسعة حجاج لبنانيين كانوا محتجزين في الأسر لمدة ١٧ شهرا في سوريا وعادوا إلى لبنان. في الوقت نفسه، أطلق أيضا سراح طيارين تركيين اختطفوا في ٩ آب/أغسطس في بيروت.

وفي ضوء الآثار المتعددة للأزمة السورية في لبنان، عقد الأمين العام على هامش الجمعية العامة بتاريخ ٢٥ أيلول/سبتمبر الاجتماع الافتتاحي لإطلاق عمل فريق الدعم الدولي للبنان. وأكد الاجتماع الرفيع المستوى مجددا على الدعم الدولي لتحقيق الاستقرار في لبنان وسياسة النأي بالنفس، وللرئيس سليمان ومؤسسات الدولة، وشجع على تقديم المساعدة إلى القوات المسلحة اللبنانية، وإلى اللاجئين والمجتمعات المضيفة، وإلى الحكومة اللبنانية. ونحن نتوقع توسيعا لفريق الدعم الدولي بحيث يشمل المزيد من البلدان والمنظمات التي تشترك في هدف مساعدة لبنان، ونرحب بالاجتماع الأخير الذي عقده البنك الدولي في لبنان.

إن المأساة في سوريا تواصل اختبار عزمنا وقدرتنا بشكل جماعي على وضع حد لأعمال العنف هناك. ففي حين تم إحراز تقدم هام في ملف الأسلحة الكيميائية، فإنه لن يضع بأي حال من الأحوال حدا بذاته لمعاناة الشعب السوري المروعة. ويواصل الأمين العام إصراره على أن السبيل الوحيد لإحلال السلام في سوريا هو تحقيق عملية سياسية شاملة بقيادة سورية.

نحن نعمل جاهدين لعقد مؤتمر جنيف في منتصف تشرين الثاني/نوفمبر. الممثل الخاص المشترك الأخضر الإبراهيمي يقوم بزيارة إلى المنطقة في إطار جولة تشمل سوريا والدول الرئيسية التي يمكن أن تؤثر على آفاق السلام. وأنا عدت أواخر الأسبوع الماضي من زيارتين قمت بهما إلى كل من لندن وموسكو حيث كان التركيز منصبا على عقد مؤتمر جنيف.

وسيههدف المؤتمر إلى مساعدة الأطراف السورية في إطلاق عملية سياسية، من شأنها أن تؤدي إلى التوصل إلى اتفاق بشأن

وفي ٢ تشرين الأول/أكتوبر، أعدم في غزة رجل دين بالقتل. وموقف الأمم المتحدة من عمليات الإعدام هذه معروف جيدا.

وعند منعطف يتصف بالتعقيد في الشرق الأوسط، نذكر الدول الأعضاء بأن الأونروا لا تزال تواجه صعوبات مالية خطيرة. فالعجز البالغ ٤٨ مليون دولار في ميزانيتها للتعليم والصحة وأعمال التخفيف من حدة الفقر يهدد توفير الخدمات الأساسية لأكثر من ٥ ملايين لاجئ فلسطيني في فلسطين والأردن ولبنان وسوريا. وفي اجتماع خاص ترأسه الأمين العامان للأمم المتحدة وجامعة الدول العربية في ٢٦ أيلول/سبتمبر، اتفق المشاركون على مواصلة تقديم الدعم إلى الوكالة وعلى زيادته. والتقارير عن اللاجئين الفلسطينيين الفارين من سوريا الذين فُقدوا في القارب الذي غرق قبالة ساحل مصر، وزيادة عدد القتلى من اللاجئين الفلسطينيين في سوريا نتيجة تصعيد القتال في مخيمي درعا واليرموك، والمخيمات الأخرى في ريف دمشق، تؤكد الحاجة الماسة إلى معالجة الضعف الشديد للاجئين الفلسطينيين في الصراع الحالي، والتمسك من ثم بوعود المشاركة المستمرة في العمل مع الأونروا.

وفي لبنان، لا يزال الأمن يتأثر بالقصف عبر الحدود وإطلاق النار من سوريا، مما أدى إلى إصابة ثلاثة جنود على الأقل في ٢٨ أيلول/سبتمبر. ودان الرئيس سليمان الهجوم الصاروخي بطائرة هليكوبتر سورية على بلدة عرسال الحدودية في ٧ تشرين الأول/أكتوبر. وقد أحرز التحقيق تقدما في التفجيرات التي وقعت في ضاحية بيروت الجنوبية بتاريخ ١٥ آب/أغسطس، وفي طرابلس بتاريخ ٢٣ آب/أغسطس، مما أدى إلى العديد من الاعتقالات. وانتشرت قوات الجيش والأمن اللبنانية بشكل كبير حول ضاحية بيروت الجنوبية بغية تولى المسؤولية الأمنية عوضا عن حزب الله، وأيضا في طرابلس. وفي تطور إيجابي، أفرج في ١٩ تشرين الأول/أكتوبر

المنطقة المحدودة السلاح الواقعة في الجانب برافو، مما أسفر عن إصابة جنديين سوريين. وبعد تفتيش الموقع، لاحظت قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك تأثير نيران المدفعية على الجانب ألفا.

وفي الختام أود أن أعود إلى حيثما بدأت، بإدراك الفرص الناشئة للدبلوماسية أمامنا عبر مجموعة من المسائل التي تثير التوتر عبر منطقة مترابطة. وبشأن عملية السلام في الشرق الأوسط، ينبغي لنا أن نبذل كل ما في وسعنا للاستفادة من الفرصة المتاحة الآن. ولن يساعد الشعبين الفلسطيني والإسرائيلي إلا ذلك، بل المنطقة بأسرها. بعد ٢٠ عاما من المحادثات والعديد من التطورات السلبية على أرض الواقع، لسنا بحاجة إلى مفاوضات مطولة. ما نحتاج إليه نحن والأطراف، قرارات - القرارات الصائبة - والقادة ملتزمين بالدخول في حل سياسي متفق عليه. والأمم المتحدة مستعدة، من خلال المجموعة الرباعية، إلى جانب توسيع نطاق المشاركة مع جميع الشركاء المعنيين، للإسهام في ما نأمل جميعا بحماس شديد في رؤيته يثمر، ألا وهو إقامة دولتين لشعبين يعيشان جنبا إلى جنب في سلام وأمن. وبالرغم من السياق الإقليمي الصعب والتحديات على أرض الواقع القائمة بين إسرائيل وفلسطين، هذه فرصة ليس في وسع أي من الجانبين أن يخسرها.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيد فيلتمان على إحاطته الإعلامية.

أعطي الآن الكلمة للمراقب الدائم عن دولة فلسطين المراقبة

السيد منصور (فلسطين) (تكلم بالإنكليزية): بداية، أهنيئ أذربيجان على رئاستها لمجلس الأمن هذا الشهر تحت قيادتكم القديرة. كما نعرب عن التقدير لقيادة استراليا الماهرة للمجلس في أيلول/سبتمبر. كما أشكر السيد جيفري فيلتمان، وكيل الأمين العام للشؤون السياسية، على إحاطته الإعلامية.

كيفية التنفيذ الكامل لبيان جنيف في ٣٠ حزيران/يونيه عام ٢٠١٢ (S/2012/523، المرفق)، وإنشاء هيئة حكم انتقالية جديدة بالاتفاق تتمتع بسلطة تنفيذية كاملة. ونقدر تقديرا كبيرا دعم مجلس الأمن القوي في ذلك الجهد، الذي انعكس في القرار ٢١١٨ (٢٠١٣) في ٢٧ أيلول/سبتمبر.

ونعمل على جميع المستويات، ونأمل أن تنشأ قريبا رؤية مشتركة لإيجاد حل سياسي فيما بين السوريين، في المنطقة والعالم. نواصل دعوة جميع الذين يرغبون حقا في العمل من أجل إرساء السلام وسوريا جديدة تنسم بالديمقراطية إلى التركيز لا على الإجراءات العسكرية أو نقل الأسلحة إلى أي من جانبي النزاع، بل على كفالة عقد مؤتمر جنيف ونجاحه. ثمة أمل مع العملية السياسية، بغض النظر عن صعوبتها، في أن تبرز سوريا جديدة. وبدون ذلك، ثمة القليل من الأمل في الأفق وهناك مزيد من التدمير في سوريا ومزيد من زعزعة الاستقرار في المنطقة نتيجة للنزاع.

ولا تزال الحالة في الجولان غير مستقرة، مع استمرار اشتباكات عنيفة بين القوات المسلحة للجمهورية العربية السورية وعناصر مسلحة من المعارضة تقع داخل المنطقة الفاصلة، مما يعرض وقف إطلاق النار بين إسرائيل وسوريا للخطر. أبلغ جيش الدفاع الإسرائيلي، في ٩ تشرين الأول/أكتوبر، قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك أن نيران المدفعية السورية أصابت موقعا لجيش الدفاع الإسرائيلي، مما أسفر عن إصابة اثنين من جنود جيش الدفاع الإسرائيلي وأن جيش الدفاع الإسرائيلي على وشك الرد. وطلبت قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك من جيش الدفاع الإسرائيلي ألا يتخذ هذا الإجراء، وطلبت أيضا من السلطات السورية وقف القوات المسلحة للجمهورية العربية السورية لإطلاق النار نحو خط وقف إطلاق النار لمنع التصعيد بين الجانبين. وبعد ذلك، أطلق جيش الدفاع الإسرائيلي النيران على موقع سوري في

أكد الرئيس محمود عباس، في أيلول/سبتمبر، أمام الجمعية العامة، بأوضح العبارات على التزام الفلسطينيين بالحل السلمي والتفاوضي، استناداً إلى المعايير المنصوص عليها في قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، ومبادئ مدريد، ومبادرة السلام العربية وحرارة الطريق للمجموعة الرباعية. وشدد، في جملة أمور،

”إن غاية السلام الذي نسعى إلى تحقيقه محددة، وهدف المفاوضات جلي للجميع، كما أن مرجعية وأسس وركائز عملية السلام والاتفاق المنشود مثبتة منذ زمن بعيد وفي متناول اليد“ (A/68/PV.12 الصفحة ٢٦).

وعلاوة على ذلك، أكد مجدداً استعدادنا للانخراط بحسن النية في المفاوضات، مؤكداً

”أؤكد لكم أننا سنحترم جميع التزاماتنا لتوفير المناخ المؤاتي والبيئة المناسبة لاستمرار هذه المفاوضات بصورة جدية ومكثفة ولتوفير ضمانات نجاحها من أجل التوصل إلى اتفاق سلام خلال تسعة أشهر.“ (فيما سبق ذكره).

إن دولة فلسطين متمسكة بهذا الالتزام وتعمل بجدية لإعمال الحقوق غير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني وتطلعاته الوطنية المشروعة. لقد تصرفنا بأقصى قدر من المسؤولية، وذلك تمسكاً مع القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة وقراراتها، بما في ذلك مجلس الأمن، وندرك تماماً المخاطر العالية والعواقب الجسام المترتبة على الفشل في اغتنام الفرصة الصغيرة التي لا تزال سائحة لتحقيق الحل القائم على الدولتين.

وانخرطنا بجدية في عدة جولات من المفاوضات مع إسرائيل، محافظين على تركيزنا على الهدفين العامين، هدي السلام والتعايش، بالرغم من عدم توازن القوى والانحرافات الدورية والتعقيدات التي تسببها الدولة القائمة بالاحتلال. لقد فعلنا ذلك بالرغم من المصاعب التي يعيشها الشعب الفلسطيني

حينما خاطبنا مجلس الأمن في المناقشة المفتوحة الأخيرة في شهر تموز/يوليه (انظر S/PV. 7007)، وجهنا نداءً إلى المجتمع الدولي للعمل وفقاً لالتزاماته السياسية والقانونية والأخلاقية تجاه قضية فلسطين والسلام بين الفلسطينيين والإسرائيليين. وشددنا على ضرورة اتخاذ خطوات ذات مغزى لدعم عملية السلام نحو الوفاء بالوعد الذي استمر عقوداً لمساعدة الشعب الفلسطيني على إعمال حقوقه وتحقيق العدالة، بما في ذلك إيجاد حل عادل لمحنة اللاجئين الفلسطينيين، وتحقيق حريتهم في دولته المستقلة، فلسطين، وعاصمتها القدس الشرقية، تعيش جنباً إلى جنب مع إسرائيل في سلام وأمن على أساس حدود ٤ حزيران/يونيه ١٩٦٧ - إرساء السلام في الشرق الأوسط.

وتظل رسالتنا للمجلس، ودعواتنا إلى اتخاذ إجراءات بغية إنقاذ فرص السلام، ملحة اليوم كما كانت قبل إطلاق المفاوضات المباشرة بين الطرفين منذ ما يقرب من ثلاثة أشهر، في ٢٩ تموز/يوليه. إذا استمرت الحالة على ما هي عليها، يميزها إفلات إسرائيل من العقاب وسلوكها المتهور، ستضيع فرصة أخرى لجعل السلام حقيقة واقعة.

ويجب أن يكون هذا يمثل مصدر قلق للمجلس وللمجتمع الدولي ككل. إن دعم مفاوضات السلام، كما كان التعهد به مدوياً منذ أسابيع فحسب من منصة الجمعية العامة، ومن المجموعة الرباعية في بياها الأخير، حيث ”أكدت عزمها على الدعم بفاعلية للسعي نحو تحقيق حل شامل للصراع الفلسطيني الإسرائيلي“ (انظر SG/2202)، يتطلب أكثر من الإشادة فقط بقرار استئناف المفاوضات وتشجيع المثابرة عليها. إنه يتطلب إجراءات ذات مغزى لمساعدة الطرفين على التغلب على العقبات المستمرة، بما في ذلك كفالة احترام محددات الحل، التي تحظى بتوافق دولي في الآراء، نحو التوصل الفعلي إلى اتفاق سلام نهائي.

الاستيطاني وضمها الفعلي للأراضي الفلسطينية، بالتزامن مع محاولة تخفيف الضغط الدولي في هذا الصدد.

وفي الأشهر الماضية، واصلت إسرائيل أنشطتها الاستيطانية في انتهاك فاضح للقانون الدولي، وتناقض كامل مع أهداف المفاوضات وروحها، وتجاهل صارخ للدعوات العالمية للتوقف. وعلاوة على ذلك، تصرّفت على هذا النحو مع معرفة كاملة أنّ هذه الأعمال تؤدي إلى المزيد من تقويض وحدة الأراضي الفلسطينية وإمكانية تطبيق الحل القائم على وجود دولتين وتأجيج التوترات الشديدة أصلاً.

ومنذ استئناف المفاوضات، مضت إسرائيل قدماً في الموافقة على بناء أكثر من ٣٠٠٠ وحدة استيطانية ومصادرة مئات الدونمات الإضافية من الأرض الفلسطينية، إلى جانب سبل من الاستفزات والتحريض، بما في ذلك من جانب مسؤولين في الحكومة وأعضاء في الكنيست. وفي هذا الصدد، نشير إلى تقرير أعدته المنظمة غير الحكومية الإسرائيلية "السلام الآن" أظهر، بين أشياء أخرى، زيادة في بناء المستوطنات نسبتها ٧٠ في المائة في النصف الأول من هذا العام.

مثل هذه الأعمال والأساليب غير القانونية يجب أن يرفضها المجتمع الدولي، الذي يتعيّن عليه أن يبقى متيقظاً في دعواته إلى الوقف الكامل لجميع الأنشطة الاستيطانية الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية. وتوافق الآراء الدولي بشأن هذه المسألة يجب أن يبقى ثابتاً. ونحن ندعو مجدداً جميع الدول إلى اتخاذ تدابير لوقف وحظر أيّ دعم للأنشطة الاستيطانية وفاء بالتزاماتها في إطار القانون الإنساني الدولي.

كما نذكر في هذا الصدد بالمسؤوليات التي يضطلع بها أعضاء المجموعة الرباعية، ونسلط الضوء على الدعوة الموجهة في بيانها في ٢٧ أيلول/سبتمبر إلى،

تحت الاحتلال وبالرغم من التحديات التي تواجهها حكومتنا في تلبية احتياجات شعبنا في ظل هذه الظروف، بما في ذلك الإضعاف المتعمد لقدراتنا على تلبية احتياجاته والتخفيف من شواغله فيما يتعلق بكل من حياته اليومية ومستقبله.

في هذا المنعطف، نؤكد من جديد امتناننا لجميع الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي دعماً للمفاوضات وهدف تحقيق السلام. وندرك الجهود والدور القيادي الذي تضطلع به الولايات المتحدة، وكذلك الاتحاد الأوروبي والاتحاد الروسي والأمم المتحدة - أعضاء المجموعة الرباعية - وجهود اللجنة الوزارية لجامعة الدول العربية وسائر الدول المعنية الأخرى من مختلف أنحاء العالم. وعلاوة على ذلك، ندرك الجهود التي تبذلها لجنة الاتصال المخصصة ودعم الجهات المانحة، ونؤكد على أهمية هذه المساعدة المقدمة إلى فلسطين من أجل تخفيف الآثار السلبية للاحتلال والأزمة المالية المستمرة على شعبنا ومؤسسات حكومتنا.

بيد أنه على الرغم من الجهود الحقيقية الجاري بذلها، يبقى التقدم الملموس بعيد المنال والآمال تتضاءل، بينما تستمر الحالة الصعبة ميدانياً، وتقوض الإجراءات والتصريحات الإسرائيلية الاستفزازية روح المفاوضات ومقاصدها.

ويجب أن يكون مجلس الأمن مدركاً للتأثير السلبي الكبير الذي تتركه السياسات الإسرائيلية غير القانونية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية - الأراضي التي تشكل دولة فلسطين - في الميدان وعلى الاقتناع الفلسطيني بعدالة العملية السياسية وإمكانية نجاحها. فالإجراءات الإسرائيلية غير القانونية والاستفزازية، سواء من جانب الحكومة وقواتها المحتلة أو مستوطنها المتطرفين، تثير شكوكاً عميقة حيال نوايا إسرائيل الحقيقية في المفاوضات، مما يعزز الاعتقاد بأنّها تستخدم هذه الفترة لزيادة ترسيخ مشروعها

لا يزالون محتجزين في السجون ومراكز الاعتقال الإسرائيلية مستمرة بلا هوادة. وبالإضافة إلى ذلك، تبقى الحالة الإنسانية في قطاع غزة مصدر قلق شديد، حيث حصار إسرائيل غير القانوني، الذي يطوي الآن عامه السادس، يتواصل في عقاب جماعي لجميع السكان، مما يزيد الفقر تفاقمًا، ويوسع انتشار العزل الاقتصادية - الاجتماعية واليأس.

لذا، نكرر بصفة خاصة دعوتين إلى المجتمع الدولي. فندعو إلى حماية السكان المدنيين الفلسطينيين عملاً بالقانون الإنساني، ولا سيما اتفاقية جنيف الرابعة - وهو التزام معترف به منذ القدم ولكنه غير منقذ بعد. كما ندعو إلى رفع ذلك الحصار غير الإنساني على شعبنا، وإلى الفتح المستمر لمعايير قطاع غزة، لإتاحة التنقل الطبيعي للأشخاص والسلع، عملاً بالقانون الإنساني فضلاً عن الاتفاقات السابقة بين الطرفين.

وعلى هذه الخلفية تتواصل محادثات السلام - في أجواء يصعب أن تفضي إلى تحقيق السلام. لكنّ الجانب الفلسطيني يبقى ملتزماً بأهداف السلام والعدالة والتعايش. ونشدّد على أنّ السلام والعدل وجهان لعملة واحدة، مترابطان ويعزز كل منهما الآخر. ونحن مستعدون للاضطلاع بمسؤولياتنا لحلّ جميع مسائل الوضع النهائي - القدس، اللاجئيين المستوطنات، الحدود، الأمن والمياه والسجناء - من أجل تحقيق سلام عادل ودائم واستقلال دولة فلسطين ذات السيادة، الموحّدة، القابلة للحياة والديمقراطية، تعيش جنباً إلى جنب مع إسرائيل في سلام وأمن على أساس حدود ما قبل عام ١٩٦٧.

بيد أنه لكي تكون هناك عملية موثوقة مستمرة، يجب تصويب الوقائع الميدانية. فمن الضروري بذل جهود جديّة لردم الهوة بين الواقع والآمال والتوقّعات والمتطلبات لعملية سياسية ناجحة. ويجب على إسرائيل أن تثبت بالقول والعمل أنّها تريد وتستطيع أن تنفّذ مسؤولياتها والتزاماتها القانونية وتتصرف وفقاً لذلك، على طاولة المفاوضات وفي الميدان على

”جميع الأطراف لاتخاذ كل خطوة ممكنة لتعزيز الظروف المؤاتية لنجاح العملية التفاوضية والامتناع عن أية إجراءات تقوّض الثقة أو تحكّم مسبقاً على مسائل الوضع النهائي.“ (انظر SG/2202)

وأكدت المجموعة الرباعية أيضاً الحاجة إلى اتخاذ إجراءات من جانب جميع الأطراف المعنية، تنسجم مع هذه الدعوة وتكون داعمة لها.

وفي هذا الصدد، نوجّه انتباه المجلس الفوري إلى المخاطر الناشئة عن الاستفزازات والاعتداءات الإسرائيلية المستمرة في القدس الشرقية المحتلة، ولا سيما في الحرم الشريف والمسجد الأقصى. فمثل هذه الأعمال، وبخاصة من جانب المستوطنين الإسرائيليين واليهود المتطرفين، قد صعّدت التوترات وتؤججها بشدة. ونحن ندين ونرفض جميع المحاولات المتهورّة لإشعال مواجهة دينية، التي سيكون لها تداعيات خطيرة على المنطقة والمجتمع الدولي بأسره، معرضة السلام والأمن الدوليين للخطر. وإننا ندعو مجلس الأمن إلى مراقبة التطورات في القدس عن كثب والتصرّف بمسؤولية، انسجاماً مع واجبه بموجب الميثاق، بأن يطلب وقف كل أعمال التحريض والاستفزاز والخطاب المثير للمشاعر، تلافياً للمزيد من زعزعة استقرار هذه الحالة الحرجة.

وبالإضافة إلى التدابير غير القانونية التي يجري اتخاذها في إطار حملة إسرائيل الاستيطانية - سواء بناء المستوطنات والحدار، ومصادرة الأرض، والتشريد القسري للمدنيين، وهدم البيوت أو الذعر الدائم، والعنف والتدمير الذي يقوم بارتكابه المستوطنون الإسرائيليون - تمضي إسرائيل أيضاً، السلطة القائمة بالاحتلال، في عقابها الجماعي وانتهاكاتها المنهجية لحقوق الإنسان ضد الشعب الفلسطيني. والغارات العسكرية، والقوة المفرطة ضد المدنيين، بمن فيهم المحتجّون السلميون، واعتقال واحتجاز المزيد من المدنيين، بمن فيهم الأطفال، والتعسف وسوء معاملة آلاف الفلسطينيين الذين

السيد بروسور (إسرائيل) (تكلم بالإنكليزية): يتذكره المرء ونستون تشرشل أحد مهندسي هذه المنظمة، بسبب خطبه التي حملت الأمم على الانضواء تحت لوائه في الساعات الحالكه التي شهدتها الحرب العالمية الثانية. لقد ألهمت كلماته جيلا عندما خاطب الشعب البريطاني قائلاً "لذلك فلنستعد للقيام بواجبنا حتى يظل الرجال يقولون أن هذه كانت أفضل اللحظات بالنسبة لهم". وحقاً كانت أفضل اللحظات بالنسبة لهم. فقد وقفوا بشموخ لأنهم كان يعرفون بأنهم إن لم يهبوا للذود عن الحياة البشرية والكرامة الإنسانية، فإن بقاءهم سيكون في خطر. لقد كان درساً للعصور، واليوم يتذكرهم الناس بوصفهم كانوا منارةً على الطريق في بعض من أحلك الأيام التي شهدتها العالم على الإطلاق. وحيث أمواج الاضطراب تعصف بمعظم منطقة الشرق الأوسط فإنه يتعين على العالم أن يدافع عن الحرية والديمقراطية وحقوق الإنسان. إن التاريخ سيلقي نظرة على الماضي ويصدر حكمه على الدول التي تطوعت عن اقتناع وعن يقظة ضمير وشجاعة.

هذا الصباح، أود أن أتكلم عن ثلاث خصائل، مبتدئاً كلامي عن اقتناع. في الوقت الذي تتبلور فيه الساحة السياسية في الشرق الأوسط، لا بد للمجتمع الدولي من أن يظهر الحزم. ففي الشهر الماضي كان الرئيس الإيراني الجديد، السيد حسن روحاني، موضع إعجاب في الجمعية العامة. فقد وصل إلى نيويورك حاملاً في جعبته كلاماً معسولاً، يموج به لنيل الإعجاب والاستحسان من جهة بينما كان من الجهة الأخرى مثيراً للشكوك لدى الآخرين. حاول روحاني منذ انتخابه أن يرسم صورة تعطي انطباعاً عنه بأنه شخص معتدل. وقد نُشر عنه في صحيفة أمريكية، وظهر على شبكة تلفزيونية وحتى بدأ يستخدم وسائط الإعلام الاجتماعية.

لدي أبناء أريد أن انقلها للرئيس روحاني، إن احتضان "تويتر" لا يجعل منه مصلحاً، ولكن يقينا أن احتضانه لحقوق

السواء، لجعل السلام ممكناً. ومن الواضح أن ذلك يستدعي إنهاء جميع السياسات التدميرية غير القانونية للاحتلال العسكري. ويجب على المجتمع الدولي ألا يلين في هذا المطلب. فالبديل هو التصاعد المتواصل للتوترات وعدم الاستقرار، وتقويض الفرصة الأخيرة لتحقيق الحل القائم على وجود دولتين، وهو بديل نسعى بوضوح مع المجتمع الدولي إلى تفياده.

ختاماً، إنني مضطر لتأكيد شواغلنا الخطيرة بشأن حالة اللاجئين الفلسطينيين في سوريا. فالجميع يدركون التأثير المروّع للتزاع على السكان المدنيين في سوريا، بما يشمل اللاجئين الفلسطينيين، والمعاناة الشديدة التي يتكبدونها. ونحن ندعو ثانية إلى جهود مكثفة، بما فيها جهود مجلس الأمن، لضمان حماية جميع المدنيين وتعزيز حل سياسي للتزاع في أسرع وقت ممكن.

وإننا نؤكد أن موطن ضعف اللاجئين الفلسطينيين ينبع مباشرة من الإخفاق في حل المشكلة طوال أكثر من ستة عقود، بسبب إنكار إسرائيل المتعمد لحقوقهم، وهي حقيقة تؤكد حتمية إيجاد حل عادل لمحتهم في سياق أي اتفاق سلام نهائي وأي سلام إقليمي.

وإلى أن يحين ذلك اليوم، نقر بالجهود الرائعة التي تبذلها وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى، ومكتب المفوضة السامية لشؤون اللاجئين، واليونيسيف، ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، ولجنة الصليب الأحمر الدولية وجميع المنظمات العاملة في سوريا وفي البلدان المجاورة لمساعدة اللاجئين والأشخاص المشردين في وقت الأزمة هذا والتخفيف من معاناتهم.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن للممثل

إسرائيل.

حل دبلوماسي. غير أنه لا بد للمرء أن يتساءل لماذا فقط إسرائيل وقلة من البلدان الأخرى تقف على الخط الأمامي محذرة العالم بأن وجود إيران مسلحة تسليحاً نووياً لا يهدد إسرائيل وحدها. إنه يهدد المنطقة برمتها، ابتداءً من المملكة العربية السعودية مروراً بدول الخليج وصولاً إلى المغرب. ومن الصعب سماع أصواتهم غير أن المرء إذا ما حرك المؤشر إلى الذبذبات الصحيحة لتبين له أنهم مذعورون. إنهم يعرفون أنه إذا ما حصلت إيران على الأسلحة النووية فإنها ستهدد حياتهم وحياتة الناس في جميع أرجاء المنطقة. إن ذلك لن يغير فقط ميزان القوى في الشرق الأوسط، بل أن سيدوي هديره في أوروبا وفي الولايات المتحدة وعبر العالم.

لقد وقف العالم عند مفترق الطرق هذا من قبل. فقد حذر تشرشل عشية الحرب العالمية الثانية من خطر وشيك عندما قال:

”عليهم أن يعرفوا أننا قطعنا معلماً مريعاً في تاريخنا. عندما اختلت كل التوازنات في أوروبا... كانت تلك هي التقديرات الأولية... ما لم نهض مرة أخرى وندافع عن حريتنا كما فعلنا في قديم الزمان.“

علينا ألا نكرر أخطاء الماضي بأن نترك أقلية تقف وحدها أمام عدو مشترك. فالخطر حقيقي، ولكنها ليست المرة الأولى التي يتم فيها تجاهل تحذيرات إسرائيل.

عندما حذرنا العالم من ترسانة الأسلحة الكيميائية الموجودة لدى الأسد قيل لنا: ”لا تقلقوا، فهو لن يستخدم الأسلحة الكيميائية لأن ذلك غير عقلائي.“ واليوم يعرف العالم بأسره أن طاغية دمشق استخدمت الأسلحة الكيميائية ضد مواطنيه. والسبب الوحيد الذي حمل الأسد على التحلي عن تلك الأسلحة هو التهديد الأمريكي الحقيقي بتوجيه ضربة عسكرية. لا يحتاج المرء إلى الحصول على درجة الدكتوراة في علوم الفيزياء لكي يعرف بأن الضغط فعال.

الإنسان ستجعل منه ذلك. إن النظام الإيراني كرهه بسبب انتهاكه حقوق النساء، واستهدافه الأقليات الدينية والإثنية، وحرمان مواطنيه من الحريات الأساسية. فروحاني مثل كمثل امبراطور بحلة جديدة تجعلها يبدو معتدلاً بينما لا يزال التطرف الإيراني واضحاً للعين المجردة.

إنه يختلف عن سلفه، الذي تم نبذه بسهولة بسبب كلامه الكرهه عن مسح إسرائيل عن الخارطة. غير أن الرئيس الإيراني الجديد طلع علينا باستراتيجية الاسم المشفر ”ا ا ا“ ابتسم، اكذب واحصل على تنازلات طفيفة. لقد أتقن روحاني فن قول شيء ماء وفعل شيء آخر. ولكن يا سيادة الرئيس، إنك غير مضطر أن تصدقني؛ فيوسعك أن تقرأ عن ذلك في مذكراته في عام ٢٠١١ حيث يصف عصره بأنه عصر المفاوضات الرئيسي لإيران. وهنا ما قاله بلسانه:

”في الوقت الذي تجري فيه محادثات مع الأوروبيين في طهران كنا نعمل على تركيب المعدات في أصفهان... وتهيئتنا بيئة تتسم بالهدوء من إتمام العمل في أصفهان.“

في الوقت الذي يوفر فيه روحاني غطاءً دبلوماسياً تخطو إيران نحو القنبلة. فمنذ انتخابات حزيران/يونيه ركبت إيران آلاف أجهزة الطرد المركزي الجديدة، وفي الشهر الماضي أعلن الرئيس الجديد أن إيران لن تتخلى قيد أمثلة عن حقها النووي. إنني أحذر، من أن البرنامج الإيراني ليس للأغراض السلمية. إذ يوجد سبعة عشر بلداً تُنتج الطاقة النووية السلمية من دون تخصيب اليورانيوم أو إنتاج البلوتونيوم، ومع ذلك تُصر إيران على أن منشآتها للتخصيب والتكنولوجيا حق لها. في الواقع إنه ليس حق إيران بل خطأ إيران.

كما قال رئيس الوزراء نتانياهو، المجتمع الدولي عندما يتفاوض مع إيران يجب أن يقول، لا تثق وفكك وتحقق. إن الجميع بما في ذلك إسرائيل يريدون التوصل إلى

يغضب الناس أعينهم ويديرون ظهورهم. أريد أن أقول للشعب السوري هنا والآن "أعرف أن أبناء أمتنا لديهم تاريخ طويل في النزاع وأن السياسة والدين تفصل بيننا. غير أننا مرتبطين ارتباطاً أبدياً بإنسانيتنا المشتركة. إننا نشعر بما تتحملونه من ألم ومعاناة. إننا في هذه اللحظة التي نتكلم فيها نمد يدنا إلى شعبكم. وسوف نواصل تقديم المساعدة الإنسانية إلى جميع المحتاجين إليها بغض النظر عن العرق، أو الدين أو نوع الجنس."

من الصعب على جُلنا أن يتصور أن أحداً، ناهيك عن الحكومة، يمكنه أن يستخدم الأسلحة الكيميائية ضد المدنيين الأبرياء لديه فهل هذا عقلائي؟ أبداً.

وقال كثيرون في هذه القاعة إن البلدان لن تستخدم إطلاقاً الأسلحة الكيميائية. وبإلهول المفاجأة - إذ تبين أنه لا أحد يمكنه تطبيق التفكير العقلاني على جهات فاعلة غير عقلانية.

فكم عدد الموجودين في هذه القاعة الذين اعتقدوا حينما أصبح بشار الأسد رئيساً، انه سيكون الأمل الجديد للعلاقات الغربية - العربية؟ ففي نهاية المطاف، كان طبيب عيون شاباً تلقى تعليمه في لندن، وله زوجة جميلة، ويتناول الشاي بعد الظهر ويأكل الكعك في فندق ريتز. وتبين أن طبيب العيون ليس سوى مجرد طبيب مزيف آخر وأدت حملته الوحشية إلى انزلاق سوريا إلى خارج نطاق السيطرة.

ونشيد بالخطوات التي اتخذها المجتمع الدولي حتى الآن، ولكن إزالة الأسلحة السورية وتدميرها لا بد أن يشكل أولوية. وعلى المجتمع الدولي أن يضمن رصد العملية بشكل مناسب والتحقق منها واستكمالها مع التقيد بالخطوط الزمنية المتفق عليها. كما أن عليه أن يكفل ألا يستغل أي كيان العملية لتعزيز قدراته ومعرفته بالأسلحة الكيميائية.

إن الاقتصاد الإيراني يتداعى تحت طائلة الجزاءات الكاسحة، وأن الضغط يؤتي ثماره. ومع ذلك، تقترح بعض الدول التخفيف من الجزاءات. وهذا الاقتراح يذكرني بالملاكم الذي يتشبث بالحبال في الجولة النهائية. أعطه دقيقة ليلتقط أنفاسه ومن ثم سوف يستدير للهجوم بقوة أكثر. لا بد لنا من الإبقاء على الضغط إلى أن تقبل إيران الامتثال لقواعد اللعبة. أود أن أكون واضحاً، إن أي نوع من الصفقة الجزئية سيكون غير فعال تماماً في احتواء التهديد الإيراني. وأي حل دبلوماسي لا بد له من أن يكفل بأن إيران ليست لديها أجهزة طرد مركزي، وليس لديها يورانيوم مخصب ولا أثر للبلوتونيوم. فإذا لم توافق إيران، عندها يجب عدم التخفيف من الجزاءات؛ بل تنبغي زيادتها.

والآن حان الوقت لإظهار الاقتناع. لا يمكننا أن نسمح بأن تصل أخطر أسلحة في العالم إلى أيدي أخطر الجهات الفاعلة. لقد أظهر مجلس الأمن تصميمه عندما اتخذ مجموعة من القرارات ضد إيران. أما وقد قطع ذلك الشوط من الرحلة وعمل بكبد، فليس الآن وقت الاستسلام. ولا يمكن السماح لإيران بجائزة أسلحة نووية.

أما الخصلة الثانية التي أريد أن أتكلم عنها فهي الضمير. فقد شهدنا جميعاً الصور المروعة التي ظهرت من سوريا: فقد شهدنا الرجال والنساء ممددين على الأرض متشنجين، أما الأطفال الصغار فكان والزبد يخرج من أنوفهم وأفواههم وبعدها يسقطون على الأرض لا حراك بهم. فما من شخص لديه ضمير بوسعه أن يقف موقف المتفرج بينما يشاهد الشعب السوري يُدبح، سواءً بالأسلحة الكيميائية أو بالوحشية المعتادة لنظام الأسد.

إن السخرية في هذا المجلس أنه سوف يتهم إسرائيل بذرف دموع التماسيح، في حين أن الشعب اليهودي ودولة إسرائيل يعرفان كل المعرفة بأن الشر سوف يسود عندما

التلفزيون الفلسطيني الرسمي رسالة مختلفة للغاية. ونظمت السلطة الفلسطينية وحركة فتح احتفالات لتكريم الإرهابيين المسؤولين عن قتل الإسرائيليين الأبرياء وتشويههم. وفي الاحتفال التذكاري الذي أقيم في رام الله، قرأ مسؤول من فتح كلمة بالنيابة عن عباس، أثنى فيها على الإرهابي أبي سكر الذي قتل ١٥ إسرائيلياً وأصاب أكثر من ٦٠ بجروح. ووصف القاتل بأنه "أحد أنبل النبلاء". وفي مناسبة أخرى في اليوم نفسه، مجد أحد أعضاء اللجنة المركزية لفتح التابعة لأبي عباس الإرهابية دلال المغربي، التي اختطفت حافلة وقتلت ٣٧ مدنياً، منهم ١٢ طفل. ووصف هذا الهجوم بأنه "عمل مجيد من أعمال البطولة".

ومن اليسير للغاية إيجاد أمثلة على التحريض في المجتمع الفلسطيني. ويمكن إيجاد نتائجها في مقتل غال كوي، الذي أطلق عليه إرهابي فلسطيني الشهر الماضي الرصاص في عنقه. ويمكن إيجادها في مقتل تومر هازان، الذي اختطفه وقتله أحد معارفه من الفلسطينيين. ويمكن إيجادها في مقتل سراياح أوفر، الذي ضربه ضرباً وحشياً حتى الموت خارج منزله رجال فلسطينيون يحملون قضباناً معدنية وفؤوساً. ومع بشاعة هذه الجرائم، لم يجد الرئيس عباس صوته ليدين هذه الجرائم إلا أمام حشد يهودي في نيويورك حينما كان يتكلم بالإنكليزية. ولم نسمع حتى الآن الرئيس عباس يدين هذه الهجمات بلغته العربية الأم، حينما يتكلم لشعبه بالذات.

وحان الوقت لكي تدين القيادة الفلسطينية أعمال العنف والإرهاب بصورة واضحة ولا لبس فيها. وأن الأوان لوقف تسميم عقول الأطفال الفلسطينيين. وحان الوقت لبدء تعليم التسامح والاحترام المتبادل والتعايش؛ وفي نهاية المطاف، سيتوقف اتفاق السلام المقبل على رغبة الجيل المقبل في السلام.

ولفترة أعوام، دأبت الدول الأعضاء على الاستماع لمناقشات بشأن الشرق الأوسط. وفي كل هذا الوقت، هل

وأود أن أكون واضحاً تماماً: لا يمكننا أن نثق بأن نظاماً وثيق الصلة بإيران وحزب الله لا يكذب حينما يلزم نفسه بالقضاء على ترسانته الفتاكة. ومعاً، تشكل إيران وسوريا وحزب الله مثلثاً للرعب. والثلاثي عازم على الحصول على ألف باء الإرهاب - الأسلحة النووية والبيولوجية والكيميائية - ليتمكن بصورة أكثر فعالية من قتل الرجال والنساء والأطفال. وتتسارع دقائق الساعة ويمضي الوقت بسرعة. وضميرنا يخبرها بأنه كلما أسرعنا بتدمير مخزون سوريا من الأسلحة الكيميائية، نعجل بحماية شعب سوريا ونحقق المزيد من الاستقرار في الشرق الأوسط.

وتعود المشاكل التي يعاني منها الشرق الأوسط إلى قرون، وعلى عكس ما يعتقد بعض الموجودين في هذه القاعة، لا يمكن حلها بين ليلة وضحاها. فكم من الموجودين هنا اعتقدوا أن ما سمي بالربيع العربي سيحقق الديمقراطية؟ وأتذكر كلمات أغنية ليونارد كوهين "الديمقراطية": "إنها تأتي من الإحساس بأنها ليست حقيقية تماماً، أو أنها حقيقية، ولكنها ليست موجودة تماماً". وكان بوسع ليونارد كوهين أن يكتب هذه الأغنية ليصف حال الشرق الأوسط اليوم. فوعد الديمقراطية في الشرق الأوسط "ليس حقيقياً تماماً وليس موجوداً تماماً". ولا تزال المنطقة تعرف بسفك الدماء والقمع وعدم الاستقرار.

وهذا يقودني إلى الصفة الثالثة التي أود أن أتكلم عنها، وتلك هي الشجاعة. ونحن جميعاً نريد أن نرى إحلال السلام في الشرق الأوسط. وترحب إسرائيل باستئناف المفاوضات. وترغب إسرائيل في السلام وهي ملتزمة بإجراء مفاوضات جدية وذات مغزى ونتائج إيجابية. وتتصور إسرائيل اليوم الذي نستطيع فيه نعيش فيه بدون انقسامات وكره وعنف. ولكن صنع السلام يتطلب التحلي بالشجاعة. وهو يتطلب قادة يتحلون بالشجاعة الكافية للتمسك بالشراكة وتعزيز التسامح.

وفي اليوم ذاته الذي أذاعت فيه شبكة CNN صور محمود عباس وهو يتكلم عن السلام في الأمم المتحدة، وجه

الغربية في الأيدي الأردنية وكان غزة في الأيدي المصرية. وطوال هذا الوقت، لم تكن هناك مستوطنة واحدة. بيد أن الفلسطينيين لا يزالون يسعون لتدميرنا. فأين كانت الدول العربية؟ إنها لم تحرك ساكنا لإنشاء دولة فلسطينية وبدلا من ذلك سعت لتدميرنا. واليوم، لا يعيش في المستوطنات سوى نسبة ٢ في المائة من سكان إسرائيل، ولكنهم يلامون على نسبة ١٠٠ في المائة من المشاكل. وقلت من قبل وسأقول مرة أخرى - إن المستوطنات لا تشكل العقبة الرئيسية أمام إحلال السلام؛ والعقبة الرئيسية أمام تحقيق السلام هي سعي الفلسطينيين لما يسمى بحق العودة.

والخرافة الثالثة - لقد وجه الوفد الفلسطيني رسائل إلى المجلس يتهم فيها إسرائيل بمنع الناس من حقهم في العبادة. والمنع الوحيد القائم هو إنكار الحقائق الموجودة على أرض الواقع. وكان أحد الأعمال الأولى التي قامت بها إسرائيل بعد إعادة توحيد القدس في عام ١٩٦٧ هو إلغاء القوانين التمييزية وضمان الوصول إلى المواقع الدينية لأتباع جميع الأديان. وهذا يتناقض مع فترة ما قبل عام ١٩٦٧، حين كان بوسع الجميع ما عدا اليهود الوصول إلى القدس. ومنذ أن أدخلت إسرائيل الحريات الدينية في عام ١٩٦٧، ظل أتباع جميع الأديان قادرين على زيادة المواقع المقدسة في القدس.

وفي المقابل، تولد القيادة الفلسطينية التحريض وتثير أعمال العنف في جبل الهيكل. بل وتمادت إلى اتهام إسرائيل بتغيير طابع القدس. والواقع، إن الفلسطينيين هم من يغيرون طابع القدس؛ فهم يدمرون التحف الفنية ويشوهون التاريخ في مسعى لمحو جميع آثار وجود يهودي قديم. وظل صمت العالم عن الرد على تلك الجرائم مدويا. ومنذ أن وضع الملك داوود حجر الزاوية لقصره قبل ٣٠٠٠ سنة، كانت القدس تعمل وستظل تعمل عاصمة أبدية للشعب اليهودي.

وبدلا من اتهام إسرائيل بتقييد حرية التنقل، على الفلسطينيين أن يهتموا بإجراء انتخابات حرة.

سمعوا ممثلا فلسطينيا يقول أي شيء بناء عن إسرائيل؟ لا. فنحن لا نسمع سوى تشويه الصورة ونزع الشرعية. وحن الوقت لإيقاف لعبة التلاوم. وسيتعين على مكتبة الأمم المتحدة أن تفتح قسما للقصص الخيالية للرسائل التي لا حصر لها الموجهة من الممثل الفلسطيني إلى مجلس الأمن، وهي تشوه الحقيقة. ويلزم أن نتكلم بصدق عن المشاكل التي يعاني منها الشرق الأوسط. ويبدو أن الدول التي يحالفها التوفيق في كيل الانتقادات لإسرائيل أيضا يجانبها التوفيق بشأن الحقائق. وأود أن أضحض عددا من الخرافات.

والخرافة الأولى - يبدو أن بعض الدول تعتقد أن ظلما كبيرا وقع على الشعب الفلسطيني حينما صوتت الأمم المتحدة على تقسيم فلسطين التي كانت في ذلك الوقت خاضعة للانتداب البريطاني إلى دولتين. والواقع، إن قرار الجمعية العامة ١٨١ (د-٢) لعام ١٩٤٧، الذي قسم فلسطين الخاضعة للانتداب البريطاني، يتكلم عن إنشاء دولة يهودية ما لا يقل عن ٢٥ مرة. وأعلن القرار "قيام... دولتين مستقلتين عربية ويهودية في فلسطين". ورحب اليهود بالخطة وأعلنوا بابتهاج قيام دولة جديدة في وطنهم القديم. ولكن العرب رفضوا الخطة، وبمشاركة جيوش خمس دول عربية، شنوا حرب استئصال على الدولة اليهودية المولودة حديثا.

وبعد خمسة وستين عاما، لا يزال نسمع الفلسطينيين يتكلمون عن قيام دولتين لشعبين. وبالتأكيد، يدعو القادة الفلسطينيون إلى إنشاء دولة فلسطينية مستقلة، ولكنهم يصرون على عودة الشعب الفلسطيني إلى الدولة اليهودية. وهذا تعبير ملطف لتدمير إسرائيل وعقبة رئيسية أمام إحلال السلام.

والخرافة الثانية - إن بعض الموجودين في هذه القاعة مقتنعون بان السبب الجذري للتراع الإسرائيلي - الفلسطيني هو المستوطنات. والواقع، من الوقت الذي نالت فيه إسرائيل استقلالها في عام ١٩٤٨ وإلى عام ١٩٦٧، كانت الضفة

وقال متحدث باسم حماس في سياق إعلان المسؤولية عن بناء النفق:

”إن النفق حُفر بأيدي مجاهدي القسام، وإن عيونهم لم ولن تنام عن ضرب المحتل وخطف الجنود.“
فبدلاً من بناء المنازل، تبني حماس أنفاقاً للتهريب؛ وبدلاً من بناء المدارس، فإنهم يبنون شبكات إرهابية. وهذا هو الواقع الذي يتعين على إسرائيل التعايش معه يومياً. وبدلاً من استخدام مواد البناء لبناء مستقبل أفضل للفلسطينيين والشعب الفلسطيني، تلتزم القيادة في غزة بتدمير دولة إسرائيل. ربما تكون المشكلة في سمعي فحسب، ولكنني لم أسمع حتى الآن إدانة لتلك الجرائم من قبل البلدان التي تطالب إسرائيل بالسماح بعبور مزيد من الأسمت إلى غزة.

الأسطورة الخامسة، تعتقد بعض البلدان المثلثة حول هذه الطاولة أنه ينبغي نشر قوات دولية على الحدود لضمان أي اتفاق سلام مستقبلاً. وهذا أمر مثير للاهتمام لأن التاريخ أثبت أن إسرائيل لا يمكنها الاعتماد على الآخرين لضمان أمنها. وبينما ندعم عمل قوات الأمم المتحدة على حدودنا، فقد أثبت التاريخ أن إسرائيل لا يمكنها الاعتماد على المجتمع الدولي لضمان أمنها. وكان ذلك هو حال أول قوة طوارئ تابعة للأمم المتحدة في صحراء سيناء وحال بعثة الاتحاد الأوروبي للمساعدة الحدودية في رفح.

ولم يكن انخراط بعض هيئات الأمم المتحدة مفيداً في الآونة الأخيرة. وقد أشار ممثل الأمانة العامة في ملاحظاته في وقت سابق إلى حادث وقع في كفر مكحول في الشهر الماضي. والتقرير يغفل الإشارة إلى أنه، في أعقاب استعراض المحكمة العليا في إسرائيل للأمر، خلصت إلى أن المباني المذكورة شُيدت بشكل غير قانوني. وفي ضوء هذه الحقيقة الهامة، فإن مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية بحاجة إلى أن يتذكر أن دوره هو تنسيق المساعدة الإنسانية، وليس المساعدة في عرقلة

وأود أن أذكر المجلس بأن ولاية عباس قد انتهت في عام ٢٠٠٩. ومنذ ذلك الحين، وهو يُمدد فترة ولايته دون إجراء انتخابات.

أين هي أصوات المدافعين عن الديمقراطية المعبرة عن القلق؟ هل قالت أي دولة من الدول الأعضاء في هذه القاعة شيئاً أو رفعت صوتها بشأن مسألة الانتخابات؟ وأنا واثق من أن العديد من البلدان تود أن تُتاح لها الفرصة لإلغاء أو تأجيل الانتخابات عندما لا يبدو الاقتراع جيداً. وأود أيضاً أن أذكر الجميع بحقيقة هامة: في النظام الديمقراطي الحقيقي، لا تمنح انتخابات واحدة المرء الحق في الحكم إلى الأبد.

الأسطورة الرابعة، تواجه إسرائيل اتهامات بالتسبب في أزمة إنسانية في غزة عن طريق تقييد النقل الحر للبضائع. والواقع أن شاحنات محملة بمئات وآلاف الأطنان من السلع - بما في ذلك الغذاء والمعدات الطبية ومواد البناء - تعبر من إسرائيل إلى قطاع غزة شهرياً.

لقد انتقد الممثل الخاص لإسرائيل في تقاريره السابقة لتقييدها دخول مواد البناء. كم عدد الذين طلبوا منا هنا السماح بعبور الأسمت إلى غزة ليتسنى للفلسطينيين بناء منازل؟ ولكن عندما نفعل ذلك، فإن جزاء إسرائيل على بضائعها ونيتها الحسنة يكون أنفاق الإرهاب.

وقبل أسبوع واحد فقط، اكتشفت قوات الدفاع الإسرائيلية نفقا بطول كيلومترين، يبدأ من غزة وينتهي مباشرة خارج بلدة إسرائيلية في منطقة لا تبعد عن المنازل ورياض الأطفال والملاعب. وقد بنت حركة حماس النفق باستخدام ٥٠٠ طن من الأسمت كانت مخصصة للبناء. وسأكرر ذلك: ٥٠٠ طن من الأسمت. ولفهم مقدار هذه الكمية، فإن تمثال الحرية يزن ٢٢٥ طناً. فلكم أن تتخيلوا كم عدد المدارس والمستشفيات والمنازل التي كان بالإمكان بناؤها باستخدام هذا الأسمت.

في ٢٧ أيلول/سبتمبر، أكد مجلس الأمن أن استخدام الأسلحة الكيميائية في أي مكان يمثل تهديدا للسلم والأمن الدوليين (انظر S/PV.7038). وبالقيام بذلك، أدى المجلس دوره بوصفه حارسا للاستقرار العالمي من خلال التصويت بالإجماع على المطالبة بالتدمير السريع والكامل للبرنامج السوري للأسلحة الكيميائية الفتاكة. وكان هذا التصويت الجدير بالثناء ردا ضروريا على استخدام الحكومة السورية للأسلحة الكيماوية ضد شعبها بلا رأفة وبصورة متكررة. غير أنه ليكون القرار ٢١١٨ (٢٠١٣) ذا مغزى، لا بد من تنفيذه فوراً وبدقة متناهية. وتحت القيادة المشتركة للأمم المتحدة ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية، بدأ التنفيذ بالفعل. وأنا أثنى على الرجال والنساء الشجعان من المنظمين لجسارتهم وتفانيهم المهني وأرحب بتعيين المنسق الخاص سيغريد كاغ.

وليكن واضحا تماما أن ما نحاول القيام به أمر لم يسبق له مثيل. فلم يحدث مطلقا من قبل أن طلب من خبراء دوليين تحديد أماكن كمية هائلة من غازات الأعصاب والسموم والأسلحة الكيميائية الأخرى وتأمينها وتدميرها في بلد يمزقه الصراع. والمسؤولية عن الامتثال للقرار ٢١١٨ (٢٠١٣) تقع على عاتق القيادة السورية التي بنت أسلحة الدمار الشامل هذه، ثم كذبت بشأها وشرعت في استخدامها ووعدت، تحت ضغط دولي، بالتعاون في إزالتها.

وقد أشار الأمين العام، وهي إشارة في محلها، إلى أن الضوء الأحمر بشأن أحد أنواع الأسلحة لا يعني إعطاء ضوء أخضر لاستخدام أسلحة أخرى. فقد سقط الغالبية العظمى من ضحايا المذبحة البشرية في سوريا ولا يزالون يفعل قنابل الحكومة وما تطلقه من مدافع هاون وقذائف ورصاص. ومع استمرار استهداف الأبرياء، أخذ البلد في التفكك. ولذلك الأمر عواقب إنسانية وخيمة وقد بدأت تداعياته تنتشر في جميع أنحاء المنطقة.

سير العدالة. وفي هذا الصدد، فإن المكتب ينتهك بصورة منهجية سلطة إسرائيل على أرض الواقع. ويبدو أن الشيء الوحيد الذي لا يفعله مكتب التنسيق هو التنسيق مع إسرائيل. لقد حان الوقت للتوقف عن توجيه أصابع الاتهام إلى إسرائيل وإلقاء اللوم عليها. فإسرائيل لا تزال ملتزمة بمبدأ دولتين لشعبين. ونحن مستعدون للقبول بحل توفيقي تاريخي ليتسنى إقامة دولة فلسطينية متروعة السلاح تعيش جنبا إلى جنب مع دولة إسرائيل اليهودية. وسيتعين على الإسرائيليين والفلسطينيين العمل معا لإيجاد حلول جديدة ودائمة للمشاكل القديمة. وهذا لن يكون ممكنا إلا إذا بُني عملنا على أساس من الحقيقة والاعتراف المتبادل والأمن.

إن الشرق الأوسط يموج باضطرابات عنيفة وكبيرة من مضيق هرمز إلى مضيق جبل طارق. وقد حطمت الهزات دولا وأطاحت بحكومات والأرض ما زالت تتحرك. والمنطقة تقف أمام مفترق طرق ولم يتضح بعد ما إذا كانت الحرية والاعتدال سينتصران على الطغيان والأصولية.

فلنجعل هذه المرحلة من التاريخ مرحلة تسعى خلالها جميع الشعوب إلى التفاهم بدلا من توجيه الاتهامات وتسعى الدول جاهدة إلى تحقيق الوثام بدلا من التنافر وتظهر أسرتنا الدولية خلالها الإيمان والضمير والشجاعة لجعل السلام ممكنا.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لأعضاء مجلس الأمن.

السيدة باور (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلمت بالإنكليزية): أشكر وكيل الأمين العام فيلتمان على إحاطته الإعلامية الممتازة.

سأركز اليوم على ثلاثة مواضيع، ألا وهي، سوريا ولبنان والسلام في الشرق الأوسط.

كاملة. ولدينا تقارير موثوقة تفيد بأن السكان يقتاتون على أوراق الأشجار وأن أشخاصا قد ماتوا لأسباب تتعلق بسوء التغذية. واصل النظام حصار ما يناهز ١٢ ٠٠٠ شخص، من بينهم ٧ ٠٠٠ امرأة وطفل. إنهم يتوسلون إلينا خلال هذا الأسبوع، وفي الواقع، فإنهم يتوسلون إلينا لإنقاذهم من الموت. ويجب على جميع الأطراف السماح للوكالات الإنسانية بالوصول بدون عوائق لإجلاء من تبقى من المدنيين وإيصال إمدادات العلاج المنقذ للحياة في تلك المنطقة. كما يتعين على الأطراف التقيد بالتزاماتها المترتبة عليها بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان والقوانين الإنسانية الخاصة بحماية المدنيين والسماح بوصول المنظمات الإنسانية المحايدة والتزهيبة على نحو آمن إلى جميع الأشخاص المحتاجين. مرة أخرى، فإن الحالة عاجلة.

وتتمثل المسألة الثانية في الاعتداء يوميا على الحياد الطبي. وسيجري تذكّر هذا الصراع حتى بعد مرور مئات السنين من الآن لتغاضيه عن المبدأ الأساسي للحياد الطبي. جاء في التقرير الذي أصدرته مؤخرا لجنة التحقيق الدولية المستقلة بشأن الجمهورية العربية السورية :

”بأن الحرمان من الرعاية الطبية كسلاح حرب هو واقع بارز للحرب تقشعر له الأبدان“. (الفقرة ٣)،
”شاركت القوات الحكومية في ارتكاب أعمال وحشية ضد المرضى والجرحى“ (المرجع نفسه، الفقرة ٣٣)

إن مهاجمة المرافق الطبية وأولئك الذين يحتاجون إلى علاج، هو عمل وحشي يجب أن يتوقف فورا. ولا ينبغي أن يخضع تقديم المساعدة في حالات الطوارئ وتوفير المعدات الطبية اللازمة لأي نوع من أنواع الاختبار السياسي الحقيقي. ويجب مساعدة الأشخاص الذين يوجدون في حاجة ماسة للمساعدة، بغض النظر عن طائفتهم أو أصلهم في سوريا. لقد أثار نظام الرعاية الصحية السورية. وتفيد منظمة الصحة

وتعتقد حكومة بلدي أن السبيل العملي الوحيد لإنهاء العنف المروع في سوريا يتمثل في عملية انتقال سياسي، تستند إلى بيان جنيف الصادر عن مجموعة العمل من أجل سوريا (S/2012/522، المرفق) الذي يدعو إلى إنشاء هيئة حاكمة انتقالية، تملك صلاحيات تنفيذية كاملة ويتم اختيارها بالتراضي. وكما يؤكد الرئيس أوباما والوزير كيري باستمرار، فإن الأسد ليس له دور في أي انتقال سياسي نظرا لدور النظام الحالي في الجرائم الوحشية المرتكبة خلال العامين والنصف الماضيين. وتؤيد الولايات المتحدة الجهود التشاورية التي يبذلها الآن الممثل الخاص المشترك الإبراهيمي وستواصل إجراء مشاورات، من جانبها، مع السيد الإبراهيمي وروسيا ومجموعة ”لندن ١١“ والمعارضة السورية وجهات أخرى ليتسنى عقد مؤتمر ”جنيف الثاني“ على نحو عاجل.

ولا بد من إحراز تقدم دبلوماسي وثمة حاجة ملحة للغاية لاتخاذ خطوات إضافية لتخفيف المعاناة داخل سوريا وأيضا في أوساط أكثر من مليوني لاجئ سوري لجأوا إلى بلدان الجوار. والولايات المتحدة تؤيد بقوة البيان الرئاسي الصادر مؤخرا عن المجلس (S/PRST/2013/15) والذي يطالب بتوفير عبور آمن لموظفي الإغاثة الإنسانية. لكن البيانات وحدها لا معنى لها دون حدوث تغيير في السلوك على أرض الواقع. ويجب علينا في المجلس رصد التقدم المحرز والإبلاغ عن جميع أشكال العرقلة دون استثناء والضغط على وجه السرعة من أجل الامتثال للمعايير الأساسية المنصوص عليها في البيان الرئاسي. فالشئاء يقترب بسرعة واليأس بين الأسر في جميع أنحاء سوريا يتفاقم.

وإذا جاز لي، أود أن أعتنم هذه المناسبة لتسليط الضوء على مسألتين عاجلتين ومثيرتين للقلق تستدعيان اهتمام المجلس العاجل.

أولا، في المعضمية، يعيش الناس تحت الحصار ولا يمكنهم الحصول على الضرورات الأساسية منذ ما يقرب من سنة

ويعد أكثر من خمس سكان لبنان الآن لاجئين في سوريا. وقد أظهر اجتماع عقده مؤخرا مجموعة الدعم الدولي للبنان في نيويورك، اشتراك الأعضاء الدائمين في هذا المجلس، والاتحاد الأوروبي، وجامعة الدول العربية والأمم المتحدة والمؤسسات الدولية الأخرى، في جدول أعمال مشترك لدعم لبنان في الوقت الذي يواجه فيه التحديات الراهنة، وتشجيع سياسة النأي بالنفس التي ينتهجها فيما يخص الصراع السوري. وأعلن الوزير كيري في ذلك الاجتماع، بأن الولايات المتحدة ستساهم بمبلغ ٣٠ مليون دولار إضافية لمساعدة المجتمعات المحلية اللبنانية، مع ارتفاع الطلب على الخدمات العامة، بالإضافة إلى ٧٤ مليون دولار في شكل مساعدات إنسانية جديدة، وهي حصة لبنان من ٣٤٠ مليون دولار مساعدات مقدمة للاجئين كان قد أعلن عنها الرئيس أوباما خلال زيارته إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة.

وتتني حكومة بلدي على تعاون لبنان مع البنك الدولي والأمم المتحدة فيما يخص وضع خطة لمعالجة احتياجاته المتزايدة. إننا نتطلع إلى مراجعة هذه الخطة ونأمل في أنها ستوفر أساسا صلبا جنبا إلى جنب مع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، بما فيها القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦)، لبذل مزيد من الجهود المدعومة دوليا للحفاظ على التقدم السياسي، والأمن والتماسك الاجتماعي والرفاهية الاقتصادية في لبنان. في هذه الأثناء، فإننا ندعو المجتمع الدولي للمساعدة على خفض الأعباء غير العادية التي اضطر لبنان إلى تحملها من غير خطأ منه.

بالانتقال أخيرا إلى المفاوضات الجارية بين الإسرائيليين والفلسطينيين، أوضح رئيس الوزراء نتنياهو والرئيس عباس أمام الجمعية العامة، التزامهما بالتوصل إلى اتفاق سلام دائم ينهي النزاع بينهما. ويظل الرئيس أوباما، والوزير كيري والمبعوث الخاص مارتن إنديك، منخرطين للغاية من أجل التوصل إلى اتفاق وضع نهائي في غضون الجدول الزمني للمفاوضات والمحدد في تسعة أشهر.

العالمية، أنه قد تضرر اعتبارا من تموز/حزيران، في الرقة ودير الزور وحمص، أكثر من ٧٠ في المائة من المراكز الصحية أو توجد خارج الخدمة. وأصيب ما يناهز ٤٠ في المائة من ١٧٢٤ مركز رعاية صحية أولية في جميع أنحاء البلاد إما بأضرار بالغة أو أغلقت تماما. والأُنكى من ذلك، فرار ما يناهز ٧٠ في المائة من العاملين في مجال الصحة في سوريا، أي ما يصل إلى ٨٠.٠٠٠ شخص من البلد، وفقا لمنظمة الصحة العالمية. وقد اطلع بعضكم على الإحصاءات التي تفيد بأنه كان ثمة ٥.٠٠٠ طبيب في حلب قبل الحرب ظل منهم ٣٦ طبيبا فقط. وتفترق العديد من المحافظات الآن إلى الخيرات الطبية المؤهلة لعلاج الصدمات، والتخدير، والعاملين في المختبرات المتخصصة. وفي محافظتين من المحافظات الشمالية، يصعب وجود أي موظفة لمواجهة حالات الطوارئ في مجال الصحة الإنجابية أو الاستجابة للعنف الجنساني. ويجب على النظام أن يزيل أي عقبات بيروقراطية تعترض سبيل إيصال المساعدات الطبية العاجلة والتوقف عن استهداف العاملين في المجال الطبي. وعلى الجهات الفاعلة من غير الدول أيضا احترام الحياد الطبي وتسهيل الوصول.

في الختام، نوجه نداء عاجلا إلى أعضاء المجلس الذين لديهم تأثير على النظام، للضغط عليه من أجل الوفاء بالتزامه المترتب عليه بموجب القانون الإنساني الدولي، فيما يخص الحياد الطبي. وستواصل الولايات المتحدة حث الجماعات المعارضة على تسهيل وصول المساعدات الطبية إلى المناطق الخاضعة لسيطرتها. ومن أجل الشعب السوري وحفاظا على حرمة الحياد الطبي في كل مكان، علينا القيام بالمزيد لمعالجة تلك المشكلة.

إن لبنان من بين البلدان المجاورة الأكثر تضررا من الحرب الأهلية السورية. بسبب طبيعة ذلك الصراع وبسبب تدفق اللاجئين، يواجه لبنان تحديات إنسانية واقتصادية وأمنية هائلة.

في القدس. إننا نؤكد أهمية الحفاظ على الهدوء في تلك الأماكن الحساسة. ونحث على ضبط النفس من جانب كلا الطرفين، وندعو الطرفين إلى تجنب اتخاذ إجراءات من شأنها تقويض مفاوضات الوضع النهائي. بعد القيادة الجريئة لرئيس الوزراء نتياهو والرئيس عباس، من الضروري أن نعمل جميعاً على بناء الثقة اللازمة لإحلال سلام دائم.

السيد تشوركين (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): نود أولاً وقبل كل شيء، أن نؤكد دعمنا لاستئناف المفاوضات بين إسرائيل وفلسطين في ٢٩ تموز/يوليه. ونحن على ثقة بأنها ستكون موضوعية ومستمرة وتضع الخطوط العريضة لمسار واضح في اتجاه حل الدولتين، وتتهيء الصراع وتؤدي إلى إحلال سلام دائم قائم على الصكوك القانونية الدولية المعروفة لدينا جميعاً، بما في ذلك قرارات مجلس الأمن. إننا نخطط علماً بمدى صعوبة التوصل إلى توافق في الآراء على حل الدولتين. يسعى الطرفان إلى حل جميع قضايا الوضع النهائي بشكل كامل، ولن يكون من السهل في الكثير من الحالات التوصل إلى حل توافقي. أياً كانت الحالة، فإن التوصل إلى إبرام اتفاقات نهائية هو بلا شك مسؤولية المشاركين المباشرين في المفاوضات، اللذين يجب أن يتحلىا بكامل المسؤولية عن مستقبل شعبيهما. بالطبع، يجب أن يرم أي اتفاق في نهاية المطاف من قبل الفلسطينيين والإسرائيليين أنفسهم، لا أن يفرض من الخارج. وإلا فلن يكون قابلاً للاستمرار ولن يدوم. ونرى أنه من الإيجابي جداً انعقاد اجتماع الوسطاء الدوليين التابعين للمجموعة الرباعية للشرق الأوسط على المستوى الوزاري هنا الشهر الماضي، وهو أول اجتماع من نوعه يعقد منذ عام ونصف. ولا تزال المجموعة الرباعية الآلية التي أذن بها مجلس الأمن والمعترف بها دولياً.

إننا مقتنعون بأن تعزيز التعاون مع جامعة الدول العربية، التي تقدم إسهاماً مهماً في عملية السلام، سيساعد على تكثيف

بالإضافة إلى ذلك، لا يزال المجتمع الدولي يظهر دعماً قوياً لعملية السلام، مثلما جرى مؤخراً خلال العديد من المناسبات الخاصة التي عقدت على هامش الجمعية العامة للأمم المتحدة، بما في ذلك خلال اجتماع لجنة الاتصال المخصصة والأعضاء الأساسيين في المجموعة الرباعية، فضلاً عن الاجتماع الخاص لمؤيدي وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى، الذي جرى خلاله التعبير عن استمرار الدعم للوكالة ومهمتها.

ومن باب المجاملة للمسار السياسي، يعد تقديم الدعم الدولي للاقتصاد الفلسطيني والسلطة الفلسطينية، أمراً بالغ الأهمية. ونحن ندرك أيضاً الحاجة إلى معالجة الاحتياجات الإنسانية للسكان المدنيين في غزة، ونود أن نسلط الضوء على الجهود المتواصلة التي نبذلها لتعزيز التنمية الاقتصادية في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة، بما في ذلك تخصيص أكثر من ٣٤٨ مليون دولار لتخفيف عبء الديون على السلطة الفلسطينية، قدمتها الولايات المتحدة هذا العام فقط. ويعد تخفيف عبء الديون على القطاع الخاص، وتقديم الدعم المباشر لميزانية السلطة الفلسطينية أمراً حيوياً، ونشجع الجهات المانحة على الوفاء بالتزاماتها الحالية فيما يخص تقديم دعم إضافي. ومن أجل تحفيز النمو الاقتصادي في الأجل القصير، فإننا نعمل مع السلطات الفلسطينية على تشجيع الاستثمار المباشر في مشروعات البنية التحتية الصغيرة ذات التأثير الكبير في الضفة الغربية، وقد قدمت الولايات المتحدة ٢٥ مليون دولار لتمويل تلك المشاريع.

كما تدين الولايات المتحدة بأشد العبارات، أي دعوات للعنف. ونحن قلقون بشكل خاص إزاء اكتشاف أنفاق هجوم من غزة على إسرائيل. وبالإضافة إلى ذلك، فإنه لا يزال يساورنا القلق جراء ما يجري من حوادث عنف في الضفة الغربية، فضلاً عن الاشتباكات الأخيرة حول الأماكن المقدسة

الاجتماعات التي عُقدت على هامش الدورة الثامنة والستين للجمعية العامة، فإن الممثل الخاص لوزير الشؤون الخارجية في الاتحاد الروسي المعني بالتوصل إلا تسوية في الشرق الأوسط قام مؤخرا بزيارة إلى المنطقة. وسنواصل مساعدة فلسطين بمساعدتنا التقليدية وبتعزيز الأساس المؤسسي لإنشاء الدولة وبناء الاقتصاد.

لقد أتاح القرار ٢١١٨ (٢٠١٣) الفرصة لعقد مؤتمر دولي بشأن سوريا. ويجب ألا نتقاعس في هذا الصدد. فمن البديهي على نحو متزايد أن النزاع السوري يأخذ صبغة صراع طائفي خطير للغاية. فالمسيحيون يجدون أنفسهم عرضة للتهديد المتمثل في إخراجهم من أراضيهم، وهم يعيشون الفقر ويعانون معاناة فظيعة على أيدي المتطرفين الإسلاميين. ونحن نسمع أنباء عن حالات جديدة لتدنيس المرافق الثقافية وتدميرها، وأعمال القتل والعنف. وهكذا، فإن قطاع الطرق المُتخفون برداء الإسلام يذكون مشاعر الحقد في قلوب الناس ويلقون بظلال الشك في المجتمع الذي يعملون باسمه. وينبغي لنا حقا أن نحث جميع الأطراف السورية على أن تلتقي في جنيف وتقرر اختيارها باستخدام الأساليب السياسية لحل مختلف المشاكل.

وقد قالت الحكومة السورية في كثير من الأحيان إنها على استعداد للمشاركة في اجتماع جنيف. ونحن نرحب بانضمام سوريا انضماما كاملا لاتفاقية الأسلحة الكيميائية. وسلطات البلد تبدي الاستعداد للعمل بصورة وثيقة مع منظمة حظر الأسلحة الكيميائية والأمم المتحدة، وكفالة وصول المحققين الدوليين إلى مرافقها المعلنة. وتدمير المعدات المتصلة ببرامج الأسلحة الكيميائية يجري على قدم وساق. وفي ذلك الصدد، ينبغي للمعارضة المسلحة أيضا أن تمثل امثالا تابنا لأحكام القرار ٢١١٨ (٢٠١٣) من حيث تقديم التعاون الكامل لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية ودعم الأمم المتحدة خلال

الجهود من أجل إيجاد حل عادل للمشاكل المزمرة. ونحن ندعم جهود الجامعة لتعزيز مبادرة السلام العربية. ودورها مهم جدا، من بين أمور أخرى، لاستعادة الوحدة الفلسطينية الداخلية في إطار منظمة التحرير الفلسطينية، والواضح أن تنفيذ أي اتفاق نهائي، يعتزم الطرفان التوصل إليه في موعد أقصاه نيسان/أبريل ٢٠١٤، لن يكون ممكنا إذا كان ثمة انقسام. ويكتسي اعتماد المجموعة الرباعية لبيان بشأن استئناف المفاوضات أهمية خاصة (انظر SG/2202). ومع ذلك، فإننا لا نستطيع الخوض في ذلك. إننا بحاجة إلى مزيد من التحرك في اتجاه تشجيع الطرفين على إرسال إشارات واضحة لإظهار أن المجتمع الدولي لا يرغب في رؤية القضية الفلسطينية وقد تراجع الاهتمام بها، بالنظر إلى مجمل الاضطرابات التي اجتاحت العالم العربي خلال السنوات الأخيرة. وسيشكل تحقيق تسوية شاملة وعادلة ودائمة بين العرب وإسرائيل، إسهاما رئيسيا في جعل الحالة الإقليمية طبيعية.

ويمثل استمرار أنشطة الاستيطان الإسرائيلية غير القانونية الجارية في الأراضي المحتلة مصدر قلق بالغ. كما أن التصرفات الأحادية والاستفزازية غير مقبولة. وينبغي أن تشكل التدابير التي يتخذها الجانبان، من أجل تحسين الأجواء المحيطة بالمفاوضات الجديدة، شرطا لا غنى عنه. وينبغي أن تكون التدابير مستدامة وتدرجية ومنتظمة بطبيعتها. والحالة الإنسانية في قطاع غزة تتدهور على نحو متواصل، على الرغم من أجواء الهدوء الأساسية وبعض الامتيازات التي أدخلتها إسرائيل على استيراد الوقود ومواد البناء. ومن الواضح أن تمكين مواطني غزة من العيش حياة عادية لن يتحقق إلا بالرفع الكامل للحصار على القطاع واستعادة وحدة الأراضي الفلسطينية.

وتقدم روسيا مساعدة كاملة لجهود المفاوضات الحالية، في إطار المجموعة الرباعية ومن خلال الحوار الذي يجريه مع الفلسطينيين والإسرائيليين وحكومات المنطقة. وعلاوة على

مبكرا في الفترة القصيرة المقبلة“ (انظر S/2013/524)،
الفقرة ١٦).

وتتفق باكستان مع ذلك التقييم. كما نرحب باجتماع
الأعضاء الأساسيين في المجموعة الرباعية على هامش الجمعية
العامة في ٢٧ أيلول/سبتمبر، وإعادة تأكيد إصرارهم على
تقديم الدعم الفعلي إلى الأطراف، وتجديد التزامهم بالتوصل
إلى اتفاق على الوضع الدائم خلال مدة تسعة أشهر المتفق
عليها. وللتزام المجتمع الدولي بذلك الهدف المشترك أهمية
حاسمة. فالأمر يتعلق بعملية هشة ومعقدة، وتستحق الدعم
والتشجيع المتواصل من لدن المجتمع الدولي. ومثلما قلنا مرارا
وتكرارا، إن مصداقية المجلس ترهن بإيجاد حل سلمي للمسألة
الفلسطينية القائمة منذ أمد طويل.

ولكي تمضي العملية قدما، لا بد من اتخاذ إجراءات محددة
في عين المكان. وكيف يمكننا أن نتوقع بناء الثقة في بيئة يتواصل
فيها بناء المستوطنات؟ والأسرى الفلسطينيون لا يزالون في
حالة احتجاز مطول. وغزة ما زالت تحت الحصار، والهجمات
على مجمع المسجد الأقصى ومحيطه لا تزال تسمم الأجواء.

وتتطلب هذه العملية الصعبة الثقة. والثقة تُنال بالأفعال
لا بمجرد الأقوال. ويتعين أن يكون للأفعال عواقبها، وبالتالي،
فإننا نرحب، في ذلك الصدد بالمبادي التوجيهية التي وضعها
الاتحاد الأوروبي بشأن المستوطنات، ودعم باكستان للقضية
الفلسطينية دعم ثابت. وقد ساهمنا مؤخرا بمليون دولار للسلطة
الفلسطينية من أجل بناء السفارة الفلسطينية في إسلام آباد. تلك
مجرد التافة من الالتفاتات الصادقة لحكومة باكستان بغية إبداء
تضامننا مع شعب فلسطين وقضيته العادلة. ولا نزال نؤمن بأن
السلام في الشرق الأوسط يرهن بإنشاء دولة فلسطين المستقلة
والقابلة للبقاء والمتصلة جغرافيا، استنادا إلى حدود ما قبل عام
١٩٦٧، وعاصمتها القدس الشريف. ولا بد أيضا من الانسحاب
من الأراضي اللبنانية المحتلة والجولان السوري المحتل.

البعثة المشتركة. ومن الواضح أن فئة منها على الأقل تحاول
تقويض جهود تنفيذ القرار.

وفي الختام، أود أن أشدد مرة أخرى على عدم وجود أي
بديل لحشد جهود المجتمع الدولي الجماعية والمتعاضدة، سواء
من حيث إيجاد تسوية سياسية ودبلوماسية، أو فيما يتعلق
بالعمل على نزع الأسلحة الكيميائية. وروسيا على استعداد
للعمل بصورة مشتركة في ذلك الصدد.

السيد صاحبزاده أحمد خان (باكستان) (تكلم
بالإنكليزية): أود أن أشكر وكيل الأمين العام للشؤون
السياسية، جيفري فيلتمان، على إحاطته الإعلامية الشاملة.

إن مناقشة اليوم هي أول مناقشة مفتوحة يعقدها مجلس
الأمن بشأن الشرق الأوسط منذ استئناف المحادثات بين
الإسرائيليين والفلسطينيين في ١٤ آب/أغسطس ٢٠١٤.
وتنطوي تلك المحادثات على العبء الثقيل المتمثل في فتح
باب الأمل - للمنطقة وللمجتمع الدولي أيضا. وهي تشكل
فرصة رائعة وتاريخية للتوصل إلى حل، استنادا إلى إنشاء دولتين
تعيشان جنبا إلى جنب في سلام وأمن.

ولاحظنا أن عددا من جولات المفاوضات قد عُقدت
في الخليل والقدس. والأبناء الواردة من تلك المحادثات أقل
من مشجعة، غير أننا نبقى متفائلين على نحو حذر. ونأمل
بل نرغب أن تسير الأمور في الكواليس في الاتجاه الصحيح.
والموعد النهائي المحدد في تسعة أشهر موعده حاسم. فكلما
طال ذلك الموعد النهائي، كلما انحسرت إمكانية التوصل إلى
تسوية عن طريق المفاوضات. وقد قال الأمين العام في تقريره
عن التسوية السلمية للقضية الفلسطينية:

”وإذا أريد إتاحة فرصة تكفل هذه المفاوضات
بالنجاح، فإنه ينبغي أن تكون تلك المفاوضات ذات
مغزى ولها أفق سياسي واضح، وأن تؤتي أكلها

أود أن أتكلّم أولاً عن عملية السلام في الشرق الأوسط. تتواصل بانتظام المفاوضات المباشرة بين الإسرائيليين والفلسطينيين التي بدأت في ١٤ آب/أغسطس، ونحن نرحب بذلك. ومع ذلك، ليس لدينا أي أوام. ومن أجل التوصل إلى حل تفاوضي قائم على وجود دولتين في الإطار الزمني المتفق عليه، وهو تسعة أشهر، لا يزال يتعين التغلب على العديد من العقبات. ويحدونا الأمل في أنه بالدعم الحاسم من الولايات المتحدة، ولا سيما المشاركة الشخصية للسيد جون كيري وزير الخارجية، فضلا عن المشاركة النشطة من جانب المبعوث الخاص مارتن إنديك، ستواصل إسرائيل وفلسطين المفاوضات بالجدية والسلطة التقديرية اللازمتين. ويحدونا الأمل في أن يظهر الطرفان حسن النية وأن يكونا على استعداد لبذل التضحيات اللازمة لبناء السلام الدائم في الشرق الأوسط.

لقد حان الوقت لاتخاذ القرارات التاريخية اللازمة، وتنفيذ الحل القائم على وجود دولتين على أساس حدود عام ١٩٦٧، وصنع السلام من خلال دولة فلسطينية مستقلة وديمقراطية وذات سيادة ومتصلة جغرافيا وقابلة للبقاء، تعيش في سلام وأمن جنباً إلى جنب مع دولة إسرائيل، مع جعل القدس عاصمة لكلتا الدولتين. وتحقيقاً لهذه الغاية، يجب أن تتوقف الأفعال الانفرادية التي تغذي منطق التحدي. فما من أحد في فلسطين سوف يصدق نجاح عملية السلام إذا استمرت الأنشطة الاستيطانية غير القانونية على وتيرتها الحالية، وإذا تصعد التوتر والأعمال الاستفزازية في رحاب المساجد، وإذا استمر الجدار الفاصل في حرمان الفلسطينيين من أراضيهم. ويجب على الفلسطينيين، من جانبهم، إنهاء أعمال العنف في الضفة الغربية ووقف إطلاق الصواريخ من قطاع غزة. ويجب عليهم الوفاء بالتزاماتهم ومواصلة جهودهم الرامية إلى مكافحة الإرهاب.

سوف تواصل لكسمبرغ العمل مع شركائها في الاتحاد الأوروبي من أجل الإسهام في الجهود المبذولة حالياً بالتعاون

وأود الآن أن أنتقل إلى الحالة المتدهورة في سوريا. ترحب باكستان باتخاذ القرار ٢١١٨ (٢٠١٣) بالإجماع، وباستمرار تعاون الحكومة السورية مع الأمم المتحدة ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية، بغية تفكيك برنامج الأسلحة الكيميائية لديها. ويقول الأمين العام في اقتراحه بشأن إزالة الأسلحة الكيميائية في سوريا (S/2013/591)، إن الأمر يتعلق بمهمة غير مسبوقة. وتأمل باكستان أن يتواصل تعاون الحكومة السورية مع الفريق المشترك، وأن تقدم جماعات المعارضة أيضاً دعماً مماثلاً.

وقد يكون من الجدير التذكير بأن تحسّن الأجواء في المجلس كانت له أهمية حاسمة في اعتماد البيان الرئاسي S/PRST/2013/15 بشأن الحالة الإنسانية. ونأمل أن يكون لموقف المجلس الأثر المرغوب في التخفيف من معاناة أشقائنا السوريين وشقيقاتنا السوريات، داخل البلد وخارجه.

وأخيراً، لا تدمير الأسلحة الكيميائية ولا تحسين الحالة الإنسانية يشكّلان حلاً سحرياً للآفات التي ابتليت بها سوريا. فالحل الحقيقي يكمن في الحوار والمشاركة. ونرحب بتجدد الزخم صوب عقد مؤتمر جنيف الثاني، آمليين أن يُعقد في أقرب الآجال في تشرين الثاني/نوفمبر. والعمل على وضع خطة تلي التطلعات المشروعة للشعب السوري، يقودها السوريون ويتولون زمامها، ما زال حاسماً.

ونأمل أن تعمل جميع الأطراف على تحقيق هذه النتيجة.

السيدة لوكاس (لكسمبرغ) (تكلمت بالفرنسية): أود

أن أشكر وكيل الأمين العام، جيفري فيلتمان، على إحاطته الإعلامية الزاخرة بالمعلومات. أود أيضاً أن أشكر المراقب الدائم لدولة فلسطين والممثل الدائم لإسرائيل على بيانتهما. تويد لكسمبرغ تأييداً تاماً البيان الذي سيدلي به المراقب عن الاتحاد الأوروبي في هذه المناقشة.

عدد الضحايا. إن قائمة جرائم الحرب والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية والجرائم التي تثير استمزاز الضمير الإنساني آخذة في الازدياد. وبالنظر إلى مستوى الرعب، لا بد من إحالة الحالة في سوريا إلى المحكمة الجنائية الدولية. ويجب على المجلس أن يتحمل مسؤولياته في هذا الصدد.

لا يمكن حل التحديات الإنسانية والأمنية إلا من خلال حل سياسي للأزمة عن طريق التفاوض. أما وقد تم الإعلان الآن عن الموعد المؤقت لمؤتمر جنيف الثاني، نود أن نشجع جميع الأطراف المعنية على المشاركة من أجل الشروع في نهاية المطاف في دينامية تفضي إلى وقف الأعمال القتالية والمضي قدماً نحو تحقيق الانتقال السياسي اللازم في سوريا استناداً إلى البيان الصادر في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٢ (S/2012/523، المرفق).

وفي الوقت نفسه، فمن الملح بالنسبة للأطراف في سوريا، وبخاصة السلطات السورية، أن تمثل لبند القرار الهام الثاني، وهو البيان الرئاسي بشأن الحالة الإنسانية التي اعتمده المجلس في ٢ تشرين الأول/أكتوبر (S/PRST/2013/15). ويجب على الأطراف أن تيسر بدون إبطاء إمكانية وصول المساعدات الإنسانية بحرية ودون عوائق إلى السكان المتضررين. وهناك حاجة ماسة جداً لإجلاء المدنيين المحاصرين في المعضمية، في الضواحي المحيطة بدمشق، والآف الأسر المسجونة في المدن المحاصرة الأخرى. وثمة حاجة ملحة إلى رفع العقبات البيروقراطية، وكفالة توفير اللوازم الطبية، وتوفير المساعدات الإنسانية، وفتح ممرات إنسانية، وتوفير إمكانية المرور العابر للحدود والممرات عبر الخطوط الأمامية للسكان المتضررين.

ونحن نعول على الأمين العام وفريقه من أجل مواصلة تقديم المعلومات المستكملة بانتظام إلى المجلس بشأن الحالة الإنسانية في سوريا وأثرها على البلدان المجاورة، بالإضافة إلى إبلاغنا بتنفيذ بنود البيان الرئاسي الصادر في ٢ تشرين الأول/أكتوبر (S/PRST/2013/15). إن القرارات التي سنتخذها لن

الوثيق مع أصحاب المصلحة الرئيسيين، بما في ذلك بلدان المنطقة والمجموعة الرباعية. ونرحب باجتماع المجموعة الرباعية على هامش أعمال الجمعية العامة وبيانها الصادر في ٢٧ أيلول/سبتمبر.

أنتقل الآن إلى سوريا.

منذ المناقشة المفتوحة التي عقدت في تموز/يوليه، تمكن مجلس الأمن من اتخاذ قراراتين هامين فيما يتعلق بترع السلاح وتيسير إمكانية وصول المساعدات الإنسانية. ففي ٢٧ أيلول/سبتمبر، اتخذنا القرار ٢١١٨ (٢٠١٣) الذي يتابع الهجوم الرهيب بالأسلحة الكيميائية الذي وقع في ٢١ آب/أغسطس، ويسعى إلى إزالة الأسلحة الكيميائية لسوريا. إن تدمير أكبر ترسانات الأسلحة الكيميائية في العالم في الإطار الزمني المحدد لمهمة ضخمة.

ينبغي عدم ادخار أي جهد من أجل دعم عمل البعثة المشتركة لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية ومنظمة الأمم المتحدة. ويجب على سوريا، من جانبها، أن تحترم احتراماً صارماً جميع المتطلبات والالتزامات المنصوص عليها من جانب المجلس. في ٢٧ أيلول/سبتمبر، أتاحت لكسمبرغ لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية مرفق اتصالات عن طريق السواتل، وفي الأسبوع الماضي قرنا التبرع بمبلغ ٥٠٠.٠٠٠ يورو للصندوق الاستئماني الذي أنشأته الأمم المتحدة ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية لتغطية جزء من تكاليف البعثة المشتركة.

بطبيعة الحال، فإن القضاء على برنامج الأسلحة الكيميائية السوري لن ينهي في حد ذاته المعاناة الهائلة للشعب السوري التي مضى عليها الآن أكثر من سنتين ونصف. وللأسف، لم يتوقف العنف. فالأطفال الذين يعيشون في المجتمعات المحلية المحاصرة يموتون الآن بسبب المجاعة. في كانون الثاني/يناير، قُدِّر مكتب المفوضة السامية لحقوق الإنسان أن هناك حوالي ٦٠.٠٠٠ قتيل. اليوم، وبعد تسعة أشهر فقط، تضاعف

فعالاً، ويحدونا الأمل في أن ترفع إسرائيل الحصار عن غزة بغية التخفيف من الصعوبات الإنسانية في غزة.

لقد رحبنا بالاجتماع الوزاري الذي عقدته المجموعة الرباعية في أيلول/سبتمبر، على هامش اجتماعات الجمعية العامة. والصين تؤيد الدور المعزز لمجلس الأمن في تيسير دعم المجتمع الدولي لعملية السلام في الشرق الأوسط بالإجماع.

والصين تدعم بقوة الشعب الفلسطيني في قضيته العادلة لاسترداد سيادته المشروعة، وتواصل دعمها الفريد والنشط لعملية السلام. وتقف الصين مستعدة لمواصلة العمل مع المجتمع الدولي للإسهام بشكل إيجابي في التوصل إلى تسوية شاملة وعادلة للقضية الفلسطينية وتحقيق سلام دائم في الشرق الأوسط.

إن التوصل إلى حل سياسي هو السبيل الوحيد لإنهاء النزاع السوري، ويجب أن ينفذ ذلك الحل بالتراصف مع القضاء على الأسلحة الكيميائية. وفي الوقت الحالي، فإن التفتيش على الأسلحة الكيميائية السورية والقضاء عليها يمضي قدماً على نحو إيجابي وبطريقة سليمة. وترحب الصين بتعيين الأمين العام للسيدة سيغريد كاغ منسقة خاصة للبعثة المشتركة بين منظمة حظر الأسلحة الكيميائية والأمم المتحدة، وتحيط علماً بأن السيدة كاغ بدأت عملها في سوريا بالفعل. وتأمل الصين أن تعزز البعثة المشتركة اتصالها مع الأطراف المعنية، بما في ذلك الحكومة السورية، لضمان تقدم مستمر في التفتيش على الأسلحة الكيميائية والقضاء عليها حسب الجدول الزمني. وتعتبر الصين أن من الأهمية القصوى القضاء على الأسلحة الكيميائية في سوريا، وهي مستعدة للمشاركة في الجهود ذات الصلة من خلال توفير الدراية والمساعدة المالية.

لقد اتخذ مجلس الأمن بالإجماع القرار ٢١١٨ (٢٠١٣) الذي يطالب صراحة بتنفيذ بلاغ جنيف (S/2012/523)، المرفق) وعقد مؤتمر "جنيف الثاني" المقترح لإتاحة الفرصة للتوصل إلى حل سياسي للنزاع السوري. وعلى المجتمع

تكون ذات قيمة إلا إذا واصلنا التركيز على التنفيذ في الميدان، وإذا تأكدنا بشكل جماعي وبصورة حازمة أنها تطبق.

السيد وانغ مين (الصين) (تكلم بالصينية): أود أن أشكر وكيل الأمين العام فيلتمان على إحاطته الإعلامية. كما استمعت باهتمام إلى البيانين اللذين أدلى بهما المراقب عن فلسطين وممثل إسرائيل.

القضية الفلسطينية هي لب قضية الشرق الأوسط. ويكمن الحل الوحيد في حل النزاع من خلال الحوار والتفاوض. وما فتئت الصين تؤكد دائماً على أنه استناداً لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، ومبدأ الأرض مقابل السلام، ومبادرة السلام العربية وخريطة الطريق للسلام، وكذلك عن طريق محادثات السلام بين فلسطين وإسرائيل، يجب إقامة دولة فلسطين المستقلة ذات السيادة الكاملة على أساس حدود ما قبل عام ١٩٦٧، وعاصمتها القدس الشرقية، حيث يمكن للدولتين، فلسطين وإسرائيل، أن تعيشا جنباً إلى جنب في سلام وأمن.

في الوقت الحالي، يمثل استئناف المحادثات المباشرة بين فلسطين وإسرائيل فرصة نادرة لعملية السلام في الشرق الأوسط. ويحدونا الأمل في أن تغتنم إسرائيل وفلسطين الفرصة، وأن تسعياً إلى إيجاد أرضية مشتركة، وأن تتجنباً أي إجراء أوجدل عقيم من شأنه أن يقوض آفاق محادثات السلام، وأن تسعياً إلى إحراز تقدم جوهري في أقرب وقت ممكن. وتتمثل الأولوية العاجلة في اتخاذ تدابير فعالة لوقف جميع الأنشطة الاستيطانية ووقف أعمال العنف التي تستهدف المدنيين الأبرياء في محاولة للحفاظ على المناخ المؤاتي لإجراء محادثات السلام. يتعين على المجتمع الدولي توسيع نطاق دعمه لفلسطين من أجل تسهيل تحقيقها التنمية الاقتصادية وتعزيز ثقة الشعب الفلسطيني بعملية السلام.

في الوقت الحاضر، فإن الحالة الإنسانية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك قطاع غزة، لا تزال خطيرة. من الضروري أن تنفذ قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة تنفيذاً

نشني أيضاً على الشعور بالمسؤولية الذي أبداه قادة الجانبين، السيد نتياهو والسيد عباس، حين قررا العودة إلى طاولة المفاوضات، ونحثهما على مواصلة نفس النهج خلال المفاوضات. وبغية التغلب على التشكك ومقاومة إغراء الانسحاب، ينبغي للطرفين اعتماد تدابير لتعزيز الثقة بهدف تغيير الموقف على أرض الواقع وتحديد المسار إلى سلام عادل ودائم. وينبغي أن يمتنع الجانبان عن اتخاذ أي قرار يمكن أن يعرقل سير المفاوضات.

وفي هذا السياق، فإن لنا موقف ثابت. أولاً، أن استمرار الأنشطة الاستيطانية يتعارض مع القانون الدولي ويشكك في صلاحية حل الدولتين؛ والاتحاد الأوروبي قد تنبه إلى العواقب المترتبة على ذلك. ثانياً، يجب أن يتوقف العنف بكل أشكاله. ولا يمكن الإخلال بأمن إسرائيل وكذلك باحترام حقوق الإنسان للفلسطينيين. وفي هذا السياق، فإن فرنسا تأسف للخسائر البشرية على الجانبين الناجمة عن تواتر المصادمات بين الإسرائيليين والفلسطينيين. ثالثاً، إن حالة السجناء الفلسطينيين وقضية التوقيف الإداري - رغم التقدم المحرز بشأنها مؤخراً، تظل مصدراً للقلق. وندعو إلى الإفراج عن الدفعة الثانية من السجناء الفلسطينيين، وهو حجر زاوية لاستئناف محادثات السلام، إلا أن هذه الخطوة تأجل تنفيذها مرة أخرى إلى ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر. رابعاً، من المهم كذلك ضمان التنمية الاقتصادية المستدامة في فلسطين، بغية تعزيز معسكر السلام، الذي يمثله الرئيس عباس، على الجانب الفلسطيني.

والحصار المفروض على غزة - الذي يفيد حماس - لا يفيد الموقف، ولا المصاعب المالية التي تواجهها السلطة الفلسطينية والتباطؤ الاقتصادي الواضح في الأراضي الفلسطينية. علينا أن نساعد الرئيس عباس بشأن هذه المسائل. والتدابير التي اتخذتها إسرائيل في الأشهر الأخيرة لتخفيف القيود، خصوصاً تلك المتعلقة بتصاريح العمل والحصول على المياه - هي خطوات

الدولي أن يغتنم الفرصة للتوصل إلى توافق في الآراء من أجل المضي قدماً بالعملية السياسية بنشاط، وتيسير انعقاد مؤتمر جنيف الثاني في وقت مبكر وصولاً إلى نتيجة إيجابية. والصين تدعو الأطراف السورية إلى مراعاة ما يحقق المصالح العليا لبلدهم وشعبهم من خلال التوصل إلى وقف إطلاق النار ووضع حد للعنف دون إبطاء، وإنهاء الأزمة عبر الحوار وإعادة بناء وطنهم في أسرع وقت ممكن.

وتؤيد الصين المساعي الحميدة للأمين العام بان كي مون، والمبعوث الخاص المشترك الأخضر الإبراهيمي، وهي مستعدة للمشاركة في مؤتمر جنيف الثاني والعمل مع الأطراف سعياً إلى حل شامل وعادل ومناسب للقضية السورية.

السيد أرو (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): أشكر وكيل الأمين العام للشؤون السياسية، والممثل الدائم لإسرائيل، والمراقب الدائم عن فلسطين، على بياناتهم. ووفدي يؤيد البيان الذي سيدلي به المراقب عن الاتحاد الأوروبي لاحقاً.

فيما يتعلق بالقضية الأساسية في عملية السلام في الشرق الأوسط، فقد استؤنفت المفاوضات بين الإسرائيليين والفلسطينيين بعد توقف دام ثلاث سنوات. وصلاحية حل الدولتين، وهو الحل الدائم والمستدام الوحيد للتراخ، أصبحت على المحك.

وفي هذا السياق، نرحب بمبادرة وزير خارجية الولايات المتحدة، السيد جون كيري، ونثني على التزامه. وفي الاجتماع الوزاري للمجموعة الرباعية في ٢٧ أيلول/سبتمبر، توافق الممثلون على دعم الهدف المتوخى للمفاوضات، أي التوصل إلى اتفاق بشأن جميع القضايا المتعلقة بالوضع النهائي، واعتماد منهجية عقد اجتماعات منتظمة كل تسعة أشهر. وبعد ٢٠ عاماً من اتفاق أوسلو، فإن أي اتفاق مؤقت جديد لن يكون مجدياً، وكذلك المفاوضات المستمرة التي لا تلوح لها نهاية في الأفق.

والأمين العام والممثل الخاص المشترك، السيد الإبراهيمي، ملتزمان بتنظيم مؤتمر جنيف الثاني. وفرنسا تتعاون في تلك الجهود بالكامل، جنباً إلى جنب مع شركائها. والاجتماع الوزاري الناجح مع السيد الجربا، الذي دعت إليه فرنسا على هامش اجتماعات الجمعية العامة، قد بين تأييد المجتمع الدولي للائتلاف الوطني السوري الذي يمثل المعارضة المعتدلة لنظام بشار الأسد، وينبغي أن يسترشد به وفد المعارضة في جنيف. وريثما يعقد مؤتمر جنيف الثاني، يجب أن يتأكد مجلس الأمن من أن البيان الرئاسي (S/PRST/2013/15) المؤرخ ٢ تشرين الأول/أكتوبر، بشأن الوصول الإنساني في سوريا، يسمح بتغيير حقيقي على أرض الواقع.

ومن الواضح أنه لم يحدث أي تحسن في الحالة الإنسانية في سوريا بعد ثلاثة أسابيع من اعتماده. فالنظام لا يزال يرفض السماح لوكالات الأمم المتحدة وغيرها من الجهات الإنسانية الفاعلة بالوصول دون عوائق إلى السكان المحتاجين. وتؤيد فرنسا المبادرة بدعوة وكالة الأمين العام للشؤون الإنسانية ومنسقة الإغاثة في حالات الطوارئ، السيدة فاليري أموس، لتقديم تقييم أولي إلى المجلس فيما يتعلق بتنفيذ البيان الرئاسي. وأخيراً، أود أن أقول بضع كلمات عن لبنان الذي يعاني عواقب الصراع الدائر في سوريا. فلبنان لا يزال يتصدى للتحديات والتهديدات التي تواجهه بسبب الحرب في سوريا. وتزداد أعداد اللاجئين القادمين من سوريا كل يوم، وهم يمثلون الآن حوالي ٣٠ في المائة من السكان اللبنانيين. ويدل على ذلك بشكل مأساوي تدهور الحالة الأمنية بسبب تداعيات الأزمة السورية وما نتج عنها من تفاقم التوترات في أوساط المجتمع المحلي، بما في ذلك الهجومان اللذان وقعا في ١٥ و ٢٣ آب/أغسطس في الرويس وطرابلس على التوالي. وهناك أزمة سياسية ومؤسسية، إذ ما تزال المؤسسات مصابة بالشلل جراء انتظار تشكيل حكومة جديدة. وهناك أيضا

في الاتجاه الصحيح. وينبغي المضي في هذا الاتجاه وتعزيزه، بما في ذلك في المنطقة جيم وفي غزة.

أما بالنسبة لسوريا، وفيما يتجاوز عملية تفكيك أسلحتها الكيميائية، فيجب أن يكون المجلس مستعداً للاستجابة للمأساة المستمرة فصولها. ففي مواجهة الأدلة على المذبحة المروعة التي ارتكبت في ٢١ آب/أغسطس، والناجمة عن استخدام الأسلحة الكيميائية، طالب مجلس الأمن بإزالة ترسانة الأسلحة الكيميائية السورية. وكما طالبت فرنسا، فإن القرار يسمح للمجلس بالرصد واتخاذ التدابير بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة في حالة عدم امتثال نظام دمشق للوفاء بواجباته الدولية.

وعلى المجلس أن يتأكد من تنفيذ هذا القرار بشكل صارم. وأثني على التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية، التي عهد إليها بمسؤولية التعامل مع تلك الأسلحة، وطاقم موظفيها الشجاع الذي أوفد إلى سوريا بالفعل. ووفدي يعرب أيضاً عن ثقته ودعمه للسيدة سيغريد كاغ، التي عينها الأمين العام كمنسقة خاصة للبعثة المشتركة بين منظمة حظر الأسلحة الكيميائية والأمم المتحدة. ومع ذلك، يجب أن يستمر هذا التقدم، لأن هناك مسألة بالغة الأهمية، ففي كل يوم يُقتل مديون أبرياء في هجمات يشنها النظام السوري.

وفرنسا، من جانبها، تدعو إلى حل سياسي. وفي هذا السياق، فإنها تؤيد عقد مؤتمر في جنيف، "جنيف الثاني"، يفضي إلى حل سياسي في سوريا على أساس التنفيذ الكامل لما جاء في بلاغ جنيف (S/2012/523، المرفق) الصادر في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٢. والدول المشاركة في جنيف الثاني يجب أن تتبنى ذلك الهدف بالكامل. ومن الأهمية أن تكون هذه العملية ذات مصداقية وأن تفضي سريعاً إلى إنشاء حكومة انتقالية تتمتع بسلطات تنفيذية كاملة، بما في ذلك السلطات الرئاسية في قطاعات الأمن والاستخبارات والقوات المسلحة.

الحل القائم على وجود دولتين، تعيش فيه دولة إسرائيل آمنة جنباً إلى جنب مع دولة فلسطين التي تتوفر لها مقومات البقاء. ونشيد بالالتزام المتجدد من جانب كلا القيادتين الإسرائيلية والفلسطينية بالمضي قدماً بهذه المحادثات. وتتعهد رواندا بأن تواصل دعمها لكلا الطرفين. وتنشجع لعقد اجتماع المجموعة الرباعية في ٢٧ أيلول/سبتمبر في نيويورك بحضور كبير المفاوضين الإسرائيليين والفلسطينيين. ونأمل أن يحافظ كلا الطرفين على الزخم الحالي الرامي إلى التوصل إلى اتفاق شامل. وعلاوة على ذلك، نشدد على ضرورة تقديم الدعم القوي من قبل جميع الأطراف المعنية لعملية السلام، وتجنب القيام بأي أنشطة من شأنها أن تقوض التقدم المحرز في هذه العملية.

وفيما يتعلق بمسألة سوريا، لا تزال رواندا تشعر بالقلق إزاء الحالة الراهنة في البلد، إذ ما تزال المأساة الإنسانية مستمرة وتلقى آثاراً سلبية على المنطقة بأسرها. ونكرر إدانتنا القوية لجميع أشكال العنف بصرف النظر عن مرتكبيه.

ترحب رواندا بالتقدم المحرز في أعقاب اتخاذ القرار ٢١١٨ (٢٠١٣) بشأن إزالة الأسلحة الكيميائية في سوريا وتدميرها. ونشعر بالارتياح إلى التعاون الوثيق بين الحكومة السورية والبعثة المشتركة بين الأمم المتحدة ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية لإزالة الأسلحة الكيميائية في سوريا وتدميرها. ونحث في هذا السياق، المتمردون السوريين على تمكين البعثة المشتركة من الوصول إلى مواقع الأسلحة الكيميائية في المناطق الخاضعة لسيطرتها. ونهيب جميع الأطراف التوقيع على اتفاق لوقف إطلاق النار من أجل تيسير عملية تفكيك الأسلحة السورية الفتاكة.

ونعتمد هذه الفرصة لنكرر دعوتنا إلى جميع الأطراف المعنية لوقف إمدادات الأسلحة إلى كلا جانبي الصراع. وفي السياق نفسه، نحث جميع الأطراف على الكف عن الانتهاكات والتجاوزات للقانون الدولي لحقوق الإنسان

أزمة اقتصادية تلقي بثقلها على التوازن الداخلي للبلد. وبالنظر إلى هذه التهديدات، ينبغي التمسك بسياسة النأي بالنفس التي اعتمدها الرئيس سليمان مهما كلف الأمر. وينبغي أن تلقى تلك السياسة الاحترام من جميع الأطراف اللبنانية الفاعلة التي انضمت إليها بصورة جماعية من خلال التوقيع على إعلان بعداً في ١١ حزيران/يونيه ٢٠١٢.

ويجب تقديم الدعم إلى لبنان. ونرحب بإطلاق مجموعة الدعم الدولية للبنان على هامش أعمال الجمعية العامة، الأمر الذي مكن من الإعراب عن التأييد الجماعي لاستقرار واستقلال لبنان واحترام سيادته. ونرى أن من الضروري الآن أن نسعى إلى تعبئة هذا الجهد بالتعاون مع الأمم المتحدة. ويتواصل عمل المجموعة في بيروت على وجه الخصوص، بهدف إظهار تضامننا مع ذلك البلد الصديق ومساعدته على مواجهة تلك الأزمة المتفاقمة التي لا يقتصر طابعها على الجانب الإنساني فحسب، بل وتؤثر أيضاً على البيئة السياسية والأمنية. وأخيراً، أود أن أكرر التأكيد على دعمنا للمحكمة الخاصة بلبنان. فقد تأثرت الأعمال التي تضطلع بها سلبيًا بالحالة الصعبة التي تواجهها البلد. غير أن دورها يتسم بأهمية بالغة لدعم لبنان في جهوده الرامية إلى مكافحة الإفلات من العقاب.

السيد غاسانا (رواندا) (تكلم بالإنكليزية): أود، بادئ ذي بدء، أن أشكركم، السيد الرئيس، ووفدكم، على عقد هذه المناقشة المفتوحة. وأود أن أعرب عن تقديري للإحاطة الإعلامية التي قدمها للتو وكيل الأمين العام، جيفري فيلتمان، عن الحالة الراهنة في الشرق الأوسط.

وفيما يتعلق بعملية السلام في الشرق الأوسط، فإن رواندا تؤمن إيماناً راسخاً بأنه قد حان الوقت الآن لاتخاذ خطوات جريئة وعملية تجاه تحقيق السلام الدائم. ويجب أن تؤدي المفاوضات المباشرة الجارية الآن إلى إيجاد حل دائم للصراع الإسرائيلي/الفلسطيني على نحو يفسح الطريق لتحقيق رؤية

السير مارك لايل غرانت (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكر السيد فيلتمان على إحاطته الإعلامية هذا الصباح.

ترحب المملكة المتحدة ترحيبا حارا باستئناف المفاوضات المباشرة بين القادة الإسرائيليين والفلسطينيين منذ آخر مناقشة مفتوحة عقدت هنا في تموز/يوليه (S/PV.7007). ونعرب عن تقديرنا للولايات المتحدة، وخصوصا، لوزير خارجيتها جون كيري، وللمبعوث الخاص المعني بالمفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية، مارتن إندايك، على التزامهما الثابت. وقد مكن ذلك التصميم الطرفين من العودة إلى طاولة المفاوضات. ونرحب بالتزام الطرفين بتكثيف المفاوضات في الأسابيع المقبلة، ونشيد بالقيادة الجريئة التي أبداها كلا الجانبين.

ترحب المملكة المتحدة بالمبادرة الاقتصادية الفلسطينية. ونحن نضطلع بدور قيادي في تعزيز نمو اقتصادي مستدام يقوده القطاع الخاص، في سياق دعمنا لجهود بناء الدولة الفلسطينية. ونتطلع إلى أن تتخذ إسرائيل الخطوات اللازمة لزيادة تخفيف القيود المفروضة على الضفة الغربية وغزة، بغية التمكين من إحداث تغيير تدريجي في الاقتصاد الفلسطيني، على النحو الذي يدعو إليه الوزير كيري بحق.

ومن المهم بناء الثقة بين الشعبين الفلسطيني والإسرائيلي بأن في الإمكان تحقيق هدفهما المشترك المتمثل في تحقيق السلام. وقد شهدت الأسابيع القليلة الماضية العديد من الأحداث المثيرة للقلق، من قبيل قتل ثلاثة إسرائيليين، بمن في ذلك اثنان من جنود قوات الدفاع الإسرائيلية العاملين في الضفة الغربية، وندين ذلك العمل دون تحفظ. وكان هناك ارتفاع أيضا في الهجمات الانتقامية في جميع أنحاء الضفة الغربية والقدس الشرقية، بما في ذلك إضرام النار وأعمال التخريب للممتلكات الفلسطينية. ويجب تقديم المسؤولين عن تلك الجرائم إلى العدالة.

والقانون الإنساني الدولي، مع الأخذ في الاعتبار أن مرتكبي تلك الجرائم سيخضعون للمساءلة أمام محكمة. وعلاوة على ذلك تدعو رواندا جميع الأطراف إلى تيسير وصول المساعدات الإنسانية على نحو فوري وآمن ودون عوائق إلى المحتاجين.

وكما قلنا من قبل، فمن الواضح أنه لا يوجد حل عسكري للأزمة السورية. ولا تزال رواندا ملتزمة بالمبادرة الداعية إلى عقد مؤتمر "جنيف الثاني" الشهر المقبل من أجل تعزيز عملية سياسية شاملة للجميع بقيادة سورية من شأنها أن تفضي إلى عملية انتقالية تلبّي التطلعات المشروعة للشعب السوري. ونرحب بالجهود التي يبذلها الممثل الخاص المشترك للأمم المتحدة وجامعة الدول العربية المعني بسوريا، السيد الإبراهيمي، الذي يقوم الآن بجولة في الشرق الأوسط ترمي إلى حشد الدعم لمؤتمر "جنيف الثاني". وتهيئ رواندا بجميع الأطراف المعنية تحديد موعد للمؤتمر من أجل تجنب مزيد من التكهنات بشأن انعقاده.

وأود أن أعلق بإيجاز على لبنان. فالحالة في ذلك البلد ما تزال باعثة على القلق بصفة خاصة، إذ يكتسي العنف طابعا طائفيا على نحو متزايد، الأمر الذي يسفر عن مزيد من التحديات السياسية والأمنية. ويجب على المجتمع الدولي أن يدين تلك الأعمال، فضلا عن تقديم الدعم الفعال للرئيس ميشال سليمان وللحكومة اللبنانية على التزامها بإعلان بعدا، وعلى سياسة النأي بالنفس التي تتبناها. يكتسي السلام والاستقرار في لبنان أهمية قصوى، وينبغي الحفاظ عليهما بصورة حازمة وبدعم من المجتمع الدولي. وتدعو جميع الأطراف في سوريا إلى احترام سيادة لبنان واستقلاله السياسي ووحدته الإقليمية بصورة كاملة. وتدعو أيضا جميع الجهات اللبنانية الفاعلة إلى تجنب المزيد من التصعيد، والمضي في طريق التفاهم السياسي.

نوفمبر. وأكد المشاركون أن مؤتمر جنيف الثاني ينبغي أن يؤدي إلى إنشاء هيئة إدارية انتقالية ذات سلطات تنفيذية كاملة، يجري الاتفاق عليها بالتراضي. واتفقوا أنه حالما يتم إنشاء هذه الهيئة، سيكون الأسد وأعوانه المقربون بما على أيديهم من دماء بدون دور مستقبلي في سوريا. وستواصل المملكة المتحدة العمل بشكل وثيق مع التحالف الوطني السوري، الملتزم ببيان جنيف وبسوريا الشمولية والديمقراطية، التي ترفض التطرف.

لقد قُتل ما يزيد على ١٠٠ ٠٠٠ شخص، وما زال مئات آلاف المدنيين السوريين يعانون من استخدام الأسلحة التقليدية الوحشية لهذا النظام وانتهاكات حقوق الإنسان الجسيمة التي ترتكب يوميا. وتدعو المملكة المتحدة جميع الدول الأعضاء إلى دعم قرار اللجنة الثالثة عن حالة حقوق الإنسان في سوريا. ويجب أن نوجه رسالة واضحة إلى نظام الأسد مفادها أن المجتمع الدولي متحد في إدانته لانتهاكات حقوق الإنسان هذه.

وشهدنا مجلس الأمن يعمل معا على تحقيق العمل الإنساني باعتماده البيان الرئاسي (S/PRST/2013/15). وينبغي الآن ترجمته إلى تغيير ملموس على أرض الواقع. ولا تزال الحالة الإنسانية مؤلمة. فهناك أكثر من ٦,٨ مليون شخص مشردون، وكل ١٥ ثانية يصبح أحد السوريين لاجئا. هذا يعني قرابة ٥ ٠٠٠ شخص كل يوم. وتقدر الأمم المتحدة أن ثمة ٢,٥ مليون شخص في المناطق الخاضعة للحصار يتعذر وصول الوكالات الإنسانية إليهم. واستخدام الحصار من قبل قوات النظام في المعضمية، وحب، وحلب، والحسكة أمر غير مقبول، وأردد الدعوة التي أطلقتها وكالة الأمين العام فاليري أموس إلى الوقف الفوري للأعمال القتالية في المعضمية، بغية السماح للوكالات الإنسانية بالوصول إليها دون عائق لإجلاء المدنيين المتبقين وتقديم العلاجات واللوازم المنقذة للحياة.

كما نشعر بالقلق إزاء التوترات المتصاعدة حول الأماكن المقدسة في القدس، الأماكن التي تتصف بأهمية دينية وهي حساسة من الناحية السياسية. وندعو جميع الأطراف إلى الحفاظ على الوضع الراهن، والدخول في حوار لكفالة استتباب الهدوء.

وبغية المضي قدما، يجب على المجتمع الدولي أن يفعل كل ما في وسعه لدعم كلا الطرفين في العمل على تحقيق هدفنا المشترك، ألا وهو التوصل إلى الحل القائم على دولتين عن طريق التفاوض، بحيث ينهي الصراع مرة واحدة وإلى الأبد.

وفي ما يتعلق بسوريا، يفرض مجلس الأمن للمرة الأولى، مع اتخاذه القرار ٢١١٨ (٢٠١٣)، التزامات على النظام السوري ملزمة وقابلة للتنفيذ، مع التهديد باتخاذ إجراءات بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة في حالة عدم الامتثال. والقرار ٢١١٨ (٢٠١٣)، الأول حول سوريا في ١٧ شهرا، يقتضي التنفيذ الكامل لقرار المجلس التنفيذي التابع لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية، حيث يجب القضاء على الأسلحة الكيميائية في سوريا مع التحقق من ذلك خلال النصف الأول من العام المقبل. ويشكل التدمير الطوعي لتلك الأسلحة الكيميائية، التي ينفي نظام الأسد حتى مؤخرا أنه يمتلكها، خطوة كبيرة إلى الأمام بشأن هذه المسألة. والقرار ٢١١٨ (٢٠١٣) أيضا يؤيد رسميا بيان جنيف للعام الماضي (S/2012/523، المرفق)، الذي يدعو إلى إنشاء هيئة إدارية انتقالية ذات سلطات تنفيذية كاملة.

ولقد استضاف وزير خارجية بلدي اليوم اجتماعا في لندن ضم ١١ وزيرا للخارجية ووفدا رفيع المستوى من التحالف الوطني السوري التابع للقوات الثورية وقوات المعارضة السورية، برئاسة الرئيس الجربا. ورحب البيان الذي صدر عن الاجتماع بالتقدم المحرز في الأعمال التحضيرية لمؤتمر "جنيف الثاني"، الذي يمكن أن يعقد في تشرين الثاني/

باستئناف المفاوضات المباشرة بين الإسرائيليين والفلسطينيين بهدف التوصل إلى تسوية نهائية للصراع، نشعر اليوم بخيبة أمل بعض الشيء إزاء بطء المفاوضات. والأسوأ من ذلك استمرار العنف في كلا الجانبين، مما يجعل تحقيق أي تقدم في المفاوضات عملاً افتراضياً.

لهذا السبب، نحث توغو السلطات الإسرائيلية والفلسطينية على المحافظة على سير المفاوضات المباشرة والتوقف عن اللجوء إلى الأعمال التي تضر بأي إمكانية لتسوية الصراع. ولذلك، نحث السلطات الإسرائيلية على مواصلة العمل بالسبل التي تعزز الثقة، مثل إطلاق سراح ٢٦ مسجوناً فلسطينياً من مجرمي القانون العام في ١٣ آب/أغسطس، وإصدار تراخيص جديدة لتمكين الفلسطينيين من السفر في إسرائيل، وإعطاء الإذن باستيراد مواد البناء إلى غزة، فضلاً عن تخفيف التدابير التي أعلنتها وزير الشؤون الاستراتيجية في ٢٥ أيلول/سبتمبر، بشأن رفع بعض القيود المفروضة في الأراضي الفلسطينية المحتلة. ونأمل أيضاً أن يتوقف بناء المستعمرات الجديدة، ويتم رفع الحصار المفروض على قطاع غزة.

وللسبب نفسه، نطالب حماس، التي تواصل إدارة قطاع غزة، بوقف جميع أعمال الاستفزاز والسيطرة على الجماعات المسلحة التي تطلق الصواريخ على جنوب إسرائيل. ومشاركة حماس إلى جانب السلطة الفلسطينية في عملية السلام ستشكل ضماناً إضافية لنجاح المحادثات المتعلقة بالتوصل إلى تسوية عامة لقضية فلسطين.

ونظراً لأن المجتمع الدولي يبني آماله على مواصلة المفاوضات المباشرة بين الطرفين بهدف تحقيق دولتين قابلتين للبقاء تعيشان في سلام وأمن وضمن حدود معترف بها دولياً، نحث توغو أصدقاء إسرائيل وفلسطين، وكذلك جميع رعاة عملية السلام، على عدم ادخار أي جهد لدعم المفاوضات الجارية حالياً بغية التوصل إلى سلام دائم بين الإسرائيليين

إن المملكة المتحدة تدرك مدى الأزمة الإنسانية واليأس الذي تسببه. فأثناء المناقشة العامة للجمعية العامة، أعلننا زيادة قدرها ١٦٠ مليون دولار في المساعدات الإنسانية، مما يرفع الآن التمويل الذي قدمته المملكة المتحدة بشأن المساعدات الإنسانية المتعلقة بسوريا إلى ٨٠٠ مليون دولار. وهذا أكبر مبلغ على الإطلاق قدمناه لأزمة إنسانية واحدة. ولقد تعهد كل المجتمع الدولي بتقديم أكثر من بليون دولار كتمويل جديد خلال أيلول/سبتمبر. وهذه خطوة تحظى بالترحيب، ولكن يجب عمل المزيد.

أخيراً، في ما يتعلق بلبنان، وكما أظهر البيان الرئاسي لمجلس الأمن في تموز/يوليه (S/PRST/2013/9)، والاجتماعات الأخيرة التي عقدتها مجموعة الدعم الدولية، هناك وحدة دولية حقيقية دعماً للاستقرار في لبنان. والمملكة المتحدة قد ضاعفت ثلاث مرات مساعداتها الإنسانية والأمنية الخاصة بلبنان هذا العام، ونحن ندعو الأطراف اللبنانية إلى اتخاذ خطوات عاجلة لتشكيل حكومة توافقية جديدة كي تتصدى للتحديات الكبيرة التي تواجهها.

نحن نمر بمرحلة حرجة في عملية السلام في الشرق الأوسط والصراع في سوريا. وكلتا الأزميتين تتطلبان قيادة جريئة ومسؤولة من جانب أطراف الصراع، ومشاركة نشطة من جانب المجتمع الدولي، بغية كفالة وضع حد للصراع وتحقيق مستقبل أفضل لشعوب المنطقة.

السيد ميانان (توغو) (تكلم بالفرنسية): أود أن أشكر وكيل الأمين العام جيفري فيلتمان على إحاطته الإعلامية، والمراقب الدائم عن فلسطين والممثل الدائم لدولة إسرائيل على بيانتهما.

إننا نجري هذه المناقشة المفتوحة بينما الوضع في الشرق الأوسط لا يزال مصدر قلق بالغ للمجتمع الدولي. ففي ما يتعلق بالصراع الإسرائيلي - الفلسطيني، بينما نرحب

بعد الإقرار بالإجماع في قراره ٢١١٨ (٢٠١٣) بأن الحل الوحيد للأزمة الراهنة في الجمهورية العربية السورية هو من خلال عملية سياسية شاملة بقيادة سورية تستند إلى بيان جنيف الصادر في ٣٠ حزيران/يونيه (S/2012/523 المرفق) - تشجيع اعتماد تدابير مناسبة لتيسير التنظيم الفعال للمؤتمر، الذي أعلن عن عقده في تشرين الثاني/نوفمبر.

وفي ذلك الصدد، نحث الأمين العام والممثل الخاص المشترك بين الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية المعني بسوريا، السيد الأخضر الإبراهيمي، على مواصلة جهودهما لتحقيق هذا الهدف. كما نعتقد أنه من الأهمية بمكان أن تستخدم البلدان التي تتمتع بأي نفوذ لدى ائتلاف المعارضة كل ذلك النفوذ لإقناع المعارضة بضرورة التوصل إلى حل سياسي للأزمة السورية، الأمر الذي يتطلب إجراء حوار بين المعارضة والسلطة في دمشق.

وبينما ندعو جميع الأطراف إلى التحرك نحو المفاوضات لتسوية الأزمة، نحث أيضا أصدقاء الطرفين على ممارسة الضغط عليهما للتوقيع على وقف إطلاق النار، الأمر الذي من شأنه أن يسمح للوكالات الإنسانية بمساعدة الناس الذين يعانون من ظروف صعبة في جميع أنحاء المنطقة. لا بد من تنفيذ أحكام البيان الرئاسي الصادر في ٢ تشرين الأول/أكتوبر (S/PRST/2013/15)، لا سيما فيما يتعلق بدعوة البلدان والوكالات المانحة إلى زيادة إسهاماتها المقدمة إلى اللاجئين السوريين والمشردين داخليا.

وفيما يتعلق بلبنان، لا تزال الحالة الإنسانية تتدهور في ذلك البلد بسبب تدفق اللاجئين السوريين والفلسطينيين إليه. ويؤثر عدد اللاجئين، الذي يقدر بأكثر من ١,٣ مليون شخص ويتزايد يوما بعد يوم، على حياة البلد السياسية والاجتماعية والاقتصادية، فضلا عن أمنه. وأصبح العيش مع اللاجئين صعبا للغاية لأن البلد قد تجاوز قدرته على استقبال المزيد من الناس،

والفلسطينيين. وفي هذا الصدد، نأمل من عودة وزير الخارجية جون كيري إلى المنطقة، ويقال إنها ستكون في الأيام القليلة المقبلة، أن تساعد الطرفين على إحراز تقدم ملموس، على الرغم من العقبات التي تعترض الطريق إلى السلام.

وفي ما يتعلق بسوريا، نود أن نشيد مرة أخرى بالوحدة المكتشفة حديثا لمجلس الأمن، الذي نجح في إنشاء آلية مكنت من بداية ناجحة لعملية تفكيك الترسانة الكيميائية في سوريا. والتحقق من المعلومات الأولية الواردة من الحكومة السورية، ووضع الأسلحة الكيميائية السورية تحت الرقابة الدولية وتدميرها، هي إنجازات كبرى نرحب بها. وفي هذا الصدد، تشيد توغو بالتزام الأمين العام والمدير العام لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية وبجهودهما حيال إنشاء بعثة مشتركة مكلفة بتخليص سوريا نهائيا من أسلحتها الكيميائية، وفقا للقرار ٢١١٨ (٢٠١٣). ويسر توغو أيضا أن لجنة نوبل النرويجية قررت في ١١ تشرين الأول/أكتوبر منح جائزة نوبل للسلام إلى منظمة حظر الأسلحة الكيميائية، اعترافا بالتزامها بالقضاء على الأسلحة الكيميائية في سوريا وفي كل مكان آخر في العالم.

بيد أن تدمير الأسلحة الكيميائية في سوريا ينبغي، مع ذلك، ألا يحجب ويلات الحرب التي ما زالت تلحق بالبلد من خلال ارتكاب المجازر والاعتقالات التعسفية وعمليات الاحتجاز والانتهاكات المروعة لحقوق الإنسان، مثل الاغتصاب والعنف الجنسي، فضلا عن تجنيد الأطفال.

تدين توغو مرة أخرى كل تلك الأعمال والتفجيرات التي وقعت في الأيام الأخيرة، فضلا عن اختطاف العاملين في المجال الإنساني. وتظل توغو قلقة للغاية بشأن الطابع الديني للصراع، الذي للأسف يدمر التماسك الاجتماعي، ويجعل مستقبل الأقليات الدينية في سوريا محفوفا بانعدام اليقين.

ويعتقد بلدي أنه من الأهمية بمكان أن يواصل المجتمع الدولي العمل على إنهاء تلك الحرب. ينبغي لمجلس الأمن -

بعض المقالات التي قرأها في الأيام القليلة الماضية أن المسألة ليست ما إذا كان سينشب صراع في المستقبل بين إسرائيل وفلسطين. سينشب الصراع، ولا يمكن منع ذلك. ينطوي منع التغييرات الكارثية على إنهاء عهد قمعي لفكرة عفا عليها الزمن والسماح للجانبين برؤية العالم كما هو، والتكيف معه.

وقد نشرت تلك التعليقات، التي جرى التأكيد عليها بطرق مختلفة، في صحف هامة في جميع أنحاء العالم، بما في ذلك في أمريكا اللاتينية. تعزز تلك التعليقات مما لا شك الفكرة التي دأبت الأرجنتين على طرحها، وهو ما تؤكد مرة أخرى. ونعقد أن مجلس الأمن يجب أن يبدي رأيه بشأن مجمل الحالات التي وصفناها بالحالات التي إما تؤثر سلبا أو إيجابا على الحالة الفلسطينية الإسرائيلية ويتخذ خطوات ملموسة لاستكمال المفاوضات ودعم الحل القائم على وجود دولتين. أعتقد أنه من الأهمية بمكان للمجلس أن يبدي رأيه بالنيابة عن رأي الأغلبية الساحقة التي تدعم الحل القائم على وجود الدولتين. ويمكن أن يساعد المجلس، في الاضطلاع بذلك، على مواجهة أولئك الذين لا أود تصنيفهم، ولكن ربما أطلق عليهم اسم "أصحاب الفكر الحر"، الذين يعتقدون أن مبادئ ميثاق الأمم المتحدة أو القانون الدولي أو الحل القائم على حدود ١٩٦٧ جميعها عفا عليها الزمن، وعوضا عن ذلك نحن بحاجة إلى أن نتحلى بالواقعية والروح العملية.

لقد ارتكبت فظائع هائلة في العالم باسم الدعوة إلى التحلي بالواقعية والروح العملية. لذلك، مرة أخرى نحث مجلس الأمن على إبداء رأيه فيما يتعلق بالمبادئ التي يحافظ عليها من أجل إعطاء حل نهائي، حتى يمكن أن يكون هناك سلام حقيقي، دائم مع حدود آمنة لإسرائيل ودولة فلسطينية موحدة. وبينما كانت هناك أفعال تتسم بالشجاعة، مثل الإفراج عن الدفعة الأولى من السجناء الفلسطينيين المعتقلين قبل توقيع اتفاقات أوسلو، شهدنا منذ بداية المفاوضات تطورات أخرى أيضا

كما أعلن رئيس الجمهورية العماد ميشيل سليمان مؤخرا من منبر الجمعية العامة حينما كان يناشد من أجل تقديم المساعدة الدولية (انظر A/68/PV.6). وتعتقد توغو، إذ تكرر نداءه، أن حل هذه المسألة يكمن في الأساس في التوصل إلى حل سياسي للصراع في سوريا. وأنه يجب على المجتمع الدولي، ومجلس الأمن وجميع الدول في المنطقة العمل بغية تحقيق تلك الغاية.

السيدة بيرسفال (الأرجنتين) (تكلمت بالإسبانية): أشكر السيد فيلتمان على إحاطته الإعلامية. كما أود أن أعرب عن تقديري للممثل الدائم لإسرائيل والمراقب الدائم عن فلسطين على بيانتهما.

في نهاية تموز/يوليه، بعد مرور بضعة أيام على مناقشتنا المفتوحة الأخيرة بشأن الحالة في الشرق الأوسط (انظر S/PV.7007)، عاد الفلسطينيون والإسرائيليون إلى طاولة المفاوضات، وبث روح جديدة في عملية السلام والتغلب على الخمول الناتج عن حالة الجمود الخطيرة التي ظلت مستمرة لنحو ثلاث سنوات. كانت تلك لحظة ميمونة في سياق إقليمي، الذي، كما لاحظنا جميعا تميز بانعدام اليقين والاضطراب.

بيد أنه، مرت ثلاثة أشهر من تسعة أشهر حددها الطرفان بوصفها الفترة الزمنية للتوصل إلى اتفاق، وبالرغم من أن المفاوضات أجريت بقدر كبير من التحفظات، تشير المعلومات التي لدينا إلى أن إحراز التقدم حتى الآن ظل معقدا، وهو أمر مفهوم، لكنه أيضا بطيء للغاية. ويعزى ذلك جزئيا، إلى أنه بدلا من البدء بالمبادئ العامة والمقبولة على نطاق واسع، هناك تشكيل في المعايير المنظمة للحل القائم على وجود دولتين، التي ترد في القانون الدولي وتدعمه الأغلبية الساحقة من المجتمع الدولي. ومن بين تلك المعايير ينبغي أن تكون حدود ما قبل حزيران/يونيه ١٩٦٧ أساس أي مفاوضات.

ونشهد بالفعل، في مختلف الصحف الصادرة في جميع أنحاء العالم، عدم احترام المبادئ التي يلتزم بها المجتمع الدولي. وأوردت

برنامج الأسلحة الكيميائية في سوريا. وعبر هذا القرار، ردد مجلس الأمن أصداء بيان جنيف لعام ٢٠١٢ (S/2013/523)، المرفق) ودعا بوضوح إلى عقد مؤتمر جنيف الثاني في أقرب وقت ممكن، بغية تنفيذ البيان، وبذلك يطلق مرحلة انتقالية بقيادة السوريين أنفسهم، من شأنها أن تضع نهاية لإراقة الدماء التي استمرت أكثر من سنتين ونصف السنة.

وللامتثال لهذا الطلب، نحتاج إلى الإرادة السياسية والتصميم ذاتهما اللذين أظهرهما جميع أصحاب المصلحة المعنيين، حين يتعلق الأمر بالنظر إلى مسألة الأسلحة الكيميائية. ويحدونا الأمل بأن الحكومة والمعارضة كليهما ستضعان معا وفودا موثوقا بها قادرة على صنع التسويات وتنفيذها بحيث يمكن للمؤتمر أن يبدأ في الشهر المقبل كما أعلن.

ويجدر التأكيد على أن الدول العالمية والإقليمية التي اجتمعت في جنيف في السنة الماضية، وتجلس اليوم في هذه المناقشة المفتوحة، قد أكدت مجددا معارضتها "أية عسكرة إضافية للتراع"، عملا بالفقرة ٨ من بيان ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٢. ويبدو أن هذا الجزء من البيان قد طواه النسيان، ولكن يجب التقيّد به.

ومما لا شكّ فيه أنّ القرار ٢١١٨ (٢٠١٣) كان إنجازا هامًا. فقد كان دليلا على الوحدة في مجلس الأمن الذي كان قد شلّ فيما يتعلق بالأزمة السورية، باستثناء مناسبات متفرقة. ففي الحقيقة، كان بإمكاننا القول في آب/أغسطس إنّ الوحدة في المجلس ربما كانت عابرة. ولا ريب في أننا أحرزنا تقدما بالقرار ٢١١٨ (٢٠١٣)، لكننا لا نعلم ما إذا كانت الديناميات المحيطة بالتراع قد تغيّرت.

وإننا نستذكر أن كوفي عنان، حين أُعلن تعيينه مبعوثا خاصا مشتركا لسوريا قال شيئا لا يزال ساريا حتى اليوم، إذا جاز لنا قول ذلك. فقد قال:

تتعارض تماما مع عملية السلام وتعمق عدم الثقة ولا تسهم في تهيئة ظروف مواتية للحوار.

ونكرر، كما فعل آخرون، أن حملة المستوطنات غير القانونية قد زادت في الضفة الغربية، وكذلك زادت عمليات الهدم والتشريد في القدس الشرقية والمنطقة جيم، المواجهات المستمرة بين المتظاهرين وجيش الدفاع الإسرائيلي والتطورات المأساوية مثل ما شهدنا في آب/أغسطس في قلنديا، والصواريخ تطلق ضد إسرائيل واللغة التصادية المتواصلة.

وفي الوقت نفسه، تواصل الحالة الإنسانية في غزة التدهور، محتنقة نتيجة الحصار الذي استمر لأكثر من ست سنوات. ونعلم ونتفق على أن الأشهر القليلة المقبلة ستكون حاسمة في وضع حد للاحتلال الذي دام أكثر من نصف قرن ويعد ذلك محزيا أخلاقيا، وغير مقبول سياسيا وغير قابل للتحقق استراتيجيا.

وأنتقل إلى مسألة سوريا باعتبارها المسألة الثانية. في غضون أيام قليلة، سيكون قد مر شهر منذ اتخاذ القرار ٢١١٨ (٢٠١٣)، بشأن برنامج الأسلحة الكيميائية في سوريا. ونلاحظ مع الارتياح أنه، بالتعاون مع الحكومة السورية، بدأت أنشطة التحقق الأولية من أجل القضاء على ذلك البرنامج على الفور تقريبا.

وأرسل الأمين العام توصياته بشأن دور الأمم المتحدة في تلك العملية - بما فيها تلك المتعلقة بوضع البعثة المشتركة بين منظمة حظر الأسلحة الكيميائية والأمم المتحدة مع تعيين منسّق خاص لقيادة تلك الجهود - وقد دعمها مجلس الأمن سريعا. وكل ذلك بداية جيدة لعملية انطوت على الكثير من المعاناة والصعوبة، وينبغي أن تُختتم في منتصف السنة المقبلة.

لكنّ القرار ٢١١٨ (٢٠١٣) يتضمّن مكوثنا إضافيا مساويا في الأهمية إن لم يكن أكثر أهمية من القضاء على

كيري، مكّنت من استئناف المفاوضات الرسمية في ١٤ آب/ أغسطس الماضي، في أفق التوصل إلى اتفاق شامل في غضون تسعة أشهر. وإذا كان هذا التطور الإيجابي الواعد قد وضع حدا لحالة الجمود الذي عرفته عملية السلام طوال ثلاث سنوات، ويمنح فرصة حقيقية تكاد أن تكون الأخيرة للحفاظ على الحل القائم على وجود دولتين، فإنّ بعض التصريحات والأعمال الاستفزازية لا تسهم في منطوق المهادنة وبناء الثقة بين طرفي المفاوضات، للتقدم بكل جدية على طريق السلام والتعايش.

إنّ الفرصة المتاحة أمام عملية السلام لا يمكن لأيّ من الطرفين إضاعتها، بل عليهما أن يوفّرا لها ظروف النجاح بالانخراط في محادثة جدية وذات أفق سياسي واضح، والامتناع في الوقت نفسه عن كل ما من شأنه أن يُعيقها أو يُعقّد مسارها، وفي طليعة ذلك الإمعان في بناء المستوطنات واستهداف الحرم الشريف.

لقد أثبت الجانب الفلسطيني حُسن نيته وأظهر درجة عالية من الحكمة وروح المسؤولية من أجل إنجاح المفاوضات الجارية، كما أثبت الشعب الفلسطيني في جميع الأراضي الفلسطينية المحتلة صبره وأناته على الرغم من الوضع الكارثي الناجم عن الحصار الخانق المفروض عليه. وقد قدّمت الدول العربية بدورها دليلاً صادقاً على نواياها السلمية عبر مبادرة السلام العربية.

وفي ما يخص المغرب، فقد ظلّ على مدى عقود مساهماً فعالاً في الدفع إلى الحوار من أجل التوصل إلى حل عادل وشامل لكل جوانب النزاع في الشرق الأوسط، حل يحترم الحق المشروع للفلسطينيين في إقامة دولة مستقلة قابلة للحياة على أرض فلسطين وعاصمتها القدس الشرقية، واسترجاع لبنان وسوريا أراضيها المحتلة. وقد ظلت المقاربة المغربية في هذا الصدد مرتبطة بقضية القدس التي تبذل المملكة جهوداً متواصلة للحفاظ على هويتها ورمزيتها، انطلاقاً من رئاسة

”لا يمكن لغير مجتمع دولي موحد أن يُرغم كلا الجانبين على المشاركة في مرحلة انتقالية سياسية سلمية. لكنّ العملية السياسية صعبة إذا لم تكن مستحيلة، بينما جميع الأطراف - داخل سوريا وخارجها - يرون فرصة للدفع قدماً ببرامجهم الضيقة بالوسائل العسكرية.“

وإذا قدّر مؤتمر جنيف الثاني أن يُعقد، ينبغي لأصحاب المصلحة الإقليميين والدوليين الذين يدعمون كلا الجانبين أن يقتنعوا اقتناعاً كاملاً بأنّ الحل السياسي هو الحل الممكن الوحيد.

أخيراً، أود أن أعتنم هذه الفرصة للتنبؤ بحقيقة أنّ المجلس استطاع أن يعتمد بياناً رئاسياً بشأن الجوانب الإنسانية للأزمة (S/2013/PRST/15). وبالنسبة للأرجنتين، من المهم، ولو أنه غير أساسي، أن يكون الإعلان قد صدر في صيغة بيان رئاسي وليس بصفته قراراً. إنه تعبير عن مجلس موحد، لا قائمة خيارات يمكن للأطراف أن تختار منها. إنه يتكلم عن الالتزامات والمتطلبات المنبثقة عن القانون الدولي الذي يتعيّن على الجميع الامتثال له.

السيد لوليشكي (المغرب): أود في البداية أن أشكركم، سيدي الرئيس، وأشكر السيد جيفري فيلتمان، وكيل الأمين العام، على إحاطته الإعلامية الوافية بشأن آخر تطورات الأوضاع في الشرق الأوسط.

ها هو مجلس الأمن يلتئم مجدداً لمناقشة الحالة في الشرق الأوسط، بما فيها فلسطين، في خضمّ استمرار الاضطرابات الإقليمية وما تُفرزه من وضع متقلّب وهشّ، ما انفكت تداعياته وانعكاساته تشكل مصدر قلق للمجتمع الدولي، وتستوجب منه بالغ الاهتمام.

منذ شهرين، شهد العالم انفراجاً يدعو إلى التفاؤل مع عودة طرفي النزاع الإسرائيلي - الفلسطيني إلى طاولة المفاوضات، تنويهاً لجهود أمريكية بقيادة وزير الخارجية جون

التي تستبد بالشرق الأوسط. إن السعي إلى حلول بوسائل غير تلك المنصوص عليها في القانون الدولي لا تنشئ سوابق خطيرة فحسب، بل تتعارض مع الأسس التي قامت عليها المنظمة. وإن كل حالة من الحالات التي تسترعي اهتمام المجتمع الدولي، سواء كانت مدرجة أو غير مدرجة في جدول أعمال المجلس، من قبيل تلك الحالات في سوريا، وفي فلسطين، وفي اليمن، وفي مصر وفي أماكن أخرى، لها جذور فريدة. بيد أننا نرى أنه في جميع الأحوال من المهم النهوض بالحوار المفتوح والشامل بين جميع الأطراف المعنية والدفع معاً لاحتواء العنف ومنع المزيد من الصدمات.

وبهذه المناسبة، سأشير إلى مسألتين اثنتين فقط: عملية السلام في الشرق الأوسط والصراع في سوريا.

فيما يتعلق بعملية السلام في الشرق الأوسط، ترى غواتيمالا أن من الإشارات الإيجابية مواصلة السلطات في إسرائيل وفلسطين السعي إلى حل تفاوضي على أساس الدولتين من خلال الحوار. وندرك التحديات الهائلة التي تضعها عملية التفاوض أمام الطرفين، على الصعيدين الوطني والدولي على حد سواء. ومن التناقضات أنه كلما تقدمنا في المفاوضات تبدو المسائل المعلقة أكثر صعوبة. ومهما يكن من أمر، فإن أي خيار مجدٍ للسلم والأمن سيستفيد منه الطرفان في نهاية المطاف فائدة كبيرة. وبعبارة أخرى، هذه ليست المباراة التي لا يكون فيها غالب ولا مغلوب، ولكنها بدلاً من ذلك حالة يربح فيها الجميع.

ونأمل أن يكون بوسع الطرفين العمل بإيجابية للوفاء بالموعد النهائي المحدد. وعلى نفس المنوال، نعتقد أن مشاركة المجموعة الرباعية والجهات الفاعلة الإقليمية في العملية من شأنها أن تسهم في التوصل إلى حل نهائي للتراع. ونشجع الطرفين على مواصلة التفاوض بحسن نية بغية تحقيق حل مقبول بصورة مشتركة وأن يقدم المجتمع الدولي دعمه لهذه العملية.

صاحب الجلالة الملك محمد السادس للجنة القدس، وحرص جلالته على أن تبقى هذه المدينة إرثاً دينياً وحضارياً مشتركاً للأديان السماوية الثلاثة ورمزاً للتعايش والتعاون.

إننا نحيي اجتماع المجموعة الرباعية الأخير في نيويورك، ونقدّر التأييد الذي قدّمته لمسلسل المفاوضات الجارية، ونتطلع إلى دور أكثر فعالية لهذا المجلس، لتجسيد الحل العادل والشامل الذي التزم بتحقيقه المجتمع الدولي منذ نشأة هذه المنظمة.

لقد أثبت مجلس الأمن قدرته على توحيد الكلمة، عبّر اعتماده مؤخراً القرار ٢١١٨ (٢٠١٣)، والبيان الرئاسي المتعلق بالجوانب الإنسانية للأزمة السورية. ونحن واعدون للتعقيدات والصعوبات التي تواكب تطبيق مضمون هاتين الوثيقتين، وندعو إلى انعقاد مؤتمر جنيف الثاني، بصفته مدخلاً إلى حل سياسي، يضع حداً للعنف والافتتال، ويبيّن مقومات مجتمع ديمقراطي، تسهم فيه وتطمئن إليه جميع مكونات الشعب السوري، ويخفف بالتالي العبء عن دول الجوار التي تعاني تداعيات الأزمة السورية.

السيد روزنتال (غواتيمالا) (تكلم بالإسبانية): أود أن أشكر السيد جيفري فيلتمان على إحاطته الإعلامية عن الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين. وكالمعتاد كان العرض الذي قدمه مفيداً للغاية حيث أعطانا لمحة موجزة عن الحالة العامة في المنطقة، والتغيرات المتسارعة التي تحدث فيها والفرص التي تتيحها تلك التغيرات.

إن الحالة في الشرق الأوسط تتسم بتقلبات وتحديات خطيرة تهدد بزعة استقرار المنطقة. وفي الوقت نفسه، شهدنا في الأشهر الأخيرة بعض الدلائل المشجعة وما يتيح من فرص قرار واحد إذ يفتح الباب أمام فرص أكبر للتفاوض. نعتقد غواتيمالا أن الدبلوماسية والحوار هما أفضل وسيلتين للتوصل إلى حلول طويلة الأجل في كل الصراعات

وصول المساعدات الإنسانية، بصورة آمنة ومن دون عوائق، إلى المحتاجين إليها في سوريا (S/PRST/2013/15).

في الوقت نفسه، ندرك أن أعمال البعثة المشتركة لن تنهي الصراع. لذلك من المهم للأطراف أن تجري حواراً وأن تسعى إلى حلول نهائية لخلافاتها، بما في ذلك إنشاء حكومة انتقالية. ونعتقد أن التأخير الطويل في عقد مؤتمر جنيف الثاني، الذي يجري الإعلان عنه الآن وبأنه سيعقد في أواخر شهر تشرين الثاني/نوفمبر، يمكن أن يوفر هذه الفرصة. لذلك نشعر بالقلق إزاء استمرار ورود الأنباء عن انقسامات شديدة في صفوف مجموعات المعارضة السورية. ومن المهم أن يعمل قادة المعارضة على الحفاظ على وحدة صفوف المجموعات التابعة للقيادة لكي تكون محاوراً قوياً وتمثيلاً في ذلك المؤتمر.

نعتقد أيضاً أنه ينبغي لمؤتمر جنيف أن يتضمن التزاماً يلزم جميع الأطراف بإلقاء أسلحتها. إذ أن القيام بذلك سوف يخفف من وطأة الكارثة الإنسانية التي نجمت عن الصراع.

كما ينبغي أن يكون واضحاً أنه ينبغي معاقبة مرتكبي جميع الجرائم في سوريا على أعمالهم. ويجب ألا يسمح للإفلات من العقاب بان يسود في سوريا بعد انتهاء النزاع.

وأخيراً، تؤكد غواتيمالا مجدداً على أن التوفيق بين المواقف المتعارضة يتطلب إجراء حوار بناء. وذلك هو السبيل الوحيد لتجنب وقوع المزيد من الضرر الذي، إذا استمرت الاتجاهات، سيؤدي في نهاية المطاف إلى تقويض استقرار منطقة الشرق الأوسط بأكملها.

السيد سول كيونغ - هون (جمهورية كوريا) (تكلم بالإنكليزية): أشكر وكيل الأمين العام فيلتمان على إحاطته الإعلامية الزاهرة بالمعلومات. واستمعت بتأن أيضاً للبيانين اللذين أدلى بهما المراقب عن فلسطين وممثل إسرائيل.

لذلك نعتقد أنه ينبغي للجانبين الامتناع عن أي عمل قد يعرض للخطر المفاوضات أو أفاق الحل السلمي للنزاع. نشدد مرة أخرى على ضرورة الكف عن التوسع في المستوطنات الحالية وعدم الموافقة على بناء مستوطنات جديدة، ووقف عنف المستوطنين، ووقف إطلاق الصواريخ على إسرائيل، وبشكل عام، أن يكف الطرفان عن استخدام اللغة المهلبة للمشاعر. نأمل أن يظهر الطرفان التزامهما بالمبادئ التي توحدها والتغلب على الخلافات التي تعرقل العملية المفضية إلى حل سلمي.

أما فيما يتعلق بالحالة في سوريا، فرسالتنا قصيرة وبسيطة، أي يجب وقف العنف فوراً. ولا بد لجميع الأطراف من وقف استخدام القوة العسكرية لتحقيق أهداف سياسية. وبصورة مماثلة، لا بد للمجتمع الدولي برمته من أن يوقف نقل الأسلحة لأي طرف من الأطراف المتحاربة في سوريا.

نرحب بإنشاء البعثة المشتركة لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية والأمم المتحدة، وتعيين منسقتها الخاصة حديثاً، السيدة سيغريد كاغ. ومما يحملنا على التشجيع، أنه على الرغم من أن البعثة تعمل في ظل حالة من الصراع وتضطلع بمهمة محفوفة بالمخاطر بدرجة عالية فقد تمكنت من إتمام عملية التفيتش لنصف الترسانة الكيميائية في سوريا. ونأمل أن يستمر عملها بنفس الوتيرة وأن يؤدي إلى التدمير الكامل لبرنامج الأسلحة الكيميائية في سوريا مع منتصف عام ٢٠١٤.

نعتقد أيضاً أن من المهم استكمال المعلومات في أوانها عن إنشاء البعثة المشتركة وأدائها وعملياتها. ونفهم أن هذه البعثة ليس لها سابقة، ولذلك لا بد لها من أن تشق طريقها بنفسها. بيد أن المرء قد يقول بأن الشفافية والرصد أكثر حتى أهمية. ونأمل أيضاً بأن يتم الإبلاغ عن جميع المسائل المتعلقة بحماية وسلامة الموظفين العاملين في البعثة. وفي هذا السياق، نرحب أيضاً بالبيان الرئاسي الأخير الذي أصدره المجلس ودعا إلى

في إبقاء أعمال البعثة مستمرة في المسار الصحيح. والأمر الأهم، أننا نطالب سوريا بالوفاء بإخلاص بالتزاماتها. بموجب القرار ٢١١٨ (٢٠١٣) وبوصفها عضوا في اتفاقية الأسلحة الكيميائية. وفي ذلك الصدد، نود أن نؤكد مجددا على ضرورة التعرف على الجهة المسؤولة عن الهجمات بالأسلحة الكيميائية في سوريا وتقديمها إلى العدالة.

وبالرغم من التقدم المحرز مؤخرا، يضيف ارتكاب الفظائع واستخدام القوة في سوريا إلى وقوع الخسائر وازدياد المعاناة الإنسانية. وندين بقوة استمرار انتهاكات قانون حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي، لا سيما ضد النساء والأطفال، وهم الأكثر تضررا من الأزمة. ونؤيد البيان الرئاسي S/PRST/2013/15 الصادر في ٢ تشرين الأول/أكتوبر ونشيد به، وناشد جميع أطراف النزاع السوري الاستجابة له فوراً. وعلى وجه الخصوص نناشد السلطات السورية اتخاذ خطوات فورية لتسهيل إيصال المساعدة الإنسانية التي تقدمها الجهات الفاعلة المختلفة العاملة في تقديم المساعدة الإنسانية في الميدان بإزالة العوائق البيروقراطية ومنح حرية الوصول عبر الحدود.

كما أن انتشار الأزمة الإنسانية إلى البلدان المجاورة لا يزال داعياً للقلق العميق. وتثقل حالة اللاجئين السوريين كاهل البلدان المضيقة ليس من الناحية الاجتماعية - الاقتصادية فحسب، بل أيضا من الناحية السياسية. ومن ضمن هذه البلدان، يعاني لبنان والأردن أشد المعاناة إذ أن اللاجئين من سوريا يشكلون تقريبا ربع السكان في لبنان وعشرهم في الأردن. وعلى المجتمع الدولي أن يشارك العباء بزيادة جهده لترجمة تعهداته إلى أعمال. ونشيد بالبلدان المجاورة التي واصلت فتح حدودها، فضلا عن البلدان التي تشارك في إعادة توطين اللاجئين من سوريا.

وأخيرا، نود أن نشدد مرة أخرى على أننا ينبغي ألا نكتفي بالمراحل الأولية لإزالة الأسلحة الكيميائية في سوريا.

ومضت ثلاثة أشهر منذ أن بدأت إسرائيل وفلسطين المفاوضات في تموز/يوليه. وبالرغم من عدم تقديم معلومات وافية بشأن تفاصيل المحادثات، ينبغي أن يكون عدم المعلومات مفهوما في ضوء التاريخ الطويل لترنح المفاوضات الذي استمر ٢٠ عاما. ومع ذلك، سيكون من السداحة بمكان الافتراض ببساطة بان عدم وجود أخبار يعني أخبارا طيبة. ويشكل تدهور الحالة الأمنية في الضفة الغربية وإطلاق نيران الصواريخ المتقطع من غزة ووقوع أعمال العنف والاشتباكات على فترات متقطعة، فضلا عن استمرار النشاط الاستيطاني، الحقائق المريرة التي من المحتمل أن تفسد الجو في أي وقت. ولذلك تدعو جمهورية كوريا إلى بذل جهود مشتركة لبناء الثقة المتبادلة بالتوازي مع المحادثات.

ولكن أكبر التحديات لا تزال ماثلة أمامنا. وستحل لحظة الحقيقة لكلا الجانبين حينما يجب عليهما التغلب على العقبات الطويلة الأمد أمام المسائل الجوهرية والحساسة. وسيصبح دور المجتمع الدولي مفيدا بصورة أكبر فيما تحرز المفاوضات تقدما. وعلينا أن نشجع كلا الطرفين على الاستفادة من هذا الزخم لتحقيق الحل القائم على وجود دولتين. ولا بد من الاستكشاف بصورة دقيقة لحوافز ابتكارية تقدم لكلا الطرفين بغية تسهيل عملية المفاوضات. ونتوقع أن تسرع المجموعة الرباعية جهودها للوساطة في مرحلة مناسبة. ووفد بلدي يأمل بصدق أن تظل كلتا إسرائيل وفلسطين ملتزمتين بقوة وان يتوصلا إلى اتفاق ضمن الإطار الزمني المتفق عليه.

وفيما يتعلق بسوريا، نشيد بكون المرحلة الأولية لتنفيذ القرار ٢١١٨ (٢٠١٣) مستمرة بعد الاقتراح الحسن التوقيت الذي قدمه الأمين العام بان كي - مون وأيده مجلس الأمن بإيفاد بعثة مشتركة بين منظمة حظر الأسلحة الكيميائية والأمم المتحدة. وترحب جمهورية كوريا بتعيين المنسقة الخاصة سيغريد كاغ، وتثق بأنها ستطلع بدور بالغ الأهمية

القلق المهجمات التي وقعت في وقت سابق في الضفة الغربية، مما أدى إلى مقتل فلسطينيين. ومن الأهمية بمكان ألا يدع قادة كلا الطرفين تلك الأعمال تعطل جهود السلام.

وشهد الشهر الماضي أيضا إنجازا تاريخيا في نظر المجلس للتراع في سوريا باتخاذ المجلس بالإجماع للقرار ٢١١٨ (٢٠١٣) بشأن تدمير الأسلحة النووية لسوريا وبإصدار البيان الرئاسي بشأن المساعدة الإنسانية (S/PRST/2013/15). وتدلل هذه الإجراءات على أن بوسع المجتمع الدولي أن يعمل معا صوب تحقيق السلام والأمن في سوريا وفي المنطقة، ونحن ببساطة يجب أن نواصل الاستفادة من هذا الأمر.

ويدل القرار ٢١٨٨ (٢٠١٣) على اقتناعنا المتفق عليه بان استخدام الأسلحة الكيميائية تهديد خطير وجدي للسلام والأمن الدوليين. ونعرب عن دعمنا الكامل للأمين العام ولنظمة حظر الأسلحة الكيميائية في بعثتهما المشتركة للتفتيش ومراقبة تدمير الأسلحة الكيميائية لسوريا.

ويقع العبء الآن على عاتق النظام السوري. فعليه أن يفي بالتزاماته كاملة بموجب القرار ٢١١٨ (٢٠١٣) وان يتعاون بدون تحفظ مع البعثة المشتركة بين الأمم المتحدة ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية. وعلى المجلس نفسه أن يرصد بشكل صارم إحراز التقدم في الامتثال السوري. وسيكون استمرار انخراطنا هاما إذا أريد للبعثة المشتركة أن تكلل بالنجاح.

ومع أن إحراز التقدم بشأن الأسلحة الكيميائية أمر هام، فانه لا يمكن تسوية الأزمة إلا بالتوصل إلى حل سياسي. ونؤيد الجهود الرامية إلى عقد مؤتمر جنيف الثاني في تشرين الثاني/نوفمبر. وناشد كلا النظام السوري والمعارضة المشاركة بصورة بناءة في تلك المحادثات. وندعو من لهم تأثير على الطرفين في سوريا إلى تيسير العملية.

فعلى المجتمع الدولي، وبخاصة مجلس الأمن أن يتخذ المزيد من الخطوات لوضع حد للأزمة السورية بالتوصل إلى حل سياسي عن طريق المفاوضات يقوم على أساس بيان جنيف (S/2012/523، المرفق). وفي ذلك الصدد، يحدونا الأمل في أن يعقد "مؤتمر جنيف الثاني" في أقرب وقت ممكن.

السيد كوينلان (أستراليا) (تكلم بالإنكليزية): أشكر وكيل الأمين العام فيلتمان على إحاطته الإعلامية.

ومن الحقائق البديهية أن الشرق الأوسط يمر بحالة اضطراب دراماتيكية، ولكن من المحتمل أن فرصة تاريخية تتاح في عملية السلام في الشرق الأوسط علينا ببساطة ألا نتجاهلها. وأبرز التركيز الذي أولاه قادة العالم لمفاوضات الوضع النهائي والهدف المتمثل في التوصل إلى حل قائم على وجود دولتين خلال أسبوع القادة في الجمعية العامة الإقرار بان علينا جميعا أن ننخرط بشكل وثيق في عملية السلام. ويسلم على نطاق واسع بان الوضع الراهن لا يمكن استمراره.

وتشيد أستراليا بالنشاط والالتزام اللذين لا تزال الولايات المتحدة تبديهما في قيادتها لمفاوضات الوضع النهائي. ونرحب بخطاب الوزير كيري في اجتماع لجنة الاتصال المخصصة لتنسيق المساعدة الدولية المقدمة إلى الفلسطينيين المعقود في ٢٥ أيلول/سبتمبر، الذي شدد فيه على ضرورة التوصل بشكل عاجل إلى حل قائم على وجود دولتين. كما يواصل رئيس الوزراء تنيهاو والرئيس عباس إبداء درجة كبيرة من الشجاعة والحنكة السياسية في مواصلة المفاوضات بالرغم من الضغوط الداخلية. ونسلم بان مواصلة الجهود أمر ضروري لتجاوز التحديات الكبيرة واتخاذ القرارات الصعبة في المستقبل ولاختتام المفاوضات في الإطار الزمني المحدد بتسعة أشهر.

ونشعر بالقلق حيال المهجمات الأخيرة التي أدت إلى مقتل إسرائيليين في الضفة الغربية. وإدانة تلك الأعمال من جانب القادة الفلسطينيين أمر جدير بالترحاب وهام. كما تستدعي

نشكر وكيل الأمين العام جيفري فيلتمان على إحاطته الإعلامية الشاملة. لقد كان الأسبوعان الماضيان مشهودين على صعيد تنشيط عملية السلام في الشرق الأوسط واستمرار المحادثات المباشرة بين الطرفين. ونرحب بالاجتماع الذي عقدته المجموعة الرباعية للشرق الأوسط مؤخرا، والذي جاء على هامش أعمال الجمعية العامة للأمم المتحدة في نيويورك في ٢٧ أيلول/سبتمبر. ونأمل أن يظهر الطرفان التفاني المستمر وحسن النية في السعي لإيجاد حل دائم. ومن بين الشروط الأساسية اللازمة للنجاح ضرورة ضمان الاسترشاد في هذه العملية وفي جميع الجهود بالقواعد المعيارية المبينة في ميثاق الأمم المتحدة، وكذلك بالهدف المتمثل في إيجاد تسوية شاملة على أساس القانون الدولي.

وما فتئنا نؤكد على أن عدم الاتفاق بشأن القضايا السياسية في حالات الصراع المسلح والاحتلال العسكري لا يمكن أن يُستخدم كذريعة لعدم احترام القانون الدولي وحقوق الإنسان. والنشاط الاستيطاني في الأراضي الفلسطينية المحتلة لا يزال يشكل مصدر قلق بالغ. ولا شك في أن الزيادة في عدد المستوطنات الجديدة في الضفة الغربية والقدس الشرقية قد تؤثر سلبا على الوضع الحساس على أرض الواقع. فهي تشكل تهديدا خطيرا لعملية السلام، وتمثل تعديا على حقوق وحرية الفلسطينيين.

وهذه الممارسات غير شرعية بموجب القانون الدولي ويجب أن تتوقف فورا دون قيد أو شرط، بغض النظر عن سير المفاوضات ونتائجها. فوفقا للمادة ٤٩ من اتفاقية جنيف الرابعة المؤرخة ١٢ آب/أغسطس ١٩٤٩، "لا يجوز لدولة الاحتلال أن ترحل أو تنقل جزءا من سكانها المدنيين إلى الأراضي التي تحتلها". ويمثل ذلك أساسا وبيّن، في الوقت ذاته، أن القاعدة القانونية تحظر إقامة مستوطنات في الأراضي المحتلة، تضم سكانا من دولة الاحتلال أو أشخاصا شجعتهم

إن الشعب السوري بحاجة إلى حل سياسي من أجل مستقبله، ولكنه في الوقت الحالي بحاجة أيضا إلى الغذاء والرعاية الطبية والمأوى والحماية. وكما أوضح البيان الرئاسي بشأن إمكانية الوصول الإنساني الصادر في ٢ تشرين الأول/أكتوبر، يتطلب حجم الأزمة الإنسانية ضمان الوصول الإنساني المأمون وبدون عائق في جميع أنحاء البلد. ويجب وقف عمليات الحصار؛ وعلى جميع الأطراف، لا سيما السلطات السورية، أن تكفل إمكانية ذلك الوصول بأكثر الوسائل فعالية.

ونحن نؤيد دعوات وقف إطلاق النار للسماح بدخول المساعدات.

ويجب على المجلس أن يرصد عن كثب وبشكل منهجي تقييد جميع الأطراف بأحكام البيان الرئاسي الصادر في ٢ تشرين الأول/أكتوبر (S/PRST/2013/15)، ونؤيد تقديم منسقة الإغاثة في حالات الطوارئ فاليري آموس إحاطة إعلامية للمجلس في وقت مبكر. فالصراع يؤثر بالفعل تأثيرا سلبيا كبيرا على أمن واستقرار المنطقة. ودون إيجاد حل، فإن التهديد للسلام الدولي لا يمكن إلا أن يزداد. وتشهد بلدان الجوار عنفا طائفا متزايدا وانتهاكات عبر الحدود من قبل أطراف ضالعة في الصراع السوري. وهي تستضيف أعدادا هائلة من المشردين السوريين. وجميع بلدان الجوار، لا سيما لبنان والأردن، بحاجة إلى دعم المجتمع الدولي فيما تكافح من أجل احتواء آثار الصراع السوري.

وتتفق مع الشواغل التي عبر عنها آخرون اليوم بشأن لبنان. ويجب على المجلس إعادة تأكيد دعمه لسيادة واستقرار هذا البلد. وبلدي مستعد للعمل من خلال المجلس للقيام بكل ما في وسعنا للتخفيف من حدة هذه الأزمة الراهية.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أدلي الآن ببيان بصفتي ممثل أذربيجان.

تلك الدولة على الاستيطان في هذه الأراضي بنية تغيير التوازن الديمغرافي، سواء كانت هذه النية معلنة أو غير ذلك.

ويجب على المجلس أن يتخذ جميع التدابير اللازمة لضمان التقيد بالقانون الدولي وحقوق الإنسان والحريات الأساسية واحترامها في جميع الأوقات ودون شروط مسبقة.

وتتطلب الحالة الاقتصادية والمالية والإنسانية في الأرض الفلسطينية المحتلة اهتماما متواصلا من المجتمع الدولي. ومن الضروري زيادة تخفيف القيود على تنقل الفلسطينيين وتوفير إمكانية الوصول وتخفيف القيود المالية. ومن المهم للغاية أن يواصل المجتمع الدولي دعمه لتحقيق الانتعاش الاجتماعي والاقتصادي لدولة فلسطين. ونحن مقتنعون بأنه لا يوجد مجال للتعصب الديني أو العرقي في الشرق الأوسط. فالتناس يجب أن يعيشوا معا، وبالتالي يجب أن يبحثوا عن سبل لبناء السلام وعلاقات حسن الحوار في المنطقة.

وتتطلب الحالة الاقتصادية والمالية والإنسانية في الأرض الفلسطينية المحتلة اهتماما متواصلا من المجتمع الدولي. ومن الضروري زيادة تخفيف القيود على تنقل الفلسطينيين وتوفير إمكانية الوصول وتخفيف القيود المالية. ومن المهم للغاية أن يواصل المجتمع الدولي دعمه لتحقيق الانتعاش الاجتماعي والاقتصادي لدولة فلسطين. ونحن مقتنعون بأنه لا يوجد مجال للتعصب الديني أو العرقي في الشرق الأوسط. فالتناس يجب أن يعيشوا معا، وبالتالي يجب أن يبحثوا عن سبل لبناء السلام وعلاقات حسن الحوار في المنطقة.

وبخصوص سوريا، نرحب بالجهود التي بُذلت حتى الآن من أجل تحقيق الأهداف المنصوص عليها في القرار ٢١١٨ (٢٠١٣) والقرار ذي الصلة للمجلس التنفيذي لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية. ومن الضروري أن توقف جميع الأطراف العنف المسلح وأن تتخرب بشكل بناء في العملية السياسية وأن تلتزم بتنفيذ بيان جنيف (S/2012/523، المرفق).

وفي هذا السياق، يؤكد لبنان مجددا التزامه بالتنفيذ الكامل للقرار ١٧٠١ (٢٠٠٦) الذي اتخذته هذا الجهاز بالإجماع في ١١ آب/أغسطس ٢٠٠٦. وبالمثل، فإن جميع الحاضرين هنا ما فتئوا يعبرون خلال السنوات السبع الماضية عن دعمهم الراسخ للتنفيذ الكامل للقرار السالف الذكر. وبالتالي، فإننا نعتقد أن هذه لحظة مواتية لكي يترجم المجلس دعمه إلى رسالة قوية، تحت إسرائيل على الانسحاب الكامل من الأراضي اللبنانية المحتلة المتبقية وعلى إنهاء انتهاكاتها للسيادة اللبنانية برا وبحرا وجوا والإحجام عن اتخاذ إجراءات أحادية الجانب تنتهك التزاماتها بموجب القانون الدولي.

ومن الضروري عقد مؤتمر "جنيف الثاني" في الأسابيع المقبلة ليتحقق انخراط الأطراف في الحوار والتفاوض. وختاما، نود مرة أخرى أن نعرب عن اقتناعنا الراسخ بأن تحقيق السلام والأمن في الشرق الأوسط أمر ممكن من خلال تفاني جميع الأطراف المعنية وعملها الجاد، مع الدعم الذي لا غنى عنه من قبل المجتمع الدولي.

واقتناعا من المجلس بأهمية استقرار لبنان لصون السلام والأمن في المنطقة، فقد اعتمد بياناً رئاسياً (S/PRST/2013/9) في ١١ تموز/يوليه، جدد فيه دعمه لسيادة لبنان وسلامته الإقليمية واستقلاله وأيد سياسة النأي بالنفس التي ينتهجها

تلك الدولة على الاستيطان في هذه الأراضي بنية تغيير التوازن الديمغرافي، سواء كانت هذه النية معلنة أو غير ذلك.

ويجب على المجلس أن يتخذ جميع التدابير اللازمة لضمان التقيد بالقانون الدولي وحقوق الإنسان والحريات الأساسية واحترامها في جميع الأوقات ودون شروط مسبقة.

وتتطلب الحالة الاقتصادية والمالية والإنسانية في الأرض الفلسطينية المحتلة اهتماما متواصلا من المجتمع الدولي. ومن الضروري زيادة تخفيف القيود على تنقل الفلسطينيين وتوفير إمكانية الوصول وتخفيف القيود المالية. ومن المهم للغاية أن يواصل المجتمع الدولي دعمه لتحقيق الانتعاش الاجتماعي والاقتصادي لدولة فلسطين. ونحن مقتنعون بأنه لا يوجد مجال للتعصب الديني أو العرقي في الشرق الأوسط. فالتناس يجب أن يعيشوا معا، وبالتالي يجب أن يبحثوا عن سبل لبناء السلام وعلاقات حسن الحوار في المنطقة.

وبخصوص سوريا، نرحب بالجهود التي بُذلت حتى الآن من أجل تحقيق الأهداف المنصوص عليها في القرار ٢١١٨ (٢٠١٣) والقرار ذي الصلة للمجلس التنفيذي لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية. ومن الضروري أن توقف جميع الأطراف العنف المسلح وأن تتخرب بشكل بناء في العملية السياسية وأن تلتزم بتنفيذ بيان جنيف (S/2012/523، المرفق).

ومن الضروري عقد مؤتمر "جنيف الثاني" في الأسابيع المقبلة ليتحقق انخراط الأطراف في الحوار والتفاوض. وختاما، نود مرة أخرى أن نعرب عن اقتناعنا الراسخ بأن تحقيق السلام والأمن في الشرق الأوسط أمر ممكن من خلال تفاني جميع الأطراف المعنية وعملها الجاد، مع الدعم الذي لا غنى عنه من قبل المجتمع الدولي.

وأستأنف الآن مهامي بصفتي رئيس مجلس الأمن. وقبل أن أعطي الكلمة للمتكلم التالي، أود أن أذكر جميع المتكلمين بأن يقصروا بياناتهم على ما لا يزيد على أربع دقائق

وأكد في اجتماعه في بيروت الأسبوع الماضي مع ممثلي أعضاء مجموعة الدعم الدولية للبنان، أن تقاسم الأعباء المالية لا يزال غير كاف، وقال إن نقل اللاجئين لا يزال يتم بأعداد رمزية، حيث استضاف ١٧ بلدا بضعة آلاف من اللاجئين فقط، في حين يواجه المجتمع الدولي صعوبات في توفير مأوى لهم داخل سوريا، على الرغم من أن سوريا أكبر من لبنان ١٨ مرة.

إننا نرحب باعتماد القرار ٢١١٨ (٢٠١٣)، بشأن الأسلحة الكيميائية في سوريا، والبيان الرئاسي الصادر في ٢ تشرين الأول/أكتوبر من هذا العام بخصوص الحالة الإنسانية هناك (S/PRST/2013/15). ويعتبر لبنان أنه يتعين أن تؤدي تلك الإجراءات الموحدة التي يتخذها المجتمع الدولي إلى وضع حد للعنف، وإتاحة عودة تدريجية وآمنة وكريمة للاجئين السوريين إلى بلدانهم وتمهيد الطريق لعملية سياسية من شأنها تلبية تطلعات الشعب السوري.

جرى استئناف المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية في ٣١ تموز/يوليه، وذلك بفضل الجهود التي بذلتها الإدارة الأمريكية ومع تحديد إطار زمني أولي مدته تسعة أشهر لتحقيق تقدم. وعلى غرار العديد من البلدان الأخرى، فإننا نثني على جهود الولايات المتحدة في ذلك الصدد وجاهزون لرؤية بوادر أمل فيها.

لكن بعد مرور ثلاثة أشهر من الإطار الزمني المحدد، وعلى الرغم من عدة جولات من المحادثات، تستمر السلطات الإسرائيلية في التوسع الاستيطاني. ولا ترى حركة السلام الآن، جنبا إلى جنب مع غيرها من المعلقين الإسرائيليين ومنظمات حقوق الإنسان، في ذلك إلا غيابا "للنية الحقيقية للتفاوض بجدية" من جانب حكومتهم. وعلاوة على ذلك، يضاعف المستوطنون الإسرائيليون الذين لديهم شعور بالإفلات من العقاب، الاعتداءات على المدنيين الفلسطينيين وممتلكاتهم، ويهاجمون المدارس الابتدائية ويروعون الأطفال، ويقومون بتجريد المزارعين من مصدر رزقهم، من خلال اقتلاع أشجار

لبنان حيال الوضع في سوريا، وكذلك إعلان بعدا الصادر في ١١ حزيران/يونيه ٢٠١٢. وأود مرة أخرى أن أعيد التأكيد على تقدير بلدي العميق لرسالة التضامن السياسي تلك.

واستنادا إلى توافق الآراء المعبر عنه في البيان الرئاسي المذكور أعلاه، أطلق الأمين العام في ٢٥ أيلول/سبتمبر مجموعة الدعم الدولية للبنان، مشددا على ضرورة

"تقديم دعم دولي منسق قوي إلى لبنان لمساعدته على مواصلة مواجهة التحديات الراهنة المتعددة التي تتهدد أمنه واستقراره" (S/PRST/2013/9، صفحة ٣).

ويتطلع لبنان إلى توسيع تلك المجموعة وعقد اجتماعات للمتابعة لتلبية احتياجاته المحددة للتعامل مع الأزمة الإنسانية الناجمة عن تدفق اللاجئين من سوريا ولتعزيز قدرات الجيش اللبناني وتلبية الاحتياجات الاقتصادية والمالية للبنان.

وفي خضم الأزمة السورية المستمرة، بلغ عدد اللاجئين من سوريا ما يعادل ربع تعداد سكان بلدي. وإلى جانب التحديات الإنسانية الواضحة، أكد تقرير صدر مؤخرا عن البنك الدولي الآثار الاجتماعية الاقتصادية السلبية الخطيرة للأزمة السورية على لبنان. ويشير التقرير إلى أنه

"يُقدر أن النمو اللبناني انخفض بنسبة ٢,٩ في المائة في هذا العام... وستزيد نفقات الحكومة بما يقدر بـ ١,١ بليون دولار خلال الفترة ٢٠١٢-٢٠١٤... في حين ستخفف إيراداتها بواقع ١,٥ بليون دولار. وقد تصل معدلات البطالة إلى ٢٠ في المائة خلال الفترة ذاتها. وسيقع أكثر من ١٧٠.٠٠٠ لبناني في براثن الفقر بحلول عام ٢٠١٤".

وحذر رئيس الجمهورية اللبنانية، العماد ميشال سليمان، في خطابه أمام الجمعية العامة في الشهر الماضي من أن هذا الوضع الخطير قد بدأ يأخذ "طابعا وجوديا" بالنسبة لبلدي.

الضروري معالجة مسألة الأنشطة الاستيطانية الإسرائيلية التي لا تزال مستمرة بلا هوادة. وتلك الأنشطة ليست غير قانونية فحسب، بل وتشكل تهديدا خطيرا لحل الدولتين. ونشترك مع الآخرين في حث إسرائيل على وقف الأنشطة الاستيطانية.

للحصار المفروض على قطاع غزة عواقب وخيمة على حياة الفلسطينيين. وقد أثر سلبا أيضا، على الخدمات الأساسية، والأنشطة الاقتصادية وتطوير البنية التحتية. وما برحنا نعتقد أنه من الضروري أن تقوم إسرائيل برفع الحصار عن غزة والسماح بالحركة الطبيعية وغير المقيدة للأشخاص والبضائع داخل فلسطين.

وتظل الهند ثابتة في دعمها لإيجاد حل تفاوضي للقضية الاسرائيلية الفلسطينية، يفضي إلى إقامة دولة فلسطينية ذات سيادة ومستقلة وقابلة للحياة وموحدة، تعيش داخل حدود آمنة ومعترف بها، وتكون القدس الشرقية عاصمتها، جنبا إلى جنب في سلام مع إسرائيل، على النحو الذي تم إقراره في خريطة الطريق التي وضعتها المجموعة الرباعية، ومختلف قرارات الأمم المتحدة ومبادرة السلام العربية.

ونظرا لل صعوبات المالية التي لا تزال تواجهها السلطة الفلسطينية، فإن الهند تظل ملتزمة بدعم السلطة الفلسطينية بشكل ثنائي وكذلك من خلال صندوق الهند والبرازيل وجنوب أفريقيا. ونواصل على الصعيد الثنائي، الانخراط مع السلطة الفلسطينية، من خلال تقديم المساعدة والدعم الإنمائيين، عبر الدعم المباشر للميزانية، والمساهمات في وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى، والتدريب وغير ذلك. وسوف نستمر من خلال صندوق الهند والبرازيل وجنوب أفريقيا، في تنفيذ مشاريع بناء القدرات والبنية التحتية، التي توليها السلطة الفلسطينية الأولوية.

الزيتون، ويخربون الكنائس والمساجد. ومن الواضح أن من شأن تلك الإجراءات تقويض احتمالات نجاح المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية. ويجب على المجلس أن يدينها بأشد العبارات.

وأخيرا، هل نحن بحاجة إلى تذكير المجلس بأن هذه المفاوضات يجب أن تكون جزءا من نهج شامل وجامع إذا ما أريد تحقيق سلام دائم ومستدام في الشرق الأوسط؟

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة لممثلة الهند.

السيدة كاور (الهند) (تكلمت بالإنكليزية): أود في البداية أن أهنئكم سيدي الرئيس، على توليكم رئاسة المجلس خلال شهر تشرين الأول/أكتوبر.

ويشرفني أن آخذ الكلمة خلال المناقشة. وأود أيضا أن أعرب عن تقديرنا لكم على عقد المناقشة الفصلية المفتوحة، التي تسمح للمجلس بتقييم التطورات الأخيرة الحاصلة في الشرق الأوسط، بما في ذلك دولة فلسطين. كما أود أيضا أن أشكر وكيل الأمين العام للشؤون السياسية، السيد جيفري فيلتمان، على إحاطته الإعلامية الشاملة.

ولا يزال حل القضية الفلسطينية مسألة ملحة وأساسية بالنسبة للمجتمع الدولي. بل إنها شرط أساسي لبناء سلام مستدام ودائم في منطقة الشرق الأوسط. ونظرا لتطور الأوضاع في المنطقة والهشاشة وعدم القدرة على التوقع المتأصلين فيها، من الضروري تجنب المزيد من التأخير في حل القضية الفلسطينية.

وتشجعنا المحادثات المباشرة الجارية بين إسرائيل وفلسطين، بتسهيل من الولايات المتحدة. ونأمل أن تؤدي المحادثات المباشرة، التي استؤنفت بعد واحدة من أطول فترات الجمود منذ توقيع اتفاقات أوسلو، إلى تحقيق نتائج ملموسة ضمن الإطار الزمني المحدد بتسعة أشهر، الذي توخاه وزير خارجية الولايات المتحدة الأمريكية، السيد جون كيري. وفي هذا السياق، من

التي أتاحت الشروع في المفاوضات، ونتطلع إلى أن تسفر عن نتائج فعلية تحقق حل الدولتين.

إلا أننا نشعر بالقلق إزاء ما يتردد بشأن وجود اختلافات جوهرية بين الطرفين يصعب تجاوزها. وندعو إسرائيل، بوصفها دولة الاحتلال التي تمتلك جميع وسائل السيطرة والقوة المادية على الأرض، إلى اتخاذ الخطوات اللازمة لتحقيق حل الدولتين قبل فوات الأوان.

كما نستغرب ما نستمع إليه من بيانات لكبار المسؤولين الإسرائيليين تنكر أن القضية الفلسطينية هي أساس الصراع في الشرق الأوسط، وتندرع بالتطورات السياسية في المنطقة للتهرب من مسؤولياتها. وأؤكد، في هذا السياق، أننا على ثقة بأن التطورات السياسية في الشرق الأوسط ستؤدي إلى إنشاء نظم ديمقراطية مستقرة رغم ما يدعيه أو يراهن عليه البعض، منهم من استمعنا إليه صباح اليوم، من أنها لن تؤدي إلا إلى مزيد من عدم الاستقرار وسفك الدماء. ونؤكد أيضاً أن عدم حل القضية الفلسطينية سيظل التهديد الرئيسي لدولة الاحتلال.

ثانياً، لقد طالعنا جميعاً وبقلق بالغ الإحصاءات الأخيرة التي أظهرت مضاعفة أعداد المستوطنين الإسرائيليين في الضفة الغربية ثلاث مرات منذ التوقيع على اتفاق أوسلو عام ١٩٩٣ وحتى عام ٢٠١٢، ثم زيادة أنشطة الاستيطان الإسرائيلية غير الشرعية في الضفة الغربية وفي محيط القدس الشرقية بنسبة تزيد على ٧٠ في المائة خلال النصف الأول من العام الحالي، مقارنة بنفس الفترة من عام ٢٠١٢.

وهذا يدعو إلى التساؤل عن الرسالة التي ترغب إسرائيل في توجيهها أثناء عملية التفاوض. ونؤكد إدانة هذه الأنشطة غير القانونية، ونطالب المجتمع الدولي باتخاذ موقف حازم لوقف هذه الممارسات، بما في ذلك فرض عقوبات اقتصادية على المستوطنات الإسرائيلية، على غرار القرارات التي اتخذها عدد من الأطراف الدولية، بما فيها المبادئ التوجيهية للاتحاد

كما أثبتت على مدى العقود الستة الماضية، بما في ذلك خلال عضويتها في مجلس الأمن، تقف الهند أيضاً على أهبة الاستعداد لدعم جميع التدابير التي قد تتخذها القيادة الفلسطينية في اتجاه إيجاد حل سياسي لقضايا الوضع النهائي.

قبل أن أحتتم كلمتي، أود أن أعرب عن قلقنا العميق إزاء الحالة في سوريا. وبينما نرحب باعتماد قرار مجلس الأمن ٢١١٨ (٢٠١٣)، المتعلق بتدمير برنامج الأسلحة الكيميائية السوري، والبيان الرئاسي حول الحالة الإنسانية في سوريا (S/PRST/2013/15)، فإنه يساورنا القلق جراء استمرار العنف وتفاقم الحالة الإنسانية. قلنا منذ مدة طويلة، بأنه لا يوجد حل عسكري للصراع. ولا نزال نعتقد أنه ينبغي أن يظل عقد حوار سياسي شامل لحل الأزمة، محل تركيز الأمم المتحدة، بما في ذلك المجلس. ونتطلع إلى التعجيل بعقد مؤتمر "جنيف الثاني"، الذي ينبغي أن يساعد على الشروع في إجراء حوار سياسي شامل بقيادة سورية، يؤدي إلى حل الأزمة الحالية ويبي التطلعات المشروعة لكافة شرائح المجتمع السوري.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة لممثل مصر.

السيد خليل (مصر): أود أن أهنئكم بتوليكم رئاسة المجلس خلال هذا الشهر، ونثني على جهودكم ونؤكد ثقنا في أنها ستؤدي إلى تحقيق نتائج ناجحة، وأنوجه بالشكر إلى السيد جيفري فيلتمان وكيل الأمين العام للشؤون السياسية على الإحاطة الإعلامية التي قدمها اليوم.

إن مصر تؤيد البيان الشامل الذي سيلقيه الممثل الدائم لجمهورية إيران الإسلامية باسم حركة دول عدم الانحياز، وكذلك البيان الذي سيلقيه الممثل الدائم لجيبوتي باسم منظمة التعاون الإسلامي.

وأود أن أركز على النقاط الست التالية، أولاً تساند مصر المفاوضات الحالية بين دولة فلسطين وإسرائيل من أجل التوصل إلى اتفاق نهائي للسلام، ونثني على الجهود الأمريكية

الشامل دون استثناء لأي نوع من الأسلحة ولا لأي دولة من دول المنطقة. هذه الخطوة تضاف إلى خطوات سابقة لم تنفذ بالكامل، منها، على سبيل المثال، قرار مجلس الأمن ٦٨٧ (١٩٩١) الذي اقتصر تنفيذه على تدمير أسلحة الدمار الشامل في العراق، دون الالتفات إلى الفقرة الرابعة عشر من منطوقه، التي اعتبرت أن ذلك يأتي ضمن هدف نزع أسلحة الدمار الشامل من المنطقة بالكامل.

وتؤكد مصر بهذه المناسبة المبادرة التي طرحها وزير الخارجية في المناقشة العامة للجمعية العامة - الشق الرفيع المستوى - خلال هذا العام (انظر (A/68/PV.8) حول إخلاء الشرق الأوسط من أسلحة الدمار الشامل، وضرورة عقد مؤتمر ٢٠١٢ المؤجل قبل نهاية العام الجاري، أو قبل ربيع عام ٢٠١٤ كحد أقصى. ونحث الدول الدائمة العضوية في مجلس الأمن على الاضطلاع بمسؤولياتها وحث جميع دول المنطقة على إيداع الرسائل المطلوبة قبل نهاية هذا العام لتأكيد استعدادها للانضمام المتزامن للاتفاقيات بشأن أسلحة الدمار الشامل التي لم تنضم إليها.

إن قضية فلسطين كانت، ولا تزال، السبب الرئيسي لعدم الاستقرار في منطقة الشرق الأوسط، الأمر الذي يهدد السلام والأمن الدوليين. ولن تكل مصر في مطالبة مجلس الأمن بتحمل مسؤولياته والتعامل مع القضية الفلسطينية بالجدية المطلوبة، ولا عن اتخاذ ما يلزم من إجراءات لوقف أنشطة الاستيطان غير المشروعة والتوصل إلى تسوية نهائية، وتنفيذ قراراته السابقة بشأن إخلاء الشرق الأوسط من أسلحة الدمار الشامل التي تعد مصدر التهديد الحقيقي لأمن المنطقة والعالم.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن

لممثل البرازيل.

السيد دي أغويار باتريوتا (البرازيل) (تكلم بالإنكليزية):

أشكركم، سيدي، على عقد هذه الجلسة المفتوحة. كما أشكر

الأوروبي التي تدخل حيز النفاذ بداية العام المقبل. ونحذر من خطورة الالتفاف على هذه العقوبات أو التحايل عليها.

ثالثاً، تندد مصر باستمرار الاعتداءات الإسرائيلية على الشعب الفلسطيني في الأراضي المحتلة، بما في ذلك الحصار المفروض على قطاع غزة، واستمرار إرهاب المستوطنين الإسرائيليين ضد الشعب الفلسطيني الأعزل. ونؤكد مسؤولية إسرائيل الكاملة، بوصفها دولة الاحتلال، عن رفع الحصار الجائر وغير المبرر عن القطاع. كما تدين مصر الانتهاكات الإسرائيلية الممنهجة للمسجد الأقصى والجولات الاستفزازية لعدد من المستوطنين واليهود المتطرفين في المسجد، في ظل تواجد كثيف لقوات الأمن الإسرائيلية. وكذلك ندين تكرار الدعوات بإقامة شعائر يهودية داخل حرم المسجد. وندعو إلى احترام حرمة ووقسية جميع الديانات السماوية في المدينة المقدسة.

رابعاً، تعرب مصر عن القلق إزاء تدهور الوضع المالي لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين في الشرق الأدنى. ونشير إلى أن مظاهرات مئات اللاجئين الفلسطينيين مؤخرًا في غزة احتجاجاً على تقليص حجم المساعدات التي تقدمها الوكالة لهم تنذر بتأثر مصداقية الأمم المتحدة ودورها المحتمل في المنطقة.

خامساً، ترفض مصر استغلال الأوضاع الخطيرة في سوريا لغرض البصر عن استمرار الاحتلال الإسرائيلي للجولان السوري. ونطالب بانسحاب إسرائيل من الجولان وتنفيذ قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، ولا سيما القرار ٤٩٧ (١٩٨١). ونشدد على وجوب تناول جلسات الإحاطة الشهرية للمجلس حول الوضع في الشرق الأوسط لهذا الموضوع بالحسم المطلوب.

سادساً، نرحب بالاتفاق على تدمير الأسلحة الكيميائية

السورية، وبقدر مجلس الأمن ٢١١٨ (٢٠١٣). ونعتبر ذلك خطوة جديدة نحو إخلاء المنطقة من جميع أنواع أسلحة الدمار

ونؤكد مجدداً إيماننا بأنه ما من حل عسكري لهذا النزاع، وندعو إلى وقف كل إمدادات الأسلحة لجميع الأطراف في النزاع السوري. وإذ نرحب بالجهود الرامية إلى تدمير الأسلحة الكيميائية، يجب ألا يغيب عن بالنا أن معظم الوفيات بين المدنيين في سوريا إنما هو بسبب استخدام الأسلحة التقليدية المستمرة في التدفق.

وعلى جميع الأطراف أن تغتنم الزخم الجديد وأن تسلك مسار الحل السياسي التفاوضي الذي يراعي التطلعات المشروعة للشعب السوري. وينبغي تنفيذ بلاغ جنيف على سبيل الإلحاح. والبرازيل تجدد دعمها للسيد الأخضر الإبراهيمي، الممثل الخاص المشترك، ولعقد مؤتمر جنيف - ٢ في أقرب وقت.

وفي ذلك الصدد، نرى أنه ينبغي - بالإضافة إلى الجهات الإقليمية المعنية - دعوة الجهات الفاعلة الأخرى التي يمكنها أن تسهم في نجاح المؤتمر إلى المشاركة.

ونجدد إدانتنا لجميع انتهاكات حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي التي ترتكبها جميع الأطراف، فضلاً عن الدعوة إلى وصول المساعدات الإنسانية فوراً إلى المحتاجين. وتحمل الحكومة في دمشق النصيب الأكبر من المسؤولية عن دورة العنف التي وقع ضحية لها عدد كبير من المدنيين، وبخاصة النساء والأطفال والشباب. ومن واجب الحكومة أن تحمي مواطنيها. وفي الوقت نفسه، ندرك أيضاً المسؤوليات التي تقع على عاتق المعارضة المسلحة.

وفي السياق نفسه نعرب مجدداً - تمشياً مع النتائج الواردة في تقرير لجنة التحقيق الدولية المستقلة بشأن الجمهورية العربية السورية (A/HRC/21/50) - عن قلقنا البالغ إزاء الآثار السالبة للجزءات المفروضة من جانب واحد على الأحوال المعيشية للشعب السوري. ونثني على الجهود التي تبذلها البلدان المجاورة فيما يتعلق باستضافة اللاجئين السوريين. ونؤكد على

وكيل الأمين العام جيفري فيلتمان على إحاطته الإعلامية، والممثل الدائم لإسرائيل والمراقب الدائم عن دولة فلسطين المراقبة على بيانيهما.

منذ أن انعقدت المناقشة المفتوحة الأخيرة بشأن هذا البند في تموز/يوليه (انظر S/PV.7007)، حصلت تطورات سياسية مشجعة في الشرق الأوسط. وبعد سنوات من المماطلة والشلل الفعلي، بزغت ديناميكية جديدة بدأها تنطوي على إمكانية إحراز تقدم بشأن المسارين السوري والإسرائيلي - الفلسطيني.

فيما يتعلق بالأزمة السورية، تم تجنب تدخل عسكري بفضل الدبلوماسية. ومن الصعب أن نوفق بين الحاجة إلى حماية المدنيين في سوريا وخيار الحل العسكري الذي من شأنه أن يزيد من المعاناة وعدم الاستقرار فحسب. وترحب البرازيل بتلاقي الآراء بين الولايات المتحدة والاتحاد الروسي، الأمر الذي ولد زخماً لاتخاذ القرار ٢١١٨ (٢٠١٣) وأدى إلى التصديق على البيان الختامي لفريق عمل جنيف الصادر في حزيران/يونيه ٢٠١٢ (S/2013/523، المرفق).

والبرازيل تندد بصورة قاطعة باستخدام الأسلحة الكيميائية في سوريا وما أسفر عنه من خسائر في الأرواح. ونرحب بقرار الحكومة السورية بالانضمام إلى اتفاقية الأسلحة الكيميائية وتطبيقها على الفور. وباعتبارنا من الموقعين الأصليين على هذه الاتفاقية، سوف نواصل المطالبة بتحقيق عالمية ذلك الصك وحث البلدان التي لم تنضم إليه على أن تفعل ذلك في أقرب وقت ممكن.

ويتعين على الحكومة السورية أن تواصل التعاون الكامل مع الأمم المتحدة ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية في تنفيذ التزاماتها. وعلى المعارضة أن تتعاون أيضاً. وفي حالة عدم الامتثال، من الواضح من نص القرار ٢١١٨ (٢٠١٣) أن التفويض باستخدام أي تدابير بموجب الفصل السابع لا يمكن أن يتم إلا من خلال قرار جديد لمجلس الأمن.

ومن أجل توفير الدعم على نطاق أوسع للجهود الجادة الأولى من نوعها نحو التوصل إلى حل شامل للصراع الفلسطيني - الإسرائيلي في هذا الوقت، ينبغي النظر بجدية في إنشاء فريق لدعم المجموعة الرباعية، على أن يتسم بتمثيل جغرافي على نطاق أوسع.

وتتيح عملية التفاوض الحالية فرصة يجب عدم تفويتها. وما فتئت البرازيل تشدد على أهمية الاستماع إلى منظمات المجتمع المدني الإسرائيلي والفلسطيني على حد سواء. وبوسع العديد من المنظمات في كلا الجانبين أن تسهم إسهاما كبيرا في تعزيز الإرادة السياسية المصممة على تحقيق السلام. والبرازيل على استعداد - كعهدها دائما - لتقديم الدعم اللازم لمثل هذه المبادرات - بما في ذلك، تلك التي يشارك فيها ممثلون من منظمات المجتمع المدني - من أجل العمل على تحقيق المصالحة والسلام الدائم.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لرئيس اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف.

السيد ديالو (تكلم بالفرنسية): أود أن أهنئكم، سيدي الرئيس، على توليكم رئاسة مجلس الأمن لهذا الشهر، وأن أؤكد لكم على وجه الخصوص، الدعم الكامل من مكتب اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف. وأود أيضا أن أشكر وكيل الأمين العام، فيلتمان، على إحاطته الإعلامية التفصيلية والمهادفة.

لقد دعوتُ في آخر مرة خاطبتُ فيها المجلس في تموز/يوليه (انظر S/PV.7007) بُعيد الإعلان عن استئناف المفاوضات الإسرائيلية - الفلسطينية، إلى الالتزام من جانب المجتمع الدولي في الأجل الطويل من أجل ضمان وفاء الأطراف بالعهود المتفاوض عليها بحسن نية والامتناع عن أي عمل من شأنه أن يقوض المفاوضات. ونرحب بالترام الطرفين بالتوصل إلى

مبدأ تقاسم الأعباء. وأود أيضا أن أعرب عن تأييد البرازيل القوي لسياسة النأي بالنفس عن الصراع السوري التي يتبناها لبنان في ظل قيادة الرئيس ميشيل سليمان.

وترحب البرازيل باستئناف المفاوضات المباشرة بشأن الوضع النهائي بين الإسرائيليين والفلسطينيين. ونثني على الجهود التي يبذلها وزير خارجية الولايات المتحدة تحقيقا لتلك الغاية. ويحدونا الأمل في أن تفضي المحادثات الجارية الآن إلى تحقيق حل الدولتين على أساس حدود عام ١٩٦٧. وندعو الأطراف إلى التقيّد بالإطار الزمني الذي اتفق عليه والمحدد في تسعة أشهر من أجل التوصل إلى اتفاق السلام الشامل. ونشدد على أنه يجب أن تفضي هذه العملية إلى اتفاق نهائي للسلام، وليس إلى اتفاق مؤقت فحسب. تحقيقا لتلك الغاية، نتوقع البرازيل أن تتناول المفاوضات جميع المواضيع الرئيسية ذات الصلة.

إن الأنشطة الاستيطانية المستمرة والعنف الذي يمارسه المستوطنون ضد المدنيين الفلسطينيين يشكّلان انتهاكات للقانون الدولي، ويتعارضان مع الحاجة إلى تحسين أجواء المفاوضات من أجل التوصل إلى نتائج ناجحة، علاوة على إلحاقهما الضرر بحل الدولتين نفسه. وقد أدانت البرازيل إطلاق الصواريخ وقذائف الهاون مؤخرا من غزة وسوريا إلى داخل إسرائيل. ونرحب بقرار إسرائيل الإفراج عن الأسرى الفلسطينيين، ونحث إسرائيل على الإفراج عن مجموعة جديدة منهم في أقرب وقت ممكن.

وفي ذلك السياق، فإن هناك مزيدا من الأسباب لدعوة مجلس الأمن إلى ممارسة صلاحياته كاملة فيما يتعلق بحل القضية الفلسطينية وتقديم الدعم لعملية السلام. وتتوقع البرازيل أيضا أن تواصل المجموعة الرباعية - التي لقي بياها الصادر في ٢٧ أيلول/سبتمبر الترحيب بوصفه تطورا هاما بعد فترة طويلة من الصمت - إبلاغ مجلس الأمن عن أنشطتها بصورة منتظمة.

ضد الفلسطينيين. وتؤجج الغارات التي نفذت في الأراضي الفلسطينية التوترات هي الأخرى. وبالمثل، فإن مسألة الآلاف من الفلسطينيين المحتجزين في السجون الإسرائيلية ما زالت تشكل شاغلا رئيسيا بالنسبة للجنة.

وكان ينبغي أن نرى تحسينات في الميدان، منذ التعهد بمبادرات السياسات العامة التي ذكرتها. ومن شأن التحسينات المدمومة في الميدان أن تضيء مزيدا من المصادقية على عملية المفاوضات. ولكن المفارقة أن الفلسطينيين ما زالوا يواجهون آثار الانكماش الاقتصادي وزيادة العجز في الميزانية، علاوة على البطالة الجماعية. وفي غزة فإن الحالة الإنسانية ما تزال متدهورة.

ومع ذلك، ترى اللجنة أن من شأن التدابير الرامية إلى تنشيط الاقتصاد، بما في ذلك تقديم الدعم من قبل الجهات المانحة، أن يساهم في تحسين الاقتصاد الفلسطيني. ومع ذلك، يجب أن تقتصر تلك التدابير برفع القيود التي تفرضها السلطة القائمة بالاحتلال. ووفقا للبنك الدولي، فإن تلك القيود تكلف الاقتصاد الفلسطيني ٤, ٣ بليون دولار سنويا في الضفة الغربية وحدها. وتجدد الإشارة إلى أن تقديرات الأضرار الاقتصادية الناجمة عن الاحتلال تؤدي إلى النتيجة ذاتها، أي أن بوسع الاقتصاد الفلسطيني أن يزدهر إذا لم يخضع لتلك التدابير القسرية.

ويجدد اللجنة أمل كبير في النتائج التي يمكن أن تسفر عنها الجولة الحالية من المفاوضات. وعليه، ستواصل اللجنة الالتزام التام بدعم مبادرة السلام الجارية حاليا دون كلل. ونحث المجلس على تسخير نفوذه السياسي والمعنوي في السعي إلى إيجاد حل نهائي ودائم للصراع الإسرائيلي - الفلسطيني.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل جمهورية إيران الإسلامية.

اتفاق شامل بينهما في غضون تسعة أشهر، وسنكون في انتظار إحراز تقدم حقيقي. ونشعر بالتشجيع من الإعلان مؤخرا عن أن جهود الوساطة التي تقوم بها الولايات المتحدة ستركز على تسريع وتيرة المفاوضات. ونرحب باستئناف أنشطة المجموعة الرباعية الذي طال انتظاره، فضلا عن الترحيب باستعدادها لعقد اجتماعات شهرية لرصد التقدم المحرز. ومع ذلك، نرى أن المجلس لم يستخّر بعد كامل قدراته في مجال بناء السلام لحل الصراع الإسرائيلي - الفلسطيني.

وتشير المؤشرات المثيرة للقلق في كلا الجانبين، إلى أن الجماعات ذات المصلحة في استمرار الصراع لا تزال تواصل حشد جهودها. وعليه، يجب على المجتمع الدولي - وخاصة مجلس الأمن، بموجب الدور المنوط به في صون السلم والأمن الدوليين - توخي اليقظة والعمل على نحو عاجل وحاسم لمواجهة الأعمال الاستفزازية خلال هذه الفترة الحساسة، علاوة على كفالة احترام القانون الدولي وحماية المدنيين.

ولا تزال الإعلانات عن النشاط الاستيطاني الإسرائيلي المستمر - من قبيل تلك المستوطنات التي شيدت للتو في القدس الشرقية - تثير القلق وتعكّر أجواء المفاوضات. ونحث المجلس على اتخاذ الإجراءات الرامية إلى تنفيذ القرار ٤٤٦ (١٩٧٩). ويجدر الثناء على الأمر الصادر عن الاتحاد الأوروبي فيما يتعلق بتمويل المشاريع في المستوطنات الإسرائيلية، وينبغي أن ينفذ تنفيذًا كاملاً. ونشجع الدول الأخرى على التعاون معا في ذلك الصدد.

ويجب على المجتمع الدولي ممارسة الضغط من أجل إجبار الحكومة الإسرائيلية على وقف نشاطها الاستيطاني وأن تقدم التنازلات اللازمة على طاولة المفاوضات. ويساورنا القلق أيضا إزاء الأعمال الاستفزازية التي وقعت في منطقة المسجد الأقصى في القدس، وزيادة عدد الهجمات أثناء فترة حصاد الزيتون التي يقوم بها المستوطنون الإسرائيليون

وتشعر حركة عدم الانحياز بمنتهى الجزع خاصة بسبب تصعيد الأعمال العدوانية في القدس الشرقية المحتلة، لا سيما في الحرم الشريف والمسجد الأقصى وحولهما، نتيجة استفزازات المتطرفين الإسرائيليين، بمن فيهم المستوطنون والمسؤولون الحكوميون. والازدراء الصارخ لهذا الموقع المقدس والمصلين فيه، واستمرار التهديدات بمزيد من الغارات هما بمثابة أعمال خطيرة من التحريض الذي يوجب الحساسيات الدينية ويفاقم التوترات المرتفعة أصلاً. ويواصل المسؤولون الإسرائيليون تأجيج التوترات الدينية على نحو متهور عن طريق تشجيع المتطرفين على ارتكاب الأعمال الاستفزازية التي تهدد بإشعال الصراع الديني، مع ما يسبب ذلك من عواقب خطيرة وبعيدة المدى للمنطقة وما بعدها. لهذا، تسترعي حركة عدم الانحياز مرة أخرى انتباه مجلس الأمن إلى هذه المسألة الخطيرة، التي تشكل تهديداً للسلم والأمن الدوليين، وتستدعي اتخاذ إجراءات لوقف جميع أشكال التحريض الإسرائيلية، واحترام قدسية الأماكن الدينية.

كما تكرر حركة عدم الانحياز الاعراب عن قلقها البالغ إزاء استمرار أعمال العنف الإسرائيلي بشكل منهجي والانتهاكات لحقوق الإنسان ضد الشعب الفلسطيني، بما في ذلك قتل وإصابة المدنيين في غارات عسكرية عنيفة، والاستخدام المفرط للقوة ضد المتظاهرين المدنيين، والتهجير القسري للمدنيين، واعتقال المزيد من الفلسطينيين واحتجازهم. كما واصلت إسرائيل مؤخرًا أنشطة الاستيطان وبناء الجدار في جميع أنحاء الأرض الفلسطينية من خلال عدد لا يحصى من الوسائل والتدابير غير المشروعة، في انتهاك صارخ لاتفاقية جنيف الرابعة وقرارات الأمم المتحدة العديدة.

ويظل أيضاً الحصار غير المشروع على قطاع غزة مدعاة قلق بالغ، حيث لا يزال يلحق الخسائر الاجتماعية والاقتصادية الخطيرة والمعاناة الإنسانية بالشعب الفلسطيني المحاصر هناك.

السيد خزائي (جمهورية إيران الإسلامية) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن حركة عدم الانحياز. بادئ ذي بدء، أود أن أعرب عن تقدير الحركة لكم، السيد الرئيس، على عقد هذه المناقشة المفتوحة عن الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين. كما أعتنم هذه الفرصة لأعرب عن تقديري للسيد جيفري فيلتمان، وكيل الأمين العام للشؤون السياسية، على إحاطته الإعلامية للمجلس اليوم.

إن حركة عدم الانحياز لا تزال تشعر بقلق بالغ إزاء الحالة في فلسطين نتيجة السياسات غير المشروعة التي تواصل إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، اتباعها ضد الشعب الفلسطيني وأرضه. فخلال الأشهر الماضية، بينما كان المجتمع الدولي ينتظر إحراز تقدم ملموس في المفاوضات المستأنفة بين الجانبين وأظهر دعمه الكامل لهذه العملية استناداً إلى البارامترات الراسخة في قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، ومبادئ مدريد، ومبادرة السلام العربية، وخارطة الطريق التي وضعتها المجموعة الرباعية، تابعت السلطة القائمة بالاحتلال، للأسف، تصرفها بطريقة مناقضة لتلك البارامترات ولحسن النية اللازمة للمفاوضات، وللأهداف الشاملة لعملية السلام. وهكذا استمرت التوترات في التصاعد، آيلة إلى اتساع الفجوة بين الآمال والتوقعات تجاه العملية السياسية وعلى أرض الواقع. فالأنشطة الاستيطانية الإسرائيلية، والحصار المفروض على قطاع غزة، والغارات العسكرية، والاستفزازات المستمرة، بما في ذلك التحريض على الصراع الديني من جانب المستوطنين الإسرائيليين المتطرفين، أمور تعمل على تفاقم الأوضاع على أرض الواقع، وتعزز الشكوك بشأن رغبة إسرائيل أو التزامها حيال السلام الذي ما فتئت دولة فلسطين تجدد في السعي إليه، بدعم قوي من المجتمع الدولي، بما في ذلك بلدان حركة عدم الانحياز، وهي لا تزال ملتزمة بتحقيقه.

الدولية ذات الصلة، لا سيما القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦). وينبغي تنفيذ أحكام هذا القرار بطريقة تضمن توطيد دعائم الاستقرار والأمن في لبنان، وتمنع إسرائيل من القيام بانتهاكاتها اليومية للسيادة اللبنانية.

وفي ما يتعلق بالجلولان السوري المحتل، تدين الحركة جميع التدابير التي اتخذتها إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، لتغيير الوضع القانوني والمادي والديمقراطي للجلولان السوري المحتل، وهي التدابير التي تكثفت بعد اندلاع الأزمة السورية. وتطالب حركة عدم الانحياز مرة أخرى بأن تلتزم إسرائيل بالقرار ٤٩٧ (١٩٨١) وتانسحب بالكامل من الجلولان السوري المحتل إلى حدود ٤ حزيران/يونيه ١٩٦٧، تنفيذاً للقرارين ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣).

وبصفتي الوطنية، وبالنسبة إلى البيان الذي أدلى به اليوم ممثل النظام الإسرائيلي ضد بلدي، سيكون كافياً أن اقتبس قولاً فارسياً: "الغيظ والغضب من عدوك المجرم والمعتدي هما مؤشر جيد إلى أنك على الطريق الصحيح".

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل اليابان.

السيد يوشيكافا (اليابان) (تكلم بالإنكليزية): بما أنني أتكلم في مجلس الأمن للمرة الأولى بصفتي الممثل الدائم الجديد لليابان، أود أن أعرب عن مدى سروري للمشاركة في مداورات المجلس واستعدادي للعمل معكم، سيدي الرئيس، ومع أعضاء المجلس في السنوات المقبلة.

أود اليوم أن أتطرق إلى مسألتين - الأولى بشأن عملية السلام في الشرق الأوسط، والثانية بشأن الحالة في سوريا. أولاً، أود أن أبدأ بعملية السلام في الشرق الأوسط.

ترحب اليابان باستئناف المفاوضات المباشرة بين الإسرائيليين والفلسطينيين الذي تحقق من خلال جهود

حركة عدم الانحياز تدين تلك الانتهاكات، وتحت المجتمع الدولي على الاستمرار في دعوته إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، إلى احترام التزاماتها بموجب القانون الدولي، ووقف جميع هذه الإجراءات غير القانونية وأعمال العنف ضد الشعب الفلسطيني الرأح تحت احتلالها له.

لقد اجتمع وزراء اللجنة المعنية بفلسطين التابعة لحركة عدم الانحياز في نيويورك بتاريخ ٢٦ أيلول/سبتمبر، واستعرضوا التطورات الأخيرة على المسار السياسي وعلى أرض الواقع في فلسطين، وأكدوا من جديد تضامنهم مع الشعب الفلسطيني ودعمهم لقضيته العادلة، بغية إعمال حقه غير القابل للتصرف في تقرير المصير والحرية ضمن دولة فلسطين المستقلة، والتوصل إلى حل عادل لقضية فلسطين من جميع جوانبها. وأعربوا عن الأمل في أن تنجح المفاوضات الحالية خلال الإطار الزمني المحدد، وتسفر عن تحقيق السلام العادل والدائم والشامل، الذي يضع حداً للاحتلال العسكري الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية وغيرها من الأراضي العربية المحتلة.

لذلك، تجدد حركة عدم الانحياز دعوتها، في هذا المنعطف الأكثر خطورة، إلى مواصلة تقديم الدعم والمساعدة للشعب الفلسطيني في كفاحه التاريخي المشروع من أجل تحقيق العدالة، والكرامة، والسلام، وممارسة حقه في تقرير المصير. وتدعو حركة عدم الانحياز أيضاً إلى مضاعفة الجهود الدولية، بما فيها جهود مجلس الأمن، وفقاً لإرادتنا السياسية والقانونية والأخلاقية، لتحقيق هذه الأهداف النبيلة، بغية التبشير بعصر جديد من السلام والاستقرار في منطقة الشرق الأوسط.

لقد عانى لبنان من الهجمات الإسرائيلية المتتالية على أرضه، وأدت إلى خسائر بشرية ومادية فادحة، تلتها سنوات من الاحتلال والعدوان. والمؤسف أن إسرائيل لا تزال تواصل انتهاك المجال الجوي اللبناني، بينما تكثف غاراتها على لبنان. وهذه الأنشطة هي انتهاك صارخ للسيادة اللبنانية والقرارات

الترحيب بشركات خاصة من منطقة الشرق الأوسط وغيرها من العالم تشارك في المشروع. كما تهدف خطة توسيع نطاق الأعمال التجارية في الضفة الغربية وقطاع غزة التي أعلن عنها وزير خارجية الولايات المتحدة، السيد كيري، في أيار/مايو إلى تشجيع أصحاب الأعمال المحليين، التي تدعمها بقوة.

والمبادرة اليابانية الثانية هي المؤتمر المعني بالتعاون فيما بين بلدان شرق آسيا لأغراض التنمية الفلسطينية. ويعد المؤتمر، الذي أطلق في شباط/فبراير من هذا العام في طوكيو، عملية تهدف إلى حشد وتبادل خبرات شرق آسيا ومواردها المتأتية من تنميتها الاقتصادية لأغراض التنمية الفلسطينية. وسيعقد الاجتماع الثاني للمؤتمر برئاسة اندونيسية في مطلع العام المقبل. ويحدوني أمل كبير فيألا يراعي مجلس الأمن الجوانب السياسية فحسب، بل أن يراعي أيضا الحوافز الاقتصادية لعملية السلام، حينما يناقش هذا الموضوع الهام للغاية.

وإذ أتناول الحالة في سوريا، ترحب اليابان، مثل دول أخرى، باتخاذ القرار ٢١١٨ (٢٠١٣)، فضلا عن إنشاء البعثة المشتركة بين منظمة حظر الأسلحة الكيميائية والأمم المتحدة. كما أود أن أشارك الآخرين في تقديم التهاني القلبية إلى منظمة حظر الأسلحة الكيميائية على حصولها على جائزة نوبل للسلام. ومنذ إنشاء المنظمة في عام ١٩٩٧، قدمت اليابان إسهامات كبيرة لأنشطة المنظمة بصفتها ثاني أكبر جهة تقدم مساهمات مالية وبوصفها عضوا في المجلس التنفيذي. وكان أول مدير لهيئة التفتيش في منظمة حظر الأسلحة الكيميائية اللواء ايتشيرو أكياما من اليابان.

وكما أعرب رئيس وزراء بلدي، السيد آبي، في المناقشة العامة في أيلول/سبتمبر (انظر A/68/PV.12)، ستقدم اليابان أكبر قدر ممكن من التعاون من أجل التخلص من الأسلحة الكيميائية في سوريا. وستنظر حكومة بلدي في التعاون الملموس

الوساطة التي اضطلعت بها الولايات المتحدة. ونظلملتزمين بمساعدة جهود بناء الدولة الفلسطينية من أجل هئية البيئة المناسبة لتحقيق السلام من خلال الحل القائم على وجود دولتين. وتعد التنمية الاقتصادية المستدامة أمرا لا غنى عنه لإقامة دولة فلسطينية قابلة للبقاء. وأود أن أقدم مبادرتين ملموستين من اليابان في هذا الصدد.

المبادرة الأولى هي مشروع يسمى ممر السلام والازدهار. ونرى أن الزراعة والصناعة الزراعية قوة دفع للاقتصاد الفلسطيني. ولذا صمم مشروع الممر لتحويل منطقة وادي الأردن إلى أرض منتجة وخصبة، وبالتالي السماح للفلسطينيين بتصدير المنتجات الزراعية. ومن المتوقع أيضا أن يوجد المشروع فرص عمل في الضفة الغربية. ويعتبر التعاون الإقليمي عنصرا رئيسيا لتحقيق تلك الغاية، إذ لا يشمل المشروع فلسطين فحسب، بل إسرائيل والأردن أيضا.

وأطلق رئيس وزراء اليابان كوزومي هذه المبادرة في تموز/يوليه ٢٠٠٦ حينما زار إسرائيل وفلسطين والأردن. وكلفت بمهمة تصميم المشروع بصفتي المدير العام لمنطقة الشرق الأوسط وأفريقيا في وزارة خارجيتنا. وبالرغم من أنه كان هناك بعض التشكك في البداية، أحرز تقدم مطرد منذ عام ٢٠٠٦. قررت شركة فلسطينية واحدة بالفعل المشاركة في المشروع الرئيسي الرائد، المجمع الزراعي - الصناعي في أريحا، وأعربت العديد من الشركات عن رغبتها في الانضمام إلى المشروع. وتقدر الآثار الاقتصادية المفيدة للمجمع بأكثر من ٤٠ مليون دولار سنويا. كما يمكن أن يوفر حوالي ٧٠٠٠ فرصة عمل.

وعقد اجتماع على المستوى الوزاري في أريحا في تموز/يوليه من هذا العام برئاسة وزير خارجية اليابان كيشيدا. وشارك وزراء من إسرائيل وفلسطين والأردن. وقدم الاجتماع فرصة هامة لبناء الثقة فيما بين المشاركين وأكد على أهمية المضي قدما بمشروع ممر السلام والازدهار. وتتطلع إلى

المنطقة. وأيدت تركيا دائما الحل القائم على وجود الدولتين على أساس حدود عام ١٩٦٧، والقدس الشرقية عاصمة لدولة فلسطين، التي تجلس معنا جنبا إلى جنب على قدم المساواة تحت هذا السقف وتعيش جنبا إلى جنب في سلام وأمن مع إسرائيل. وأصبح إحياء عملية السلام في الشرق الأوسط والانتهاج بنجاح من مفاوضات السلام الشاملة بين الطرفين للتوصل إلى حل عادل ودائم أمرا هاما بشكل متزايد على خلفية التطورات الأخيرة في المنطقة.

ولا يوجد مبرر لحرمان الفلسطينيين من حقهم في دولة خاصة بهم، على أي أساس سواء أخلاقي، أو سياسي أو قانوني. وفي حال عدم وجود حل فوري وشامل للقضية الفلسطينية، ستصبح آفاق تحقيق السلام والتعاون والرفاه في المنطقة مجرد حلم بعيد المنال.

في هذا الصدد، نرحب ونؤيد محادثات السلام الجارية التي استؤنفت تموز/يوليه الماضي من قبل القيادة الفلسطينية والإسرائيلية. كما نقدر التزام وزير خارجية الولايات المتحدة وجهوده. ونعتبر البيان الصادر في أيلول/سبتمبر عن اللجنة الرباعية تطورا إيجابيا بشأن تصميمها على تقديم الدعم الفعال لجهود الطرفين والتزامهما بالتوصل إلى اتفاق الوضع الدائم في غضون تسعة أشهر. بيد أنه، من الواضح أيضا أن الفرصة لإيجاد حل شامل تتلاشى بمرور الوقت. ولا يسعنا تفويت فرصة أخرى لتحقيق السلام والاستقرار في المنطقة.

ولذلك نشجع الطرفين على مواصلة المفاوضات بطريقة صادقة وحاسمة ومتفانية وتوخي اليقظة في تجنب الإجراءات التي قد تعرض العملية للخطر. يجب على الطرفين التصرف بحسن نية، وبناء الثقة من خلال تجميد الاستيطان، وإطلاق سراح السجناء والترتيبات الأمنية للجانبين. ونعتقد أيضا أنه لا بد من تجنب اتخاذ أي خطوة استفزازية ضد الأماكن المقدسة، وخاصة المسجد الأقصى.

استنادا إلى المعلومات ذات الصلة فيما يتعلق بالاحتياجات العالمية وتنفيذ مخطط لتدمير الأسلحة الكيميائية السورية.

وبالرغم من إحراز تقدم في مجال الأسلحة الكيميائية، يجب ألا يتحول انتباهنا بعيدا عن الحالة الإنسانية المروعة في سوريا وعدم إحراز تقدم في عملية السلام. وأمام هذه الحالة المؤسفة، ستواصل اليابان تقديم المساعدات الإنسانية بشكل استباقي - ما بلغ مجموعه الآن ١٥٥ مليون دولار - إلى اللاجئين والبلدان المجاورة. وستدعم اليابان المنظمات الدولية المختلفة التي تعمل في مجال رعاية المشردين واللاجئين داخل سوريا وحوافها بمبلغ ٦٠ مليون دولار تعهد به رئيس الوزراء أبي الشهر الماضي. كما ستقدم اليابان المساعدة الثنائية إلى الأردن ولبنان. وعلاوة على ذلك، سنمد يد العون إلى المناطق الخاضعة لسيطرة جماعات المعارضة حيثما يصعب وصول مساعدة المنظمات الدولية.

أود أن أذكر، بيد أنه، لا يمكن أن تكون المساعدات الإنسانية غاية في حد ذاتها. الآن هو الوقت المناسب للمجتمع الدولي لاغتنام الفرصة السانحة بغية وقف العنف وإيجاد حل سياسي. ويكتسي الانعقاد الناجح لمؤتمر "جنيف الثاني" أهمية بالغة في هذا الصدد. واليابان مستعدة دائما للمشاركة في مؤتمر جنيف الثاني ولتقديم المزيد من الإسهامات في حل الأزمة السورية.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة لممثل تركيا.

السيد إيلير (تركيا) (تكلم بالإنكليزية): أود في البداية أن أشكركم، السيد الرئيس، على تنظيم هذه المناقشة المفتوحة. كما أود أن أشكر السيد جيفري فيلتمان، وكيل الأمين العام للشؤون السياسية، على إحاطته الإعلامية الشاملة.

وسط الاضطرابات الجارية في الشرق الأوسط، لا تزال القضية الفلسطينية تكمن في صميم التحديات التي نواجهها في

والاجتماعية والإنسانية في غزة نتيجة هذه القيود يؤثر عكسياً على الحالة الهشة أصلاً في المنطقة. وقد أحطنا علماً مع القلق بالتقارير الأخيرة لمنظمات دولية مختلفة، بما فيها البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ووكالات الأمم المتحدة، التي تفيد بأن القيود على فلسطين هي المصدر الرئيسي للتدهور المتواصل للاقتصاد الفلسطيني.

لقد اتخذت تركيا إجراءات عاجلة لتخفيف بعض النواقص الحيوية الناشئة، بما يشمل توفير الوقود للمولدات من أجل الخدمات الأساسية مثل الصحة والمياه والمرافق الصحية في غزة. وقررنا إرسال شحنة عاجلة أخرى من إمدادات الدقيق إلى غزة، تبلغ ١٠ ٠٠٠ طن في هذه السنة، عبر وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى، وسيبدأ نقلها في ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر.

وكجزء من جهود السلام، نرحب بالمبادرة الاقتصادية للمجموعة الرباعية، الهادفة إلى تحقيق النمو الاقتصادي للاقتصاد الفلسطيني. بيد أنه لا يمكن لأية مبادرة اقتصادية بمفردها أن تُعتبر بديلاً عن تسوية سياسية حقيقية. وبدون تحقيق تقدم كبير نحو سلام عادل وديمقراطي قائم على وجود دولتين، لن تكون المبادرات الاقتصادية بالكاد بديلاً عن الحرية والاستقلال والسيادة الكاملة. ولا يمكن لغير الحل السياسي أن يمهّد الطريق لحياة اقتصادية مستدامة ورخاء في فلسطين.

وفي غضون ذلك، ستواصل تركيا تقديم الدعم الكامل للمصالحة الفلسطينية، التي نعتقد أنها تشكل إحدى الركائز للسلام الدائم في الشرق الأوسط. ونحن ندعم بقوة هدف تشكيل حكومة وحدة تحتضن الشعب الفلسطيني بأسره.

وتبقى الحالة في سوريا أكبر مأساة إنسانية في القرن الحادي والعشرين. وتواصل الأزمة تهديد السلام والأمن الإقليميين، بينما تُلقى عبئاً خطيراً على جيران سوريا. فقد بلغ عدد السوريين في البلدان المجاورة أكثر من مليوني شخص، منهم ٦٠٠ ٠٠٠ شخص في تركيا حالياً.

وأود أن أؤكد مجدداً أن تركيا، كالمعتاد، مستعدة للمساهمة في جميع الجهود الدولية الرامية إلى تحقيق تسوية عادلة ودائمة.

لكنّ القلق يسارونا حيال استمرار إسرائيل في الأنشطة الاستيطانية غير القانونية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية. وتبقى سياسة إسرائيل التوسعية عقبه رئيسية أمام المفاوضات المحدية، وتقوّض الآفاق نحو حل تفاوضي قائم على وجود دولتين. وإننا مستاءون من الموافقة على بناء أكثر من ٣ ٠٠٠ وحدة استيطانية منذ الإعلان عن استئناف المفاوضات. ولا نزال نشعر بالقلق حيال عنف المستوطنين الإسرائيليين، كما تجسّد في الاستيلاء على الأراضي، وإتلاف أشجار الزيتون والأعمال الاستفزازية ضد المسجد الأقصى إلى جانب التدابير الصارمة التي تتخذها القوات الإسرائيلية. فهذه الأعمال قد تثير ردة فعل واسعة وتضرّ المحادثات الجارية.

إنّ حالة السجناء الفلسطينيين، بمن فيهم الأطفال والنساء، قيد الاحتجاز الإسرائيلي تبقى مصدراً آخر للقلق. وقد أعلنت وزارة شؤون الأسرى الفلسطينية مؤخراً أنه يوجد حالياً ٥ ٢٠٠ فلسطيني محتجزين في السجون والمعتقلات ومراكز الاستجواب الإسرائيلية. ويكشف آخر تقرير لليونيسيف الانتهاكات الجارية ضد الأطفال قيد الاحتجاز العسكري الإسرائيلي.

ويتعيّن على المجتمع الدولي أن يكون حازماً في إدانته ورفضه لهذه الأعمال الإسرائيلية غير المقبولة وسواها - ومن بينها القيود المفروضة على تنقل الأشخاص والبضائع - التي تشكل محاولات تغيير مصطنع للهوية الديمغرافية و متعددة الثقافات للقدس.

والحصار غير القانوني لغزة مسألة أخرى مثيرة للقلق البالغ. فجميع القيود على غزة غير مستدامة وذات نتائج عكسية. ومع استمرار وقف إطلاق النار، يجب أن يكون هناك المزيد من تخفيف القيود. وتدهور الظروف الاقتصادية

ضرورة أيضا لوجود جبهة فلسطينية متصالحة وموحدة بقيادة الرئيس محمود عباس. وتركيا مستعدة للمساهمة في جميع الجهود الدولية تحقيا لتلك الغاية.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن للمراقب عن الاتحاد الأوروبي.

السيد هالرغارد (تكلم بالإنكليزية): أشكركم، سيدي الرئيس، على عقد هذه المناقشة. وأود أن أشكر وكيل الأمين العام فيلتمان على إحاطته الإعلامية صباح اليوم.

إنه لشرف لي أن أتكلم بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي. وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية سابقا، الجبل الأسود، ألبانيا، البوسنة والهرسك، أوكرانيا، جمهورية مولدوفا وجورجيا تؤيد هذا البيان.

إنّ الاتحاد الأوروبي يبقى شديد القلق بشأن الحالة المتدهورة في سوريا، التي تجعل من الملحّ جدا إنهاء كل أعمال العنف والمعاونة للشعب السوري، وإيجاد حل سياسي يلي طموحاته المشروعة. وإننا ندين الاستخدام غير المسبوق للقوة من جانب النظام. كما ندين استمرار الانتهاكات واسعة النطاق والمهيجة للقانون الإنساني الدولي وحقوق الإنسان في سوريا، بما في ذلك الاعتداءات المتزايدة على الطوائف الدينية والعرقية. ولا يمكن أن يُنهي إراقة الدماء المروّعة والانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان، سوى حل سياسي يؤدي إلى سوريا موحدة وشاملة وديمقراطية.

والاتحاد الأوروبي يدعم رؤية لسوريا تلي المطالب المشروعة للشعب السوري بنظام سياسي حرّ ومنفتح وشامل، يشارك فيه جميع السوريين ويتمتعون بحقوق متساوية بصرف النظر عن منشئهم وانتمائهم ودينهم أو معتقداتهم، مع الاعتراف بالدور الهام للمرأة في المجتمع.

وتقرير بعثة التحقيق الذي أعلن في ١٧ أيلول/سبتمبر يشكّل تأكيدا لتقييمنا العام لحادث ٢١ آب/أغسطس في ما يتعلق باستخدام الأسلحة الكيميائية من جانب النظام في سوريا. ونحن نرحب بحقيقة أنّ مجلس الأمن، في أعقاب التقرير، استطاع أخيرا أن يتصرف في وحدة بشأن مسألة سوريا، بهدف القضاء على مخزونها من الأسلحة الكيميائية. كما نرحب بإنشاء البعثة المشتركة بين الأمم المتحدة ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية، المكلفة بتوجيه هذه العملية. لكننا نعتقد اعتقادا راسخا بأنّ التنفيذ السريع وغير المشروط للقرار ٢١١٨ (٢٠١٣) أساسي، وأنه ينبغي أن تكون هناك عواقب لعدم الامتثال.

أما بعد، إنّ النزاع في سوريا لم يبدأ باستخدام الأسلحة الكيميائية، ولن ينتهي بقرار القضاء عليها. فالاتفاق على تدمير ترسانة سوريا الكيميائية يجب ألا يسمح للنظام بالتصلب من المسؤولية عن جرائمه الأخرى. وينبغي ألا نغفل حقيقة أنّ أكثر من ١٠٠ ٠٠٠ شخص قد قُتلوا باستخدام النظام للأسلحة التقليدية.

لذا، هناك حاجة فورية إلى حل سياسي بمهّد الطريق لمرحلة انتقالية ديمقراطية وفقا للمطالب المشروعة للشعب السوري. وهذا ما يجعلنا نؤكد دعمنا لإنشاء هيئة حكم انتقالية ذات صلاحيات تنفيذية كاملة، بالانسجام مع أحكام بيان جنيف الختامي (S/2012/522، المرفق).

وأود أن أختتم كلمتي بتأكيد أنّ عام ٢٠١٣ سنة حيوية للسلام في الشرق الأوسط. فالآن وقت العمل المخلص والملموس. وعلينا أن نغتنم أيّ زخم يساعدنا على إعادة تنشيط المحادثات بين الطرفين واتخاذ إجراءات متضافرة نحو حل الدولتين وفقا لقرارات الأمم المتحدة، ومبادئ مدريد، وخريطة الطريق ومبادرة السلام العربية. ونجاح الجهود المستقبلية يعتمد بشكل أساسي على قبول الحكومة الإسرائيلية بإقامة دولة فلسطينية قابلة للبقاء ومتصلة الأراضي. وهناك

أو بوسائل أخرى، وهو يذكر بأن لمجلس الأمن أن يُحيل الحالة في سوريا إلى المحكمة الجنائية الدولية في أي وقت، كما طُلب في الرسالة السويسرية الموجهة إلى المجلس والمؤرخة ١٤ كانون الثاني/يناير ٢٠١٣ (S/2013/129، المرفق).

نشعر بقلق شديد إزاء زيادة انخراط الجهات الفاعلة من غير الدول الأجنبية والمتطرفة في القتال في سوريا، الأمر الذي يزيد من إذكاء نيران الصراع ويشكل خطراً على استقرار المنطقة. ونهيب بجميع الأطراف المعنية الامتناع عن تقديم الدعم لهذه المجموعات.

يرحب الاتحاد الأوروبي بالقرار الذي اتخذته المجلس التنفيذي لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية والقرار ٢١١٨ (٢٠١٣)، الذي نص على وجوب قيام الجمهورية العربية السورية بالقضاء على جميع الأسلحة الكيميائية والمعدات بحلول النصف الأول من عام ٢٠١٤. ويجب على الجمهورية العربية السورية الآن أن تفي بجميع التزاماتها على أكمل وجه وبممتنهي الجدية والشفافية. ويهيب الاتحاد الأوروبي بجميع الأطراف بأن تكفل للمفتشين الوصول الحر وغير المعاق لجميع المواقع. يقدم الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء الدعم الملموس للبعثة المشتركة للأمم المتحدة ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية في الاطلاع بوظائفها الهامة والعاجلة وتقف على أهبة الاستعداد للنظر في تقديم مزيد من الدعم.

إن الاتحاد الأوروبي بوصفه أكبر مانح، يؤكد مجدداً التزامه بمواصلة تقديم المساعدة، بما في ذلك المساعدة الإنسانية، للشعب السوري، وقد بلغت المساعدة حتى الآن ما يقرب من بليون يورو. وافق بالأمس مجلس الشؤون الخارجية على إرسال رسائل من الاتحاد الأوروبي بشأن الجوانب الإنسانية للأزمة السورية والتي أود أن أشير إليها.

لا بد من بذل جميع الجهود لضمان وصول المساعدة الإنسانية للناس المحتاجين إليها في سوريا وضمان الوصول الكامل وتمكين

ويرحب الاتحاد الأوروبي بدعوة الأمين العام بان كي مون إلى مؤتمر سلام يُعقد في جنيف قبل نهاية تشرين الثاني/نوفمبر. وإننا نحث جميع أطراف النزاع على الاستجابة لتلك الدعوة بإيجابية والالتزام علنا بمرحلة انتقالية سياسية موثوقة، تقوم على التنفيذ الكامل لبيان جنيف (S/2012/522، المرفق). ويؤكد الاتحاد الأوروبي من جديد أنّ هدف المؤتمر يجب أن يكون التشكيل السريع، بناء على اتفاق متبادل، لهيئة حكم انتقالية ذات سلطات تنفيذية كاملة وسيطرة على جميع المؤسسات الحكومية والأمنية. ويرى الاتحاد الأوروبي أيضاً أنه سيتعين على الأطراف أن توافق أثناء المؤتمر على خطوات واضحة لا عودة عنها وإطار زمني قصير للمرحلة الانتقالية السياسية، بما يتفق اتفاقاً كاملاً مع بيان جنيف. وينبغي للمشاركين الدوليين في "جنيف الثاني" أن يتقيدوا بالمبادئ الواردة في البيان.

ويدعو الاتحاد الأوروبي المعارضة إلى التلاقي معا والمشاركة في المؤتمر بفعالية، ويشجّع الائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة السورية على الاضطلاع بدور قيادي أثناء المفاوضات. ونحن نقف متأهبين لمواصلة العمل مع الائتلاف ودعمه في هذه المساعي وفي علاقاته مع المجتمع الدولي عموماً.

لقد وقف الاتحاد الأوروبي موحدًا في الإدانة بأقصى العبارات للهجوم الكيميائي المروع الذي ارتكب في ٢١ آب/أغسطس. فقد شكّل ذلك الهجوم انتهاكاً فاضحاً للقانون الدولي، يرقى إلى مستوى جريمة ضد الإنسانية وجريمة حرب بموجب نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية. وهذه الجرائم، فضلاً عن الفظائع الأخرى والانتهاكات والتجاوزات لحقوق الإنسان، يجب التحقيق فيها ومساءلة مرتكبيها ومن أمروا بارتكابها. ويؤكد الاتحاد الأوروبي مجدداً أنه ينبغي ألا يكون هناك أي إفلات من العقاب على أية انتهاكات كهذه، بما فيها تلك المرتكبة سواء بأسلحة كيميائية وأسلحة تقليدية

والفلسطينيين بهدف التوصل إلى سلام شامل بين الطرفين، فما برح الاتحاد الأوروبي يؤيد تأييداً كاملاً هذه العملية ويلتزم بتقديم المساعدة لضمان نجاحها. يشيد الاتحاد الأوروبي بالقيادة الشجاعة التي تحلى بها رئيس الوزراء نتانياهو والرئيس عباس في هذا السياق والدور الحاسم الذي تؤديه الولايات المتحدة والدعم الذي أعربت عنه جامعة الدول العربية. ونثق بأن هذه القيادة هي الأساس اللازم للقرارات المضمونية التي ستُتخذ بشأن القضايا الرئيسية المتعلقة بالتوصل إلى حلٍ مجدٍ على أساس قيام دولتين.

ويشير الاتحاد الأوروبي إلى التزامه بدعم مسعى الطرفين من أجل التوصل إلى اتفاق شامل بشأن المسائل المتعلقة بالوضع النهائي ضمن الإطار الزمني المتفق عليه ومدته تسعة أشهر. ويحض الاتحاد الأوروبي جميع الأطراف على الامتناع عن أي أعمال من شأنها أن تقوض عملية المفاوضات وآفاق السلام. ولن يجيد بصرنا عن التطورات في الميدان، وسوف نواصل العمل وفقاً لمبادئنا ومواقفنا المعروفة جيداً ووفقاً للقانون الدولي والقانون الإنساني الدولي. وبينما تمضي المفاوضات يعترم الاتحاد الأوروبي تقديم شكل آخر من دعمه المحدد، انسجماً مع ما سيتفق عليه الطرفان، مع الإبقاء في الأذهان تصميم الاتحاد الأوروبي على المساهمة في الحقبة الجديدة من السلام والازدهار في الشرق الأوسط. ومن دواعي قلق الاتحاد الأوروبي العجز الكبير في الدخل المالي في الأراضي الفلسطينية نتيجة تباطؤ التنمية الاقتصادية فيها. ومن الجدير بالذكر أن الاتحاد الأوروبي أكبر مانح للسلطة الفلسطينية. ونهيب بالمانحين الآخرين، لا سيما الموجودين في المنطقة، زيادة دعمهم المالي للسلطة الفلسطينية.

قبل أن أختتم بياني، أود أن أنتقل للكلام بإيجاز عن الحالة في لبنان. يرحب الاتحاد الأوروبي بإنشاء فريق الدعم الدولي للبنان في نيويورك في ٢٥ أيلول/سبتمبر. وسوف نواصل

وكالات المساعدة الإنسانية من الوصول إلى وجهاتها. ورحبنا بالبيان الرئاسي لمجلس الأمن الصادر في ٢ تشرين الأول/أكتوبر بشأن الحالة الإنسانية في سوريا (S/PRST/2013/15). ونبغي تنفيذ البيان تنفيذاً كاملاً ورحب في ذلك الصدد بالجهود التي تقوم بها حالياً الأمم المتحدة ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية بوجه الخصوص. ويجب على جميع الأطراف، خاصة السلطات السورية، أن تتخذ التدابير المناسبة لتيسير وصول المساعدة الإنسانية للسكان المحتاجين في جميع أرجاء الأراضي السورية على نحو آمن وغير معرقل، بما في ذلك عبر خطوط الصراع والحدود مع البلدان المجاورة. ونحض جميع أطراف النزاع على السماح بوقف إطلاق نار محلي لتيسير عمل المساعدة الإنسانية واحترام جميع الالتزامات بموجب القانون الإنساني الدولي.

إن الاتحاد الأوروبي يعرب عن قلقه العميق نحو مصير الملايين من الأشخاص المشردين داخلياً واللاجئين، ويشيد بتلك البلدان التي أبقت حدودها مفتوحة لتوفير الملاذ الآمن للاجئين. ويمجد الاتحاد الأوروبي التزامه بالاستجابة إلى الاحتياجات الإنسانية في سوريا وفي البلدان المجاورة لها. ونقر بأن حالة اللاجئين المأساوية التي تؤثر في البلدان المجاورة هي أيضاً مبعث قلق متزايد للبلدان الموجودة خارج محيط الحوار المباشر لسوريا وهذه الحالة تؤثر عليها.

إن الاتحاد الأوروبي، لتيسير التوصل إلى تسوية فعالة للأزمة سوف يواصل مشاركته في تقديم الدعم للاتلاف الوطني السوري، بما في ذلك في المناطق التي يسيطر عليها الائتلاف. ويرحب الاتحاد الأوروبي بإنشاء مجموعة أصدقاء الشعب السوري والصندوق الاستئماني لإنعاش سوريا بوصفهما خطوة هامة نحو ضمان تقديم المساعدة للمحتاجين من أبناء الشعب السوري وإيصالها على نحو مناسب.

أما فيما يتعلق بعملية السلام في الشرق الأوسط والمفاوضات المباشرة الجارية حالياً بين الإسرائيليين

جنيف لضمان حماية حقوق المرأة وتعزيزها في أي حل سياسي بشأن سوريا يتم التوصل إليه في المستقبل.

إن الصحفيين هم عيوننا وأذاننا في مناطق الصراع. لذلك، من الأهمية البالغة ضمان حرية وصول الصحفيين إلى وجهاتهم ليتسنى لهم إرسال التقارير من دون عرقلة. فلهم الحق في الحماية بنفس درجة المدنيين من الحماية، كما أقر ذلك مجلس الأمن في قراره ١٧٣٨ (٢٠٠٦). غير أنهم في سوريا، يعملون في ظل ظروف خطيرة للغاية، وقد قُتل ٢٨ صحفياً في البلد في العام الماضي. هذا يجب أن يتغير ولا بد من احترام حرية حركة الصحفيين في جميع أرجاء البلد وعدم إتباع سياسة تمييزية ضدهم في إصدار التأشيرات لهم، حسبما نصت على ذلك خطة النقاط الست.

ولا يمكن فصل الحالة في الشرق الأوسط عن النزاع الفلسطيني الإسرائيلي الذي ما برح القضية الرئيسية. نرحب باستئناف محادثات السلام بين دولة فلسطين ودولة إسرائيل ونشيد بوزير الخارجية كيري على التزامه. من المهم للغاية لعملية السلام أن تؤدي إلى نتائج ملموسة، بينما تحترم الحق الثابت للشعب الفلسطيني في تقرير المصير، وكذلك حق إسرائيل في العيش داخل حدود آمنة ومأمونة. ولكن الوقت قصير. إن استمرار مواصلة الأنشطة الاستيطانية في الضفة الغربية، بما في ذلك القدس الشرقية، يشكل عقبة أمام السلام، وربما يجعل حل الدولتين مستحيلاً. ويتعين على المجتمع الدولي، بما في ذلك مجلس الأمن، معالجة الحالة وبذل قصارى جهده لمنع الانتهاكات الجارية لحقوق الإنسان وانتهاكات القانون الإنساني في الميدان. وهذا يشمل التصدي لاستمرار الأنشطة الاستيطانية التي لا تقتصر على بناء منازل جديدة للمستوطنين فحسب، بل تشمل أيضاً شق طرق جديدة وهيكل أساسية أخرى وهدم البيوت وأوامر الإخلاء.

في الختام، أود أن أشدد على ضرورة أن تفضي المفاوضات في هذا الوقت إلى قيام دولتين تعيشان جنباً إلى جنب في

التمسك بالتزامنا بوصفنا أكبر مانح في لبنان لدعم البلد في التصدي للتحديات الإنسانية، والاقتصادية والأمنية. وبالنظر إلى حسامة هذه التحديات من الملح للغاية تشكيل حكومة في لبنان.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثلة أيسلندا.

السيدة غونارسدوتير (أيسلندا) (تكلمت بالإنكليزية): قبل عامين ونصف العام عندما بدأت الاضطرابات في سوريا كانت لها آثار مخيفة وتعذر التنبؤ بها. إن البلد في حالة دمار. تدين أيسلندا بأقوى العبارات استخدام الأسلحة الكيميائية في سوريا. وندين أيضاً الانتهاكات الأخرى للقانون الإنساني الدولي وقانون حقوق الإنسان في البلد بغض النظر عن مرتكبيه. يفيد آخر تقرير صدر عن اللجنة الدولية المستقلة للتحقيق المعنية بسوريا، (A.HRC/24/46) بأن مرتكبي هذه الانتهاكات والجرائم من جميع الأطراف لا يخافون من المساءلة وأن إحالتهم إلى العدالة مسألة حتمية. وتقر أيسلندا وتكرر طلبها إلى مجلس الأمن بإحالة الحالة في سوريا إلى المحكمة الجنائية الدولية.

نرحب بقرار مجلس الأمن ٢١١٨ (٢٠١٣) الذي يتطلب التحقق من مخزونات الأسلحة الكيميائية في سوريا وتدميرها. ونرحب أيضاً بالتنام مؤتمر جنيف الثاني في شهر تشرين الثاني/نوفمبر.

وفي ضوء المناقشة المفتوحة عن المرأة والسلام والأمن في مجلس الأمن يوم الجمعة الماضي (انظر S/PV.7044)، تود أيسلندا التشديد على أهمية النساء بوصفهن وسيطات ودورهن على طاولة المفاوضات. إن مشاركة المرأة في مفاوضات السلام أمر أساسي لضمان تحقيق نتائج والآن حان الوقت لترجمة أقوالنا إلى أفعال ومشاركة المرأة مشاركة فعالة في مؤتمر

القرون الدموية. وعانى كل جانب في الدراما من أزمات إنسانية خطيرة، سواء كانت في الحروب المعلنة أو أعمال العنف التي يرتكبها المتطرفون أو الردود العسكرية على هذه الأعمال. وللأسف، في العديد من المجاهات كان السكان المدنيون هم من يقعون ضحايا لأعمال العنف المعلنة وغير المعلنة. ومعالجة آثار المعاناة الإنسانية لكلا الجانبين الناجمة عن هذا النزاع المستمر تتطلب من المجتمع الدولي كل عام التبرع بالمزيد من الأموال لإعادة السكان اللاجئين. ولكن الصورة الاقتصادية العالمية تزداد سوءاً لأنه لا يمكن استمرار الحالة إلى أجل غير مسمى. كما أن الحل السياسي أفضل حل لتلك الضغوط الاقتصادية، لأن إحلال السلام بين الطرفين ينشئ اقتصادات مستقرة، وهي، بدورها، تجتذب أموال التنمية.

ويود وفد الكرسي الرسولي أن يشير إلى أن المسائل السياسية الأخرى التي بقيت بدون حل أدخلت أيضاً المزيد من عدم الاستقرار في المنطقة. وبناء على ذلك، نشاطر من أعربوا عن القلق البالغ فيما يتعلق بالحالة في سوريا، وناشد جميع المعنيين مواصلة المضي قدماً في السعي الصادق لتحقيق العدالة والسلام. وباعتبارها خطوة أولى ضرورية، يناشد الكرسي الرسولي باخلاص وإلحاح جميع الأطراف وضع حد فورا لأعمال العنف وبدء عملية حقيقية للحوار في مؤتمر "جنيف الثاني"، المقرر عقده الشهر المقبل.

وإحدى آثار أعمال العنف الحالية في سوريا فرار غير المقاتلين من ديارهم. وإضافة إلى أكثر من 4 ملايين من المشردين داخلياً في إطار حدود سوريا نفسها، لجأ بالفعل أكثر من مليوني شخص، ثلاثة أرباعهم نساء وأطفال، إلى البلدان المجاورة وهم في الوقت الحالي يبحثون عن السلام والأمن والأمان في بلدان خارج الشرق الأوسط.

ويمكن للتحديات الماثلة، لا سيما التي تواجهها البلدان المجاورة، في مساعدة هؤلاء اللاجئين وحمايتهم أن تحدث آثاراً

سلام وأمن. تلك هي الطريقة الوحيدة للمضي قدماً بالنسبة للطرفين.

وذلك السبيل الوحيد للمضي قدماً لكلا الطرفين.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن للمراقب عن الكرسي الرسولي لدى الأمم المتحدة.

رئيس الأساقفة شوليكات (الكرسي الرسولي) (تكلم بالإنكليزية): يود وفد الكرسي الرسولي أن يهنئكم، سيدي الرئيس، على تولى أذربيجان رئاسة المجلس لهذا الشهر وعلى عقد هذه المناقشة المفتوحة بشأن الشرق الأوسط في الوقت المناسب.

وفي مناسبات متكررة، أعرب الكرسي الرسولي بوضوح عن اهتمامه الملح بالسلام وبرفاهية جميع شعوب الشرق الأوسط. وفي هذه المناسبة، يشارك وفد الكرسي الرسولي مرة أخرى جميع الأشخاص ذوي النية الحسنة الذين يقفون على أهبة الاستعداد للترحيب بشعور كبير بالأمل بإعادة انخراط الإسرائيليين والفلسطينيين في مفاوضات مباشرة وجدية وملموسة. وتجددت آمالنا بكوننا نشهد في الوقت الحالي إعادة تنشيط عملية السلام مجدداً.

وهذا وقت حرج للمنطقة، وهناك العديد من المسائل التي يتعين النظر فيها. والتوصل إلى حل لجميع شعوب الشرق الأوسط لا بد أن يتسم، في المقام الأول، باحترام محورية مكانة الإنسان وكرامته، بصرف النظر عن عنصره أو عقيدته، وباهتمام بكل حياة بشرية وبالكرامة الإنسانية وبالسعي الدؤوب لتحقيق الصالح العام للمجتمع قاطبة، وأيضاً في الوقت نفسه مراعاة السياق الإقليمي والدولي. ويمثل الإقرار بالكرامة غير القابلة للتصرف لجميع البشر واحترامها خريطة الطريق نحو تحقيق الوحدة والاستقرار لجميع الدول.

ويشكل بناء السلام بين شعب إسرائيل وشعب فلسطين أحد المخلفات المعلقة للقرن العشرين، الذي أثبت أنه أكثر

وبالنسبة للموجودين منا هنا في الأمم المتحدة، توجه تحديات الشرق الأوسط التي أشرت إليها دعوة مجلحة إلى إنجاز مهمة صنع السلام، وهو السبب الأساسي لوجود المنظمة. وباستجماع الإرادة السياسية اللازمة، يمكن للمجتمع الدولي أن يحدث فرقا في حياة شعوب الشرق الأوسط ومساعدتها على تحقيق حلمها المؤجل لفترة طويلة بتحقيق السلام في الشرق الأوسط.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل ماليزيا.

السيد حنيف (ماليزيا) (تكلم بالإنكليزية): سأدلي ببيان موجز في حين يعمم النص الكامل للبيان.

أود أن أشكركم، سيدي الرئيس، على عقد مجلس الأمن لهذه المناقشة المفتوحة الهامة بشأن الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين.

وتعلن ماليزيا تأييدها للبيان الذي أدلى به ممثل جمهورية إيران الإسلامية بالنيابة عن حركة عدم الانحياز والبيان الذي سيدي به ممثل جيبوتي بالنيابة عن منظمة التعاون الإسلامي.

وترحب ماليزيا باستئناف المحادثات المباشرة بين كلا الجانبين وتود أن تؤكد على دعمنا لدولة فلسطين في مفاوضاتها نحو التوصل إلى حل عادل ودائم للقضية الفلسطينية وإحلال السلام الشامل في الشرق الأوسط. كما نشيد بجهود أصحاب المصلحة الآخرين المعنيين بتلك العملية الهامة، بما في ذلك وزير خارجية الولايات المتحدة جون كيري، والمجموعة الرباعية المعنية بالشرق الأوسط ومبادرة السلام العربية. وظلت ماليزيا دائما تؤمن بالحل القائم على وجود دولتين، على أساس حدود ٤ حزيران/يونيه ١٩٦٧، والقدس الشرقية عاصمة لفلسطين. ونناشد جميع الأطراف إبداء التراثة والصدق نحو بلوغ تلك الأهداف. ويجب إتباع الأقوال بالأفعال لإبراز الرغبة الحقيقية في تحقيق السلام.

مزعزة للاستقرار على المنطقة بأسرها. والحالة بالغة الخطورة وهي تزداد تدهورا كل يوم؛ ويموت العديد من الأشخاص من الجوع أو من عدم الحصول على الرعاية الصحية الأساسية والضرورية. ولا تزال الكنيسة الكاثوليكية ملتزمة ونشطة في صدارة تقديم المساعدة الإنسانية للناس بغض النظر عن دينهم أو انتمائهم العرقي، وبكل الوسائل المتاحة لنا. وفي ذلك الصدد، أود أن أشير إلى انه، في ١ أيلول/سبتمبر، دعا البابا فرانسيس إلى يوم للدعاء والصيام من أجل السلام العالمي، وعلى وجه الخصوص للسلام في سوريا.

ومن البداية، ما برح الشرق الأوسط مهدا لعقيدة المسيحيين الأسلاف، وعاش المسيحيون بسلام في تلك البلدان لقرون، بل لآلاف السنين. وهم باعتبارهم مواطنين في البلدان الخاصة بهم في الشرق الأوسط، يرغبون في الإسهام في مجتمعاتهم في الشرق الأوسط وفي الاستمرار باعتبارهم جزءا من المشهد الاجتماعي والسياسي والثقافي والديني للمنطقة والعمل من أجل الصالح العام للمجتمعات التي ينتمون لها انتماء كاملا، والسعي بشكل حثيث لتحقيق السلام والمصالحة والاسترشاد بالقيم التي يمكن أن تساعد المجتمع في إحراز التقدم صوب زيادة مراعاة العدالة وحقوق الإنسان والحريات الأساسية.

ولذلك السبب، يود وفد الكرسي الرسولي في هذه القاعة أن يثير مسألة نزوح المسيحيين المثير للانعاج من منطقة ميلادهم. وتستهدف القوى المتطرفة والرجعية، التي أدخلت إلى المنطقة نتيجة لعدم الاستقرار السياسي والتراعات، المسيحيين والمجموعات الأخرى التي تعاني من آثار أعمال العنف الأعمى التي يرتكبوها. ويعتبر المسيحيون أنفسهم مجبرين على الفرار حفاظا على النفس والبدن، مخلفين وراءهم تقاليد عمرها ٢٠٠٠ عام مرتبطة بثقافة المنطقة. ومن غير المقبول تكرار ما حدث في العراق حينما أدت أعمال العنف الطائفي إلى تقليص السكان المسيحيين بنسبة ٧٠ في المائة.

وبخصوص الجولان السوري المحتل، تواصل السلطة القائمة بالاحتلال العمل، مع الإفلات من العقاب، في تغيير الطابع العمراني للأرض وتكوينها الديمغرافي وهيكلها المؤسسي ومركزها القانوني. ويؤكد وفد بلدي مجددا اعتراضنا القوي على ما تقوم به إسرائيل من أعمال نهب وترجها من الاستغلال غير القانوني للأراضي المحتلة، بما في ذلك أعمال المسح الجيولوجي التي انتهت منها مؤخرا شركة تابعة للولايات المتحدة وإسرائيل لاستكشاف المخزون النفطي في النصف الجنوبي من الجولان السوري المحتل. وماليزيا تدعو إلى انسحاب إسرائيل الفوري والكامل من الجولان السوري المحتل، تمشيا مع القرارات ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) و ٤٩٧ (١٩٨١).

تخطط ماليزيا علما بال مناقشات التي جرت مؤخرا بشأن موعد وطرائق تنظيم مؤتمر المتابعة للاجتماع الذي عقده مجموعة العمل من أجل سوريا في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٢. ويعرب وفد بلدي عن دعمنا المتواصل للجهود الدؤوبة التي يبذلها الممثل الخاص المشترك الأخضر الإبراهيمي. وفي هذا الصدد، ندعو جميع الأطراف إلى العمل معا وإلى العمل من أجل التوصل إلى حل سياسي شامل للجميع وبقيادة سورية.

وبخصوص لبنان، فإن ماليزيا تعيد التأكيد على أن إسرائيل يجب أن تكف عن انتهاكاتها المستمرة وشبه اليومية للسيادة اللبنانية، جوا أو بحرا أو برا. ويجب على إسرائيل التنفيذ الكامل للقرار ١٧٠١ (٢٠٠٦) الذي يدعو إلى الوقف التام للأعمال العدائية والانسحاب الكامل للقوات الإسرائيلية من لبنان، مع الاحترام الكامل للخط الأزرق.

وختاما، بينما تحدث تطورات هامة في عملية السلام في الشرق الأوسط، يشهد مجلس الأمن حاليا أيضا فرصا أخرى لإحلال السلام في مناطق الصراع الأخرى. وفي نفس الوقت، تواصل أصوات الكراهية والجهل التحريض على العنف والقمع في المنطقة. ولا تزال ماليزيا تؤمن باتباع نهج معتدل لحل

ويرى التزام الجانب الفلسطيني بوضوح في الطريقة التي واصل بها الفلسطينيون تمهينة جو مفض إلى استمرار المفاوضات. ومع ذلك، لم يضاها ذلك الالتزام ممن هم في الجانب الآخر لطاولة المفاوضات. وأبدى أشقاؤنا وشقيقاتنا الفلسطينيون قدرا هائلا من الشجاعة والتضحية وهم يمشون في طريق المفاوضات المباشرة. ويقومون بذلك العمل وهم يعلمون جيدا مساندة التشجيع الطاغوي والدعم الذي تقدمه الدول الأعضاء لجهودهم الرامية إلى التعزيز الكامل لمصالحهم في إطار الأمم المتحدة وأجهزتها، بعد اعتماد قرار الجمعية العامة ١٩/٦٧.

ولكن بالرغم من ذلك، تواصل إسرائيل إعلان بناء مستوطنات غير قانونية جديدة في الأرض الفلسطينية المحتلة. وتدين ماليزيا بناء إسرائيل للمستوطنات غير القانونية في الأراضي الفلسطينية، بما في ذلك القدس. وتأخر تحقيق العدالة طويلا فيما يتعلق بذلك الانتهاك، وهو انتهاك يهدد بالتقويض الكامل لاحتمال التوصل إلى حل عادل ودائم.

وعلاوة على ذلك، تعبر ماليزيا مجددا عن قلقها البالغ إزاء تدنيس المستوطنين الإسرائيليين للأماكن المقدسة، بما في ذلك الهجمات التي وقعت مؤخرا على المسجد الأقصى. وقد زاد عنف المستوطنين أيضا بسبب موسم الزيتون، حيث يجري إحراق البساتين والمزارع المملوكة للفلسطينيين عن عمد أو سرقتها. ولا يزال الأسرى الفلسطينيون رهن احتجاز طال أمده، وذلك في انتهاك للقانون الإنساني الدولي.

ويطالب وفد بلدي أيضا بوضع حد فوري للحصار الإسرائيلي لغزة، ولا سيما في ضوء الحالة الإنسانية الخطيرة واحتياجات الأمن الغذائي للسكان. فأهالي غزة يُحرمون من سبل عيشهم من خلال العقاب الجماعي الذي تفرضه السلطة القائمة بالاحتلال، وهو عقاب غير إنساني وغير قانوني على السواء.

وذلك في انتهاك سافر لأحكام الميثاق ومبادئ القانون الدولي ومبدأ حل النزاعات بالطرق السلمية.

تحتل إسرائيل أراض عربية في فلسطين وسوريا ولبنان وقد قارب عمر هذا الاحتلال عمر هذه المنظمة الدولية نفسها. ولأكثر من نصف قرن من الزمن، ارتكبت الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة انتهاكات ممنهجة وموثقة للقانون الإنساني الدولي ولقانون حقوق الإنسان، انتهاكات وصلت فعلا إلى درجة جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية. أكثر من نصف قرن من حملات الاستيطان التي قوضت، باعتراف الجميع بما في ذلك داعمي إسرائيل، أي فرصة لإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة على أساس حدود عام ١٩٦٧ وإحلال السلام والأمن في المنطقة. أكثر من نصف قرن من التجاهل الإسرائيلي الكامل لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة باحتلالها للأراضي العربية. أكثر من نصف قرن من إرهاب الدولة الإسرائيلي والقوانين العنصرية وتدمير المقدسات الإسلامية والمسيحية وطرده السكان الفلسطينيين من بيوتهم إضافة إلى الاعتقال التعسفي والتعذيب، بما في ذلك بحق الأطفال والنساء. أكثر من نصف قرن من الدعم الأعمى الذي تقدمه دول نافذة بعينها من داخل هذا المجلس ومن خارجه لاستمرار سياسات الاحتلال الإسرائيلية في الأراضي العربية.

لدينا أرض محتلة ومواطنون سوريون رازحون تحت الاحتلال في الجولان السوري منذ ما يناهز النصف قرن. في الجولان السوري المحتل، تتواصل معاناة المواطنين السوريين، معاناة أغفلتها للأسف الأمانة العامة في إحاطتها اليوم مجددا. هناك في الجولان السوري المحتل، تستمر حملات الاستيطان الإسرائيلية أيضا ويتعرض السوريون لأبشع سياسات القمع والتمييز العنصري والاعتقال والتعذيب ولحرمانهم من مواردهم الطبيعية ومن حقهم في الدراسة، وفقا لمناهج التعليم الوطنية السورية ومن حقهم في حمل هوية وطنهم الأم، سوريا. المواطن السوري في الجولان المحتل، إذا رفض أن

الصراعات من أجل تضييق هوة الخلافات وإعادة الاستقرار إلى حياة الفلسطينيين والسوريين وغيرهما من الشعوب في الشرق الأوسط. ويجب علينا حشد الإرادة السياسية بصورة جماعية لوضع حد للمعاناة الحالية في تلك المناطق والالتزام بقضية وسطية، وهو ما يمكن أن يضمن تحقيق مكاسب أكبر مما لو كنا مقسمين بفعل الصراع.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل الجمهورية العربية السورية.

السيد الجعفري (الجمهورية العربية السورية): تطرقت بعض الوفود في بيانها اليوم إلى الوضع في بلادي، سوريا، بطريقة تضليلية واستفزازية وتشويهية، عن عمد، لواقع الأمور. وسأقت هذه الوفود عددا من الادعاءات والتهجمات الباطلة التي لا تصب إلا في خدمة مشروعها الداعم للإرهاب والتطرف في سوريا وفي المنطقة بشكل عام وفي خدمة إبعاد الانتباه عن جوهر البند الذي ينعقد المجلس في إطاره اليوم، ألا وهو، الحالة في الشرق الأوسط.

وانطلاقا من قناعتنا التي كررناها مرارا وتكرارا في هذا المجلس بأن الهدف الرئيسي الذي أنشئ من أجله بند الحالة في الشرق الأوسط هو حصرا مناقشة سبل إنهاء الاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية وليس مناقشة الأوضاع الداخلية في دول المنطقة، فإنني لن أرد في إطار هذا البند على وفود تلك الدول المعادية التي تدعم وتؤوي وتسليح وتدريب الإرهابيين وتسهل تسللهم إلى الداخل السوري عبر الحدود مع الدول المجاورة وتنشر التطرف والتخريب والإرهاب الأصولي الوهابي في بلادي، سوريا، وتعمل جاهدة على إفشال أي حل سلمي بقيادة سورية للأزمة. وأخص بالذكر هنا أنظمة الحكم في قطر والسعودية وتركيا وبعض الدول الغربية المعروفة التي تصر على قراءتها وتعاملها الخاطئين مع الواقع السوري،

يحمل الهوية الإسرائيلية، يُمنع من دخول المشافي إذا مرض. المواطن السوري في الجولان السوري المحتل ممنوع من أن يدرس باللغة العربية ووفقا لمناهج الدراسة الوطنية السورية. هذا غيضا من فيض.

هذه حقائق ثابتة وموثقة ويعرفها الجميع. وبما أن الكل هنا في هذه المنظمة يقول إنه ضد الاحتلال ويعمل على إنهائه، فلماذا فشلت الأمم المتحدة سياسيا وإنسانيا واقتصاديا وربما أخلاقيا في الاضطلاع بمسؤولياتها في إنهاء هذا الاحتلال الإسرائيلي؟ سؤال مفتوح. فعلا، يُحسب للأمم المتحدة، بما في ذلك هذا المجلس، نجاحها في اعتماد مئات القرارات بشأن إنهاء الاحتلال الإسرائيلي ولكن المحبط في الأمر أن أي من هذه القرارات لم يُطبق حتى الآن بما في ذلك القرار ٤٩٧ (١٩٨١) الخاص بإنهاء احتلال الجولان السوري. ولعل من المفيد أن أذكر هنا بأن القوانين بكافة أشكالها، بما في ذلك القانون الدولي قد وضعت لكي تطبق، وأن ميثاق الأمم المتحدة ومختلف الصكوك الدولية قد اعتمدت لكي تحترم وأن قرارات الأمم المتحدة قد اتخذت لكي تنفذ، هكذا علمونا ونحن نعلم بدورنا الدبلوماسيين الشباب الذين يأتون لهذه المنظمة الدولية لكي يتقنوا فن الدبلوماسية، ونحاول إقناعهم بأن قوانين هذه المنظمة الدولية يجب أن تحترم وتنفذ. ومن المفترض أن يتم ذلك بكل جدية ومثابرة، وأن يطبق على الجميع دون استثناء ولا أعتقد بأن أحدا من السادة ممثلي الدول الأعضاء الذين انضموا دولهم إلى هذه المنظمة لأهداف نبيلة، قد أتوا لمجرد اتخاذ قرارات تبقى حبرا على ورق. أو لمجرد الاستشهاد بتلك القرارات والقوانين في بياناتهم، أو لكي تطبق على البعض، من دون أن تطبق على البعض الآخر، وفقا لسياسة ما يسمى سياسة المعايير المزدوجة.

إن المفارقة العجيبة أيها السادة، أن إسرائيل قد أنشئت بقرار من هذه المنظمة الدولية، وبغض النظر عن ملاحظتنا على هذا القرار، فإن إسرائيل التي تدين بوجودها لقرار هذه المنظمة الدولية، لا تنفذ أي من قرارات هذه المنظمة عندما يتعلق الأمر بإنهاء احتلالها لأراض احتلتها إسرائيل، وهي أراض سورية وفلسطينية ولبنانية.

تقوم قوات الاحتلال الإسرائيلي بتقديم المساعدة للمجموعات الإرهابية في منطقة فصل القوات في الجولان السوري المحتل، من خلال نقل الإرهابيين الجرحى عبر خط الفصل إلى المستشفيات الإسرائيلية ليتم علاجهم هناك، ومن ثم إعادتهم إلى داخل الأراضي السورية عبر خط الفصل أيضا ليتابعوا أنشطتهم الإرهابية في تلك المنطقة الحساسة. ويجب الانتباه هنا جيدا إلى أن هذه المساعدة الإسرائيلية للإرهابيين لا تشكل انتهاكا فاضحا لاتفاق فصل القوات، ولولاية قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك، وللقانون الدولي فحسب، بل تعرض حياة قوات الأمم المتحدة العاملة هناك للخطر، وتقوض عمل هذه القوات، وهذا ما حصل بالضبط كما تذكرون عندما قامت تلك المجموعات الإرهابية في عدة مرات بخطف حفظة سلام تابعين للقوة، أو إطلاق النار عليهم، واستهداف مواقعهم. وقد قمنا بإبلاغ إدارة عمليات حفظ السلام بكل

هذه حقائق ثابتة وموثقة ويعرفها الجميع. وبما أن الكل هنا في هذه المنظمة يقول إنه ضد الاحتلال ويعمل على إنهائه، فلماذا فشلت الأمم المتحدة سياسيا وإنسانيا واقتصاديا وربما أخلاقيا في الاضطلاع بمسؤولياتها في إنهاء هذا الاحتلال الإسرائيلي؟ سؤال مفتوح. فعلا، يُحسب للأمم المتحدة، بما في ذلك هذا المجلس، نجاحها في اعتماد مئات القرارات بشأن إنهاء الاحتلال الإسرائيلي ولكن المحبط في الأمر أن أي من هذه القرارات لم يُطبق حتى الآن بما في ذلك القرار ٤٩٧ (١٩٨١) الخاص بإنهاء احتلال الجولان السوري. ولعل من المفيد أن أذكر هنا بأن القوانين بكافة أشكالها، بما في ذلك القانون الدولي قد وضعت لكي تطبق، وأن ميثاق الأمم المتحدة ومختلف الصكوك الدولية قد اعتمدت لكي تحترم وأن قرارات الأمم المتحدة قد اتخذت لكي تنفذ، هكذا علمونا ونحن نعلم بدورنا الدبلوماسيين الشباب الذين يأتون لهذه المنظمة الدولية لكي يتقنوا فن الدبلوماسية، ونحاول إقناعهم بأن قوانين هذه المنظمة الدولية يجب أن تحترم وتنفذ. ومن المفترض أن يتم ذلك بكل جدية ومثابرة، وأن يطبق على الجميع دون استثناء ولا أعتقد بأن أحدا من السادة ممثلي الدول الأعضاء الذين انضموا دولهم إلى هذه المنظمة لأهداف نبيلة، قد أتوا لمجرد اتخاذ قرارات تبقى حبرا على ورق. أو لمجرد الاستشهاد بتلك القرارات والقوانين في بياناتهم، أو لكي تطبق على البعض، من دون أن تطبق على البعض الآخر، وفقا لسياسة ما يسمى سياسة المعايير المزدوجة.

وهنا نسأل، طالما أن الأمم المتحدة لم تستطع بعد كل هذه السنين الطويلة إنهاء هذا الاحتلال الإسرائيلي لأراضيها المحتلة، وإرجاع الحقوق لأصحابها فما هو البديل في رأيكم

البيمنية من التسبب في حدوث أزمة حول الحرم الشريف. ونحن نعلم بأنه بوسع الحكومة الإسرائيلية القيام بذلك، ولا يمكنها أن تدعي عدم قدرتها على القيام بذلك، لأن الأخطار كبيرة للغاية. وإذا لم تقم باتخاذ تدابير وقائية، فلن تقوم تلك الجماعات بنسف المحادثات فحسب، ولكنها يمكن أيضا أن تطلق العنان لحدوث أزمة عالمية كبيرة وعارمة على نطاق لم يشهد له هذا القرن مثيلا حتى الآن.

وبالمثل، فإننا نطالب الحكومة الإسرائيلية بالكف عن الترسيم ونزع الملكية والمصادرة وإصدار الموافقات والإعلان عن أي نوع من أنواع النشاط الاستيطاني والقيام به في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وخاصة في القدس الشرقية. ولا يمكن لتلك الإجراءات أن تقوض المحادثات في نهاية المطاف فحسب، بل إنها تظل بالطبع غير قانونية بموجب القانون الدولي.

كما لاحظنا سابقا في المجلس، فإن موقف محكمة العدل الدولية بشأن هذه النقطة الأخيرة لا لبس فيه، كما هو موضح في الفقرة ٧٨ من فتاها التي أصدرتها عام ٢٠٠٤ (انظر A/ES-10/273). في الواقع، ذكرت المحكمة في الفقرات السابقة من الفتوى، فيما يخص القدس الشرقية، بشكل محدد بموقف مجلس الأمن. وأشارت المحكمة إلى أن القرار ٢٩٨ (١٩٧١) ينص على أن

”جميع الإجراءات التشريعية والإدارية التي اتخذتها إسرائيل لتغيير وضع مدينة القدس بما في ذلك مصادرة الأراضي والممتلكات، ونقل السكان، والتشريعات التي تستهدف ضم الجزء المحتل، هي غير صحيحة إجمالا ولا يمكن أن تغير ذلك الوضع“ (A/ES-10/273، الفقرة ٧٥).

(تكلم بالعربية)

التفاصيل المتعلقة بما أشرت إليه للتو، بما في ذلك مسألة خطيرة للغاية، ألا وهي مسألة تواطؤ الاستخبارات القطرية في حطف حفظة سلام تابعين للكتيبة الفلبينية في القوة، واقتيادهم إلى الأردن وطلبنا التحقيق في ذلك رسميا في بيان ألقته باسم حكومتنا في الجمعية العامة. ثم كررت ذلك عدة مرات في بيانات أخرى أمام هذا المجلس الموقر، إلا أن الغريب في الموضوع أننا لا نزال بعد مرور أشهر على تلك الحادثة، لا نزال بانتظار رد فعل إدارة عمليات حفظ السلام حتى هذه اللحظة، ولم يردنا حتى الآن أي رد لا من الأمانة العامة ولا من إدارة عمليات حفظ السلام. وكما يقول المثل ”رب ضارة نافعة“، حيث أن هذا التواطؤ الإسرائيلي القطري مع الإرهابيين الأصوليين الوهابيين التكفيريين الذين يعيثون فسادا في منطقة فصل القوات في الجولان، إنما يؤكد تماهي سياسات هذين الطرفين، وتكاملهما في التآمر على سلامة واستقرار سوريا وشعبها، وعلى سلامة قوات الأمم المتحدة نفسها.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل الأردن.

الأمير زيد رعد زيد الحسين (الأردن) (تكلم بالإنكليزية): إن المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية الجارية حاليا، تزيد من أمننا الجماعي في أن يؤدي إحلال السلام الشامل في نهاية المطاف، في غضون بضعة أشهر، إلى التوصل إلى تسوية على أقدس أرض بالنسبة للأديان التوحيدية الثلاثة، سلام يقوم على أساس دولتين، فلسطين وإسرائيل، تعيشان جنبا إلى جنب في سلام وأمن. وبينما يمضي الجانبان في طريقهما نحو تحقيق ذلك الهدف النبيل، بدعم استثنائي من جانب وزير الخارجية في الولايات المتحدة الأمريكية، سيحاول المفسدون التقليديون، بكل حماس وقوة، جلب الخراب لنا، وبعبارة أخرى إفساد ذلك.

إننا نحث الحكومة الإسرائيلية بشكل خاص، على بذل كل ما في وسعها لمنع الأجنحة المتطرفة لحركة الاستيطان

وفي هذا الصدد، أود أن أشدد على أنه لا يمكن أن يستمر الشعب الأردني في تحمل عبء ذلك التحدي الإقليمي والعالمي دون مساعدة دولية كافية.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل جمهورية فترويليا البوليفارية.

السيد مورينو زاباتا (جمهورية فترويليا البوليفارية) (تكلم بالإسبانية): فترويليا تؤيد البيان الذي أدلى به ممثل جمهورية إيران الإسلامية باسم حركة عدم الانحياز، ونقدر كذلك الإحاطة الإعلامية والتقارير اللذين قدمهما السيد جيفري فيلتمان، وكيل الأمين العام للشؤون السياسية.

إن حالة التراع على أرض الواقع في الشرق الأوسط لم تتغير. وتكرار البيانات التي أدلت بها معظم الدول أثناء المناقشة التي عقدها المجلس بشأن الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين، لا يمكن أن ينظر إليها على أنها مجرد كلمات. فالأمر يتعلق بتجديد الزخم واستمرار ضغط المجتمع الدولي من أجل إحلال سلام عادل وشامل ودائم في المنطقة. وهناك قرارات عديدة اتخذها المجلس منذ عام ١٩٤٧ بشأن قضية فلسطين، ولم تف دولة إسرائيل بأي منها.

والإفلات من العقوبة الذي تعمل به السلطة القائمة بالاحتلال يقوض القرارات التي تتخذها هذه الهيئة، ويجردها من أي سلطة يعتد بها أو سلطة أخلاقية لإصدار أحكام. وسجلها الإجرامي من الاعتبالات وعمليات التعذيب والاختفاء والفصل العنصري والتوقيف التعسفي، في جملة جرائم أخرى ترتكب ضد الشعب الفلسطيني، لا يزال يروع العالم.

وعلى الرغم من أي مفاوضات جارية، علينا أن نعي الحاجة إلى تهينة مناخ إيجابي، ولتهينة هذا المناخ، لا بد من وقف سياسة الاستيطان التي تمارسها إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال. وهذا شرط مسبق لا غنى عنه لعقد أي نوع من

بعد الحديث عن القضية الجوهرية في المنطقة، لا بد من التحدث عن الأزمة الأكثر دموية والأكثر مأساوية في العالم في الوقت الراهن، ألا وهي الأزمة السورية.

وأود هنا أن أكرر ما حذر منه جلالة الملك عبد الله الثاني بن الحسين في كلمته أمام الجمعية العامة مؤخراً (انظر A/68/PV.5) من أن تصاعد العنف في سوريا، واستغلال الانقسامات العرقية والدينية يمكن أن يقوض النهضة الإقليمية وأن يعرض الأمن العالمي للخطر.

ولمواجهة ذلك، يجب التحرك سريعاً للبدء في عملية الانتقال السياسي في سوريا لإنهاء العنف وإراقة الدماء وإنهاء أزمة اللاجئين وآثارها الكارثية على الدول المضيفة، وإزالة الأسلحة الكيميائية ومساءلة مرتكبي جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية، والحفاظ على وحدة سوريا وسلامة أراضيها، وإشراك جميع السوريين في بناء مستقبل وطنهم.

ولا داعي لإعادة طرح وشرح ما يعاني منه الأردن من أزمة اقتصادية جسيمة، تفاقمت بشكل كبير وعلى كل الأصعدة جراء استضافته لأعداد ضخمة من اللاجئين السوريين. فقد قام وفد بلادي بشرح الأزمة الأردنية بشكل مفصل من خلال الأرقام والإحصاءات في جلسة مغلقة لمجلس الأمن عقدت في ٣٠ نيسان/أبريل لإطلاع المجلس على تفاصيل هذه الأزمة. وتقدمنا خلال هذه الجلسة بطلب إلى المجلس للقيام بزيارة للأردن للوقوف على مدى خطورة الوضع وتداعياته الكارثية على الاقتصاد والأمن الوطني الأردني، معلقين آمالاً كبيرة على هذه الزيارة وما قد ينتج عنها من ردود فعل دولية إيجابية قد تنقذ الأردن، أو على الأقل تخفف من وطأة تفاقم أزمته الاقتصادية. ولكن، للأسف، حتى الآن، وبعد مرور ١٧٦ يوماً من عقد تلك الجلسة، لم يتلق الأردن من المجلس رداً رسمياً، سلباً أو إيجاباً. وكذلك، لم يتلق الأردن طوال تلك الفترة ما يعوضه عن كامل خسائره المادية الفادحة.

وانتهكات إسرائيل المتكررة لسيادة لبنان واحتلالها للجولان مصدر للقلق البالغ أيضاً. ومن المؤسف أنه، عوضاً عن تشجيع السلام ودعم الجهود الرامية إلى تهيئة مجال للحوار، كما يُزعم بالنسبة لـ "مؤتمر جنيف - ٢"، فإن بعض البلدان - التي تعمل من خارج المنطقة - تحرض الفصائل الأشد تطرفاً والعناصر الإرهابية في سوريا على مواصلة العنف. ولا يمكن حل النزاع الذي يتضرر منه الشعب السوري إلا من خلال الحوار السياسي والمفاوضات الدبلوماسية.

إن دعاة الحرب لا يريدون أن يحل السلام في سوريا. إنهم يسعون إلى تعزيز مصالحهم الجيوسياسية من خلال تغيير النظام. وهدفهم تدمير سوريا ورسم خريطة سياسية جديدة في الشرق الأوسط. وذلك يمكن المجموعات الإرهابية، كجبهة النصرة والقاعدة، التي تمثل قوى المعارضة المرتبطة بالحوادث الفظيعة، ومنها تدمير برج التجارة في هذه المدينة ذاتها، ذلك الحدث الذي اهتز له العالم أجمع. وتمويل أو تشجيع تلك المجموعات، التي تقضي على وجود كل من يخالفها الفكر، مسيحي أو مسلم أو يهودي، والتي تزرع الكراهية وقمع النساء، جريمة ضد الإنسانية وتهديد للسلام العالمي.

وفي هذا الصدد، فإن الحكومة الفترولية تأسف وتستنكر الأعمال الإرهابية التي ارتكبت مؤخراً في ضواحي دمشق، وراح ضحيتها ٣٠ شخصاً على أيدي المجموعات التي أشرت إليها آنفاً.

وفتريولا تشجع حلاً تفاوضياً للنزاع في سوريا، وتثني على حكومة سوريا لمبادراتها بالانضمام إلى اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين الأسلحة البكتريولوجية (البيولوجية) والتكسينية وتدمير تلك الأسلحة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل بوتسوانا.

المحادثات. وعلاوة على ذلك، فإن الحالة تبين بوضوح الوهن الذي أصاب جهود الوساطة بشكل متسارع، ليس جراء استخدام حق النقض لعرقلة تطبيق الجزاءات ضد إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، فحسب، فمن يتولى الوساطة شريك لحكومة إسرائيل، أيضاً.

وأعمال العدوان مستمرة من جانب المستوطنين ضد السكان الفلسطينيين، إلى جانب استمرار القيود ونقاط التفتيش القائمة على العزل والمستوطنات غير المشروعة. وهي تسف عملية السلام والمفاوضات، وتنتهك مبادئ ميثاق الأمم المتحدة والقانون الإنساني الدولي، وخصوصاً اتفاقية جنيف الرابعة. وفتريولا تؤكد أمام المجلس مرة أخرى أنه لا بد من معالجة هذه الحالة التي تقع في نطاق اختصاص هذه الهيئة الذي منحها إياه ميثاق الأمم المتحدة. ونحن نؤيد بقوة قيام دولة فلسطينية مستقلة وتتوفر لها مقومات البقاء ومتصلة الأراضي، وعاصمتها القدس الشرقية.

ودولة فلسطين أظهرت أنها ملتزمة بالاشتراك في المفاوضات بحسن نية، إلا أن العدوان الإسرائيلي المستمر ضد سيادتها وسلامتها الإقليمية، إلى جانب التهديدات المستمرة لصلاحية حل الدولتين تجعل السلام في المنطقة مستحيلاً. والاستفزازات والانتهاكات المتواصلة، كما يحدث في الحرم الشريف، وضد المقابر والكنائس والمساجد الفلسطينية، كلها عناصر تؤدي إلى انهيار المفاوضات. وإعلان حكومة إسرائيل عزمها على المضي قدماً في خطة الاستيطان في الأراضي الفلسطينية، وتشمل بناء ٣٠٠٠ مستوطنة غير قانونية، يشكل عملاً من أعمال العدوان يضعها تحت طائلة القانون الدولي أمام المجتمع الدولي. فجرائم الحرب كهذه، وأعمال إرهاب الدولة والانتهاكات المنهجة لحقوق الإنسان التي ترتكب ضد الفلسطينيين يجب أن تنظر أمام المحاكم الدولية.

وفي حين نرحب بالقرار ٢١١٨ (٢٠١٣) المتخذ مؤخراً والذي يدعو سوريا إلى القضاء على أسلحتها الكيميائية وتسليمها للأمم المتحدة، فإننا نحبذ صياغة أقوى تنص بشكل واضح على التدابير التي يتعين اتخاذها في حالة فشل نظام الأسد في الوفاء بالتزاماته. ومع ذلك، نذكر أن المجتمع الدولي بالأغلبية لمجرد اتخاذ القرار، وأن يبقى يقظاً وحازماً من أجل ضمان مساءلة جميع المسؤولين عن العديد من الفظائع التي حدثت في سوريا، بما في ذلك المحزنة التي وقعت في ٢١ آب/أغسطس، عن تلك الأفعال.

ويود وفد بلدي أن يكرر التأكيد على موقفه الذي يتفق مع مواقف ما يزيد على ٦٠ بلداً آخر، فيما يتعلق بإحالة المسألة السورية إلى المحكمة الجنائية الدولية. ولدنا إيماناً راسخاً بأن تلك الفظائع - مثل التي وقعت في ٢١ آب/أغسطس - تشكل تحدياً للبشرية وتتناقض مع الطبيعة الإنسانية. وينبغي التحقيق مع الذين كان لهم دور في تدبير تلك الجرائم وتنظيمها وتنفيذها، فضلاً عن محاكمتهم أمام محكمة دولية أخيرة.

وفيما يخص القضية الفلسطينية، ما تزال بوتسوانا ترى أنه لا بديل لحل الدولتين. ولا يمكننا المغالاة في التأكيد على أهمية التعايش بين إسرائيل وفلسطين جنباً إلى جنب بوصفهما دولتين ذاتي سيادة. ولن يعود ذلك بالفائدة على الشعبين الإسرائيلي والفلسطيني فحسب، بل يسهم أيضاً في ضمان الاستقرار الإقليمي ويوفر فرصاً جديدة للمنطقة بأسرها.

وعليه، فإن وفد بلدي يتشجع باستئناف المحادثات التي طال انتظارها بين الإسرائيليين والفلسطينيين في تموز/يوليه. ونرى أن المحادثات توفر فرصة ينبغي ألا نضيعها. وينبغي في الوقت ذاته أن يبرهن الإسرائيليون والفلسطينيون على إرادتهم ورغبتهم في تشكيل مصيرهم ومستقبلهم.

ونثني أيضاً على جميع الأشخاص الذين ما زالوا ملتزمين بعملية السلام، وعلى ممثلي المجموعة الرباعية ومجلس الأمن،

السيد نكولوي (بوتسوانا) (تكلم بالإنكليزية): يود وفدي أن يشكركم، سيدي الرئيس، على عقد هذه المناقشة الهامة. ونرحب بهذه الفرصة لمواصلة التفاعل مع المجلس بشأن المسائل المتعلقة بالسلام والأمن الدوليين.

ونعرب عن تقديرنا أيضاً للسيد فيلتمان، وكيل الأمين العام للشؤون السياسية، على إحاطته الإعلامية التي قدمها صباح اليوم.

مناقشة الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين، أصبحت من تقاليد هذا المجلس. والهدف من هذا الجهد إشراك المجتمع الدولي وتبادل الأفكار بشأن كيفية العمل معاً للإسهام في سلام الشرق الأوسط ورفاهته. ووفدي يواصل باهتمام شديد متابعة الأحداث الاجتماعية - الاقتصادية والسياسية في الشرق الأوسط، لا سيما الأحداث في سوريا وعملية السلام الإسرائيلية - الفلسطينية.

فيما يتعلق بالحالة في سوريا، يود وفدي أن يعرب عن دعمه المتواصل لشعب سوريا ويدعو إلى وضع حد لتلك الكارثة الإنسانية المروعة التي تعصف بشعب سوريا بالأسفل. وتقلقنا بشكل خاص محنة ملايين النساء والأطفال الذين شردوا بلا طعام أو مأوى أو رعاية طبية. وإذ نتكلم الآن، هناك حوالي ٦,٨ مليون سوري يحتاجون إلى مساعدة طبية عاجلة، وزهاء ٤,٢ مليون سوري ما زالوا مشردين داخلياً.

وقبل لنا إن ١,٧ مليون من اللاجئين السوريين قد تقطعت بهم السبل وتشتتوا في البلدان المجاورة، وإن نسبة ٥٠ في المائة منهم من الأطفال. ومن المؤسف للغاية أن يرغم السكان الذين ظلوا مقيمين في أراضي أجدادهم منذ زمن سحيق على الإقامة في مخيمات اللاجئين القائمة على أراضٍ أجنبية. ونهيب بالمجتمع الدولي فضلاً عن المنظمات الإنسانية في جميع أنحاء العالم للاستجابة لمحنة اللاجئين السوريين بشعور من العطف والرعاية.

حين إيجاد حل عادل ونهائي سيمثل دون شك، أحد المفاتيح الأساسية لتحقيق الاستقرار والسلام الشامل بالمنطقة.

ومن هذا المنطلق، وإيماناً منها بأنه ليس هنالك بديل عن السلام لتحقيق الاستقرار وفتح أفق جديد لشعوب المنطقة بأسرها، أعربت بلادي عن دعمها وتشجيعها الكاملين لاستئناف المحادثات المباشرة بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي برعاية الولايات المتحدة الأمريكية التي نشكر لها الجهود والمسعى التي بذلتها ولا تزال، من أجل تقريب وجهات النظر بين الطرفين. ونحن نتطلع إلى أن تتوج هذه المحادثات بالتوصل إلى حل شامل ودائم للقضية الفلسطينية. بمختلف أبعادها، يسمح وفق جدول زمني واضح ومحدد، بتمكين الشعب الفلسطيني من استرداد حقوقه وإقامة دولته المستقلة وذات السيادة على حدود سنة ١٩٦٧ وعاصمتها القدس الشرقية، ويمكن من تعايش سلمي بين جميع الأطراف بالمنطقة في سلم وأمن مستديمين.

إننا اليوم أمام فرصة تاريخية لتوفير شروط حل عادل ومتوازن وقابل للديمومة. وعلى جميع الأطراف تهيئة كافة الظروف والمهدات وبذل قصارى الجهد لعدم تفويتها، خاصة في ظل الظروف الحالية التي تشهدها منطقة الشرق الأوسط، والتي لم تعد تسمح بمزيد من الانتكاسات والخيبات. لكن وللأسف الشديد، فإن ما نسجله على الميدان من ممارسات ومواقف سلطات الاحتلال، وما يقوم به مسؤولوها من تصريحات غير بناءة، لا تعكس الوعي والجدية المطلوبين لتحقيق السلام المنشود، بقدر ما تمثل تهديداً جدياً للمفاوضات الجارية ولفرص التسوية بين الطرفين.

وفي هذا الإطار، تعبّر تونس عن قلقها إزاء استمرار أنشطة الاستيطان الإسرائيلية غير الشرعية في الأراضي الفلسطينية المحتلة بالضفة الغربية والقدس الشرقية والمناطق المتاخمة لها، والتي ازدادت وتيرتها بنسبة ٧٠ في المائة خلال

على جهودهم التي لا تكل من أجل التوصل إلى اختتام سلمي لعملية السلام الإسرائيلي - الفلسطيني. ويرى وفد بلدي أنه ينبغي زيادة الدعم الإقليمي والدولي المقدم لهذه العملية. وندعو الطرفين أيضاً إلى تهيئة مناخ من الثقة المتبادلة خلال المفاوضات في إطار الجهود الرامية إلى ضمان سلامة تلك المفاوضات، مخافة تقويضها.

وفي الختام، ترى بوتسوانا أن تحقيق الاستقرار والسلام في الشرق الأوسط لا يحقق الرخاء لشعوب المنطقة كلها فحسب، بل يمكن تلك الشعوب من الإسهام في تنمية منطقتها، وتنمية العالم أجمع أيضاً.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل تونس.

السيد بن سليمان (تونس) السيد الرئيس، أتقدم إليكم في مستهل هذه المداخلة بفائق عبارات التهنية لتوليكم رئاسة المجلس لهذا الشهر، وأتوجه إليكم بالشكر على الدعوة إلى عقد هذه المناقشة المفتوحة بشأن البند الفرعي من جدول الأعمال المعنون "الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين". وهي مناسبة متجددة لتدارس آخر التطورات بالمنطقة، وبالأساس القضية الفلسطينية. كما أتوجه بالشكر للسيد جيفري فيلتمان، وكيل الأمين العام للشؤون السياسية، على الإحاطة الإعلامية التي قدمها اليوم.

تظل القضية الفلسطينية، من منظور بلدي، إحدى القضايا المحورية والجوهرية بمنطقة الشرق الأوسط، خاصة في ظل التحولات والمستجدات التي تشهدها المنطقة، وفداحة التحديات التي تطرحها، وما يتطلبه ذلك من حلول عاجلة. ولذلك نؤكد على أن تبقى هذه القضية محورا أساسيا على جدول أعمال الأمم المتحدة وجميع أجهزتها، بما يستدعي اهتماما متواصلا وفعليا من قبل جميع الدول الأعضاء إلى

وإذ تجدد تونس دعمها لطموحات الشعب السوري في الحرية والكرامة والديمقراطية، فإنها تشدد على ضرورة التعجيل بالتوصل إلى حل سياسي ينهي هذه الأزمة التي بلغت مستويات لم تعد تحتل الانتظار، مع التأكيد على سيادة الشقيقة سوريا ووحدها الترابية وتماسك المجتمع السوري. ويؤكد بلدي، في هذا الإطار، على دعمه للتحركات الجارية من أجل عقد اجتماع جنيف الثاني بهدف التوصل إلى تسوية سياسية تحظى بدعم وموافقة الأطراف السورية المعنية بالسلام وتمكن من وضع حد لأكثر من سنتين من الصراع وما نجم عنه من تداعيات مأساوية في سوريا ودول الجوار.

كما تجدد تونس إدانتها الشديدة لاستخدام الأسلحة الكيميائية خلال الصراع في سوريا، والذي تعتبره فعلا إجراميا ضد الشعب السوري وضد الإنسانية جمعاء، وتضمن في هذا الإطار الاتفاق الأمريكي الروسي وقرار مجلس الأمن ٢١١٨ (٢٠١٣) بخصوص تدمير المخزون السوري من هذه الأسلحة التي تمثل خطرا على أمن واستقرار المنطقة، وعلى الأمن والسلم الدوليين. ونحن نتطلع إلى أن يمثل هذا التطور خطوة إيجابية للدفع نحو تحقيق تسوية سياسية للأزمة السورية وتفعيل جهود عقد المؤتمر المعني بجعل منطقة الشرق الأوسط منطقة خالية من الأسلحة النووية وجميع أسلحة الدمار الشامل في أقرب الآجال الممكنة خدمة للأمن والسلم وفي المنطقة والعالم.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل قبرغيزستان.

السيد قديروف (قبرغيزستان) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكركم، السيد الرئيس، على عقد هذه المناقشة الفصلية. كما أود أن أشكر وكيل الأمين العام للشؤون السياسية جيفري فيلتمان على إحاطته الإعلامية الشاملة.

أود أن أبدأ بتهنئة منظمة حظر الأسلحة الكيميائية على منحها مؤخرا جائزة نوبل للسلام لعام ٢٠١٣. يشكل هذا

النصف الأول من سنة ٢٠١٣، مقارنة بنفس الفترة من السنة الماضية، حسبما أكدته منظمة "السلام الآن" الإسرائيلية في آخر تقرير لها. وتدعو بلادي إلى وضع حد لهذه الممارسات التي تتفق المجموعة الدولية على أنها مخالفة لأحكام القانون الدولي ولقرارات الشرعية الدولية والمرجعيات الأساسية للعملية السلمية.

كما تندد تونس باعتداءات سلطات الاحتلال والمستوطنين الإسرائيليين على الفلسطينيين وممتلكاتهم ومصادرة أراضيهم ومزارعهم والتعدي على أبسط حقوقهم الأساسية، بمن في ذلك المعتقلون والأسرى. وهي ممارسات لا تختلف مكونات المجتمع الدولي على أنها تمثل تحديا واضحا لمبادئ حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي.

وتدين بلادي الاعتداءات على مدينة القدس وطمس معالمها الإسلامية والعربية والسعي لتغيير خصائصها الجغرافية والديمقراطية، بالإضافة إلى حملات الإساءة اليومية لدور العبادة الإسلامية والمسيحية، وخاصة المسجد الأقصى ورواده من الفلسطينيين. كما ندعو إلى ضرورة الرفع الكلي للحصار الخانق المفروض على قطاع غزة منذ سنة ٢٠٠٧، لوضع حد للتداعيات الاقتصادية الخطيرة والمأساوية التي نتجت عنه، والتي أصبح المواطنون الفلسطينيون في ظلها محرومين من أبسط وأدنى مقومات العيش الكريم، بما في ذلك النساء والأطفال.

وندعو في السياق نفسه إلى إنهاء احتلال إسرائيل للأراضي اللبنانية والسورية.

يعرب وفد بلادي عن عميق انشغاله لما آلت إليه الأوضاع بالشقيقة سوريا، في ظل تواصل أعمال القتل والتدمير والترهيب في أنحاء البلاد، والتداعيات الخطيرة المترتبة عن ذلك على سوريا ومستقبلها ومستقبل المنطقة بأسرها، لا سيما على المستوى الإنساني.

اعتمدهما رؤساء دول منظمة شنغهاي للتعاون ومنظمة معاهدة الأمن الجماعي، على التوالي، خلال مؤتمر القمة الرفيعي المستوى اللذين عقدا مؤخرا في بيشكيك، قيرغيزستان، وفي سوتشي، الاتحاد الروسي. وأعربت الدول الأعضاء في منظمة شنغهاي للتعاون ومنظمة معاهدة الأمن الجماعي عن دعمها لعقد مؤتمر جنيف الدولي الثاني من أجل إرساء أساس المصالحة والتطبيع في سوريا.

لا ينبغي للحالة في سوريا وحولها أن تصرف انتباهنا عن القضية الإسرائيلية - الفلسطينية. نحن نرحب ترحيبا حارا باستئناف المحادثات المباشرة بين إسرائيل وفلسطين، في أواخر تموز/يوليه. تكتسي محادثات السلام هذه التي تجري بوساطة الولايات المتحدة الأمريكية أهمية كبيرة بالنسبة للطرفين. وكما أبلغ منسق الأمم المتحدة الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط روبرت سيرى، عن حق، المجلس في ١٧ أيلول/سبتمبر (انظر S/PV.7032) فإنه سيكون من الضروري بذل جهود هامة ومستدامة من أجل اختتام المفاوضات بنجاح خلال مهلة الأشهر التسعة المحددة من أجل التوصل إلى تسوية شاملة.

ونرى أن من المهم مواصلة هذه العملية من أجل إيجاد السبل الكفيلة بتحقيق تسوية طويلة الأجل والتوصل إلى اتفاق ينص على التعايش بين دولتين تعيشان في سلام وأمن وفقا للمعايير التي سبق تحديدها وقبولها. ونحن نؤيد الجهود التي تبذلها حاليا الولايات المتحدة في هذا الصدد، بما في ذلك سلسلة المفاوضات الرفيعة المستوى التي أجراها رئيس الولايات المتحدة ووزير خارجيتها مع نظرائهما الفلسطينيين والإسرائيليين في أيلول/سبتمبر. وفي الوقت نفسه، فإننا نعرب عن بالغ القلق إزاء استمرار الأعمال غير المشروعة التي ترتكبها إسرائيل، مثل قتل الفلسطينيين الأبرياء، أنشطتها الاستيطانية في الضفة الغربية والقدس الشرقية، وعرقلة عمليات إيصال

التقدير المهم وحسن التوقيت شهادة على العمل الهام الذي تضطلع به المنظمة في جميع أنحاء العالم، ولا سيما في الجمهورية العربية السورية خلال العدة أسابيع الماضية. وفي هذا السياق، نود أن نعرب عن تأييدنا الكامل للقرار الذي اتخذته مجلس الأمن في ١١ تشرين الأول/أكتوبر وجرت الموافقة بموجبه على أول بعثة مشتركة من نوعها بين الأمم المتحدة ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية في سوريا وأنيط بها مهمة متعددة المراحل لتنفيذ القرار ٢١١٨ (٢٠١٣).

يثير الصراع المسلح المستمر في سوريا قلقا بالغالنا جميعا. ولا تزال محاولات المجتمع الدولي لتسوية الصراع واستعادة الاستقرار في ذلك البلد غير كافية. وتعرب قيرغيزستان مرة أخرى عن قلقها البالغ إزاء العدد الكبير من ضحايا الصراع المسلح والكارثة الإنسانية وزيادة تصاعد الأزمة. نحن ندعو كلا الجانبين إلى القيام على الفور بتنفيذ وقف لإطلاق النار وحل الأزمة بالطرق السلمية من خلال إجراء الحوار فيما بين جميع القوى السياسية في البلد في إطار وساطة الأمم المتحدة.

ونؤيد الاتفاق الأخير بشأن الأسلحة الكيميائية التي تمتلكها سوريا الذي تم التوصل إليه بين الولايات المتحدة وروسيا، والذي أقره مجلس الأمن في وقت لاحق. ونرحب بانضمام سوريا إلى اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتكديس واستخدام الأسلحة الكيميائية وتدمير تلك الأسلحة. إن قيرغيزستان مقتنعة اقتناعا راسخا بأنه ينبغي بذل مزيد من الجهود من جانب جميع الأطراف المعنية من أجل حل الأزمة مع الحفاظ على سيادة سوريا وسلامتها الإقليمية، بدون تدخل عسكري من الخارج.

إن الحاجة إلى تجنب التدخل الخارجي، ولا سيما بالقوة، دون إذن من مجلس الأمن، والدخول في حوار سياسي بناء على إعلان جنيف المؤرخ ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٢ (S/2012/522، المرفق)، تم الإعراب عنها في الإعلانين اللذين

المشرك المتمثل في إقامة دولة فلسطين المستقلة، وعاصمتها القدس الشرقية.

وفي هذا الصدد، نذكر باجتماع المجموعة الرباعية المعقود في نيويورك في ٢٧ أيلول/سبتمبر، الذي أحيطت علما خلاله بالتقدم المحرز في المفاوضات. وأعربت المجموعة الرباعية عن تقديرها للجهود التي تبذلها فلسطين وإسرائيل، وعن عزمها على تقديم الدعم الفعال إلى الطرفين للتوصل إلى اتفاق بشأن الوضع الدائم في غضون مهلة الأشهر التسعة المتفق عليها. ودعت المجموعة الرباعية أيضا جميع الأطراف إلى تهيئة الظروف المؤاتية لنجاح المفاوضات والامتناع عن الأعمال التي تقوض الثقة. وتؤيد إندونيسيا تماما موقف المجموعة الرباعية وتدعو إسرائيل على وجه الخصوص إلى الحفاظ على الظروف المفضية إلى مفاوضات مثمرة. يبين التاريخ أن هذا هو مصير بعض المحاولات السابقة للانخراط الناجح.

ونود أن نسترعي الانتباه بوجه خاص إلى استمرار بناء المستوطنات والجدار العازل، وهو ما يشكل عقبات كأداء أمام إحراز التقدم.

وبالمثل، ندين استمرار انتهاكات حقوق الإنسان للشعب الفلسطيني، بما في ذلك احتجاز آلاف الفلسطينيين لفترات طويلة، وإجلاء عائلات من أماكن إقامتها، والحصار المفروض على قطاع غزة الذي زاد من سوء الأوضاع الإنسانية المؤسفة للسكان.

ونلاحظ كذلك لجوء إسرائيل مؤخرا إلى إلغاء الزيارة التي كان من المفترض أن يقوم بها فريق منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) إلى مدينة القدس القديمة - كان الغرض منها تفحص حالة عدة مواقع من التراث الديني في المدينة - في تجاهل تام لمبدأ حسن النية في العلاقات الدولية.

وقد أعربت إندونيسيا باستمرار عن دعمها الثابت للحل القائم على دولتين، استنادا إلى الاقتناع بأن الشعب الفلسطيني

المعونة إلى من هم في حاجة إليها، وسوء معاملة السجناء، وعمليات الإخلاء القسري والاستخدام المفرط للقوة.

وفي الختام، أود أن أؤكد مجددا اقتناعنا القوي بأنه ينبغي للمجموعة الرباعية للشرق الأوسط، التي تتمتع بثقة المجتمع الدولي بأسره، أن تضطلع بدور أكثر فاعلية في عملية السلام من أجل مساعدة الطرفين على التوصل إلى تسوية نهائية وشاملة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل إندونيسيا.

السيد بيركايا (إندونيسيا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أبدأ بالانضمام إلى الممثلين الآخرين في توجيه الشكر لكم، السيد الرئيس، على عقد هذه المناقشة المفتوحة. كما نعرب عن تقديرنا للسيد جيفري فيلتمان، وكيل الأمين العام للشؤون السياسية، على إحاطته الإعلامية الشاملة.

كما يؤيد وفدي البيان الذي أدلى به ممثل جمهورية إيران الإسلامية بالنيابة عن حركة عدم الانحياز.

تعقد هذه الجلسة في وقت يسوده عدم اليقين المتواصل، لكنه مفعم أيضا بالأمال. ما دامت الصراعات في الشرق الأوسط باقية دون حل، لا بد لنا من أن نكون مفعمين بالأمل وعاقدين العزم على التوصل إلى حل.

بالنسبة لإندونيسيا، تكتسي قضية فلسطين دائما أهمية بالغة. ولا نزال ملتزمين التزاما راسخا بدعم قضية السيادة التي يسعى الفلسطينيون من أجل تحقيقها منذ أكثر من ٦٠ عاما، وبتحقيق السلام.

نحن نعتقد أن استئناف المفاوضات المباشرة بين فلسطين وإسرائيل، في تموز/يوليه الماضي، تطور مشجع. ويجدوننا ويطيد الأمل في أن تؤدي المفاوضات بالطرفين إلى تحقيق الهدف

السيد لورينتي سوليز (دولة بوليفيا المتعددة القوميات) (تكلم بالإسبانية): بادئ ذي بدء، أريد أن أشيد بكم، السيد الرئيس، على رئاستكم لمجلس الأمن.

تخاطب بوليفيا المجلس مرة أخرى لتدين بشدة استمرار إسرائيل في احتلالها العسكري للأرض الفلسطينية، من خلال انتهاكاتها للقانون الدولي، وارتكاب الجرائم ضد الإنسانية، وانتهاكات قرارات الأمم المتحدة.

وتعتقد حكومة دولة بوليفيا المتعددة القوميات أن الشعب الفلسطيني له الحق المطلق في تقرير مصيره بحرية، وفقا لميثاق الأمم المتحدة. وفي هذا السياق، نحث الأمين العام ومجلس الأمن، وفقا للولايات المنصوص عليها في الميثاق والإعلان العالمي لحقوق الإنسان، على السعي إلى تحقيق حل عادل ودائم وسلمي بغية كفالة مستقبل من الرخاء والتقدم، مثلما تدعو إليه الجمعية العامة.

ونكرر موقفنا بأن إيجاد حل دائم لقضية فلسطين لن يتحقق إلا من خلال إنهاء الاحتلال الذي بدأ عام ١٩٦٧، وإنشاء دولة فلسطين المستقلة استنادا إلى حدود ما قبل عام ١٩٦٧، وتكون القدس الشرقية عاصمة لها، والتوصل إلى حل عادل ومتفق عليه لمشكلة اللاجئين الفلسطينيين بناء على قرارات الجمعية العامة ذات الصلة. كما ندعو إسرائيل إلى الامتثال للفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، واحترام حقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف، وحق جميع دول المنطقة في العيش بسلام داخل حدود آمنة ومعترف بها دوليا.

ومن المستحيل أن نتجاهل العواقب المباشرة وغير المباشرة المنذرة بالخطر نتيجة سياسة الإغلاق الإسرائيلية في الضفة الغربية، والانتهاكات التي ترتكبها بحق قطاع غزة. فوفقا لتقرير اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، الصادر في ٧ تشرين الأول/أكتوبر، (انظر A/68/35)، لا تزال القيود التي تفرضها إسرائيل في شكل

له الحق غير القابل للتصرف في أن تكون لديه دولته. علاوة على ذلك، إن إنشاء دولة فلسطين المستقلة، ذات الحقوق والمسؤوليات المتساوية مع تلك في الدول الأخرى، سوف يسهم في تحقيق السلام العادل والدائم والشامل في الشرق الأوسط. لذلك، تغتنم إندونيسيا هذه الفرصة لتجدد دعوتها مجلس الأمن إلى اتخاذ الخطوات التي ترغب إسرائيل على وقف أعمالها غير المشروعة في الأرض الفلسطينية المحتلة، ومعاملة فلسطين كشريك مساو لها ومحترم أثناء عملية التفاوض. ونحن لا نزال مقتنعين بأن السلام القائم على أساس حدود عام ١٩٦٧، مع القدس الشرقية عاصمة لدولة فلسطين، يشكل عنصرا هاما في أي اتفاق قد يتم التوصل إليه نتيجة المفاوضات.

أود الآن أن أنتقل إلى مسألة سوريا. إندونيسيا ما زالت قلقة جدا إزاء الصراع الدائر في سوريا، وتأثيره على الشعب السوري. فموت آلاف الناس، والتدمير الواسع النطاق للممتلكات، يقتضيان أن تكف جميع الأطراف فورا عن أعمال العنف والأعمال العدائية. ومن الأهمية القصوى أيضا. يمكن أن تتمسك جميع أطراف الصراع بحقوق الإنسان الدولية والقانون الإنساني الدولي، وتكفل وصول المساعدات الإنسانية إلى المحتاجين إليها دون قيود وعلى نحو آمن.

وترى إندونيسيا أن استجابة سوريا المواتية بشأن حماية أسلحتها الكيميائية وتدميرها في نهاية المطاف، كما يدعو إليه القرار ٢١١٨ (٢٠١٣)، تشكل خطوة هامة إلى الأمام، وتمثل أيضا فرصة لتجديد الجهود الرامية إلى إيجاد حل سلمي للصراع. وبناء على ذلك، نحث إندونيسيا مرة أخرى المجتمع الدولي على تعميق التزامه بتعزيز العملية السياسية الشاملة التي تتضمن رغبات جميع السوريين.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل دولة بوليفيا المتعددة القوميات.

والمساجد الفلسطينية التي تقع في الأرض الفلسطينية المحتلة، لأن هذه الإساءات يمكنها أن تؤدي إلى عواقب وخيمة تؤثر على المنطقة بأسرها، والمجتمع الدولي بنطاقه الأوسع.

وأذكر أنه قبل بضعة أشهر، قام ممثل فلسطيني بإبلاغ ممثلين آخرين أنه ليس هناك مشكلة في اتخاذ قرارات ضد إسرائيل، نظرا لأن الغبار سيعلوها في إحدى خزائن ملفات الأمم المتحدة. ونعتقد أنه لا بد من أن تشير الأمم المتحدة ويشير المجلس بوضوح إلى أن جرائم إسرائيل لا يمكن ولا ينبغي أن تمضي دون عقاب.

ويجدو بوليفيا الأمل، بطبيعة الحال، في احتمال أن تؤدي محادثات السلام في نهاية المطاف إلى تحقيق الأهداف التي يشهد إليها توفيق الشعب الفلسطيني والمجتمع الدولي. ولكن يجب ألا نسمح لهذه المناقشات بأن تصبح أسلوبا للمماطلة، بغية دعم الجرائم التي ترتكب ضد الشعب الفلسطيني.

وأخيرا، فيما يتعلق بالحالة في الجمهورية العربية السورية، تدعم بوليفيا بالطبع المشكلة التي يجري حلها في سياق المفاوضات، في ظل الاحترام الكامل للقانون الدولي وتجنب أي عمل انفرادي ينتهك ذلك القانون.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل إكوادور.

السيد لاسو ميندوزا (إكوادور) (تكلم بالإسبانية): أود أن أبدأ بتوجيه الشكر لكم، السيد الرئيس، على فتح باب أمام تبادل وجهات النظر بشأن الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك، بطبيعة الحال، قضية فلسطين.

لا تزال قضية فلسطين تشكل مصدر قلق للجميع تقريبا. وبالرغم من استئناف الحوار والمفاوضات مؤخرا على أساس قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، ومبادئ مدريد، ومبادرة السلام العربية وخريطة الطريق للمجموعة الرباعية، واصلت

حصار على تحركات الأشخاص والبضائع منذ عام ٢٠٠٧، تقوض حياة ١,٧ مليون فلسطيني.

إن المجتمع الدولي يتحمل المسؤولية عن كفالة إجراء التحقيقات ذات الصلة بآلاف الفلسطينيين القابعين في السجون الإسرائيلية ومراكز الاحتجاز بسبب ما يفوق ٢٩٥١ عملية اعتقال واحتجاز جرى تنفيذها في الفترة من ٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢ إلى ٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣. فلقد تم اعتقال ما لا يقل عن ٣٥٨٣ فلسطينيا، بمن فيهم نساء وأطفال، خلال تلك الفترة وحدها. ويشير تقرير نشرته منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) في آذار/مارس إلى أن إساءة معاملة الأطفال الفلسطينيين القابعين لدى نظام الاحتجاز العسكري الإسرائيلي تبدو واسعة النطاق ومنهجية ومؤسسية.

ولا يسعنا إلا أن نذكر أيضا أنه في آب/أغسطس، أفاد المكتب المركزي الفلسطيني للإحصاءات بأنه في عام ٢٠١٢، كثفت إسرائيل أنشطتها الاستيطانية غير القانونية في الضفة الغربية، بما في ذلك القدس الشرقية، نظرا لأن عدد المستوطنين في ١٤٤ مستوطنة في الضفة الغربية بلغ ٣٥٤٦ ٥٦ مستوطنا في عام ٢٠١٢ مما يمثل زيادة قدرها ٧٦٥ ٢٤ مستوطنا بالمقارنة مع عام ٢٠١١.

وفي ١٨ تشرين الأول/أكتوبر، وزّع رئيس المجلس رسالة من سفير دولة فلسطين ذات صفة المراقب لدى الأمم المتحدة دق فيها ناقوس الخطر إزاء الأنشطة الإسرائيلية غير القانونية في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك القدس الشرقية، التي تشكل أراضي دولة فلسطين. وفي هذا الصدد، تدعو حكومتنا إلى تضامن المجتمع الدولي بأسره في مواجهة استمرار الاستفزازات والاعتداءات التي تنفذها قوات الاحتلال الإسرائيلي ضد الشعب الفلسطيني. ونحن ندين بشكل خاص الهجمات والاعتداءات الموجهة ضد حرمة المقابر والكنائس

وأود أن أكرر التأكيد على التضامن الذي قدمته إكوادور للدولة الفلسطينية والشعب الفلسطيني يوم ٢٦ أيلول/سبتمبر خلال اجتماع وزراء خارجية حركة بلدان عدم الانحياز، بغية تحقيق قضيتهم العادلة من خلال ممارسة حقه غير القابل للتصرف في تقرير المصير والحرية في دولة فلسطينية مستقلة ضمن حدود عام ١٩٦٧ وعاصمتها القدس الشرقية. وفي الوقت نفسه، أود أن أعرب عن تضامننا مع البلدان الأخرى في المنطقة التي تعاني أيضا من الاحتلال العسكري الإسرائيلي، في عدم احترام كامل لحقوق شعوبها.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثلة قطر.

الشيخة آل ثاني (قطر): بداية أود أن أشكركم على عقد هذه الجلسة المفتوحة وإتاحة الفرصة لنا. وأشكر السيد فيلتمان على إحاطته الإعلامية صباح اليوم.

تظل القضية الفلسطينية هي القضية المركزية في الشرق الأوسط، ومصدر قلق للمنطقة وللمجتمع الدولي، إلى أن يتم التوصل إلى الحل العادل والمستدام الذي ينشده الجميع لها. ولهذا فإن دولة قطر قد عبرت عن الترحيب والدعم للمبادرات الدولية لإعادة تنشيط عملية السلام، على أساس المرجعيات المعروفة. وهذا ما أكدته مبادرة السلام العربية التي جددت القمة العربية المنعقدة في شهر آذار/مارس الماضي في الدوحة دعمها لها والسعي مع المجتمع الدولي لإنجاحها. واتخذت بشأنها الدول العربية خطوات عملية.

وكما شددنا في الماضي، نود أن نعيد التأكيد على أن نجاح أي مبادرات مرهون بدفع الجانبين إلى اتخاذ الإجراءات التي تدل على نية صادقة بتحقيق السلام. وفي هذا الصدد، نشير إلى إصرار الحكومة الإسرائيلية على اتخاذ مواقف أحادية الجانب بمواصلة الاستيطان، واستباق نتائج المفاوضات من خلال تغيير الطبيعة الديموغرافية للأرض الفلسطينية، لا سيما

السلطة القائمة بالاحتلال سلوكها التعسفي - وهي حالة تؤدي إلى زرع بذور عدم الثقة وعدم الاستقرار فيما يتعلق بعملية التفاوض الجارية.

ويؤدي السلوك الإسرائيلي الذي أشير إليه إلى ممارسات منهجية يحظرها القانون الدولي، بما في ذلك القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي وميثاق الأمم المتحدة نفسها. وأود أن أشير هنا، بشكل أكثر تحديدا، إلى الاحتلال غير القانوني للأراضي، والأنشطة الاستيطانية التي لا تتوقف، والحصار المفروض على قطاع غزة، وبناء الجدار العازل والاستفزازات المستمرة، والتحرّض على إثارة الصراعات والاشتباكات الدينية، والاستخدام المفرط للقوة ضد المدنيين الفلسطينيين من خلال الغارات العسكرية واعتقال المزيد من الفلسطينيين.

ويعتقد بلدي، إكوادور، أنه من المؤسف أن نرى كيف تمارس إسرائيل السيطرة العسكرية على شعب آخر. فهذا مثل كثير من عيوب الماضي الأخرى، التي لا نستطيع نسيانها، وينبغي ألا ننساها، لأننا نتعلم من أخطائنا التاريخية، وعلينا واجب أخلاقي يتمثل في عدم تكرارها.

وانطلاقا من ذلك، يجدر التساؤل: ما الذي تسعى إليه إسرائيل؟ نفترض أنها تبحث عن حل نهائي لتعزيز التعايش السلمي بين دولتها جنبا إلى جنب مع دولة فلسطينية، ولاستعادة العدالة، والكرامة والحقوق غير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني والإسهام في تحقيق السلام والأمن المنشودين في المنطقة بأسرها. أو ربما تسعى لمواصلة سياستها الأحادية والتعسفية التي تسبب المعاناة غير العادلة وتحرم الشعب الفلسطيني من حقوقه، في انتهاك صارخ للقانون الدولي، وفي تناقض تام مع الحس السليم وعلى نحو يبدد أمل الجنس البشري في مستقبل يتسم بالسلام والمصالحة.

السوري. وفي حين أن مجلس الأمن قد توصل إلى اتفاق بشأن اتخاذ قرار مجلس الأمن بشأن البرنامج الكيميائي السوري، إلا أن المجلس ما زال مطالبا باتخاذ إجراءات سريعة وفعالة، انطلاقا من مسؤولية المجلس التي حددها الميثاق، لحماية المدنيين في سوريا من بطش النظام السوري.

وفي الشأن الإنساني، أتى اتخاذ مجلس الأمن لبيانه الرئاسي (S/PRST/2013/15) كخطوة في سبيل تصدي المجتمع الدولي لهذه الأزمة الخطيرة. إلا أن الوضع الإنساني على الأرض يحتاج إلى خطوات أخرى عاجلة وحاسمة من مجلس الأمن، وكافة آليات الأمم المتحدة لحماية المدنيين في سوريا. فالمأساة الإنسانية التي يعيشها الملايين من الشعب السوري والأطفال الذين يموتون جوعا كما يعيشها أهالي المعظمية الآن لا تحتمل الانتظار، وتؤكد الحاجة الماسة لإصدار قرار مؤثر من قبل المجلس ينهي تلك المعاناة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثلة نيكاراغوا.

السيدة روبياليس دي شامورو (نيكاراغوا) (تكلمت بالاسبانية): يؤيد وفد بلدي البيان الذي أدلى به في وقت سابق ممثل جمهورية إيران الإسلامية بالنيابة عن حركة بلدان عدم الانحياز، وأود أن أشكركم، السيد الرئيس، ورئاسة أذربيجان على عقد هذه المناقشة بشأن الحالة في الشرق الأوسط، بما فيها قضية فلسطين.

ونعلم جميعا المتطلبات الأساسية لتهيئة الظروف اللازمة للمفاوضات التي تؤدي إلى نتائج ناجحة، ألا وهي: الإرادة السياسية، وحسن النية والشفافية. بيد أنه، في هذه الحالة - الحالة بين فلسطين وإسرائيل - بينما استؤنفت المفاوضات بين الطرفين، وعقدت ثماني جولات من المفاوضات، تواصل إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، إظهار افتقارها للإرادة السياسية، وسوء نيتها وانعدام الشفافية. في الواقع، كثفت إسرائيل من

تهويد القدس الشريف ومواصلة الحصار الجائر على قطاع غزة، واستمرار المعاناة الإنسانية لسكانها مما لا يهيئ المناخ المواتي لتحقيق تقدم في عملية السلام.

لقد أجمع المجتمع الدولي على الحاجة إلى تحقيق حل دائم للقضية الفلسطينية. يفضي إلى إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة ذات السيادة وعاصمتها القدس الشرقية وعلى أساس حدود ما قبل عام ١٩٦٧، والانسحاب الكامل من الأراضي العربية المحتلة، بما في ذلك الجولان السوري المحتل، وما تبقى من الأراضي اللبنانية المحتلة. ولذلك، فإن محاولات تهويد القدس تعد تهديدا حقيقيا لفرص إقامة السلام المستدام في المنطقة. ولا بد من التأكيد على أن القدس الشرقية عاصمة دولة فلسطين هي أرض محتلة، وأن جميع إجراءات سلطات الاحتلال الإسرائيلي باطلة ولاغية بموجب القانون الدولي. إن هذه الإجراءات تهدد بتصعيد خطير ينذر بإشعال صراع ديني تتحمل إسرائيل مسؤولية كاملة عنه لما يهدد به من انفجار الوضع في المنطقة.

إننا ندعو مجلس الأمن إلى التحرك لتحمل مسؤولياته في الحفاظ على مدينة القدس ومقدساتها الإسلامية والمسيحية، وحمايتها من التهديدات الإسرائيلية، ووقف الاعتداءات التي يتعرض لها رجال الدين المسيحيين والمسلمين والشخصيات الوطنية الفلسطينية في المدينة المقدسة، واتخاذ القرارات الكفيلة بردع إسرائيل تنفيذًا للقرارات الشرعية الدولية، والقانون الدولي، واتفاقيات جنيف ذات الصلة.

لقد وصلت الحالة في سوريا إلى مستوى كارثي. فالانتهاكات الخطيرة التي يمارسها النظام السوري تجاوزت كل الحدود وصولا إليها إلى استخدام أسلحة الدمار الشامل ضد شعبه. ونشير في هذا الشأن إلى قرار المجلس الوزاري لجامعة الدول العربية والبيان الصادر عن الاجتماع الوزاري لمنظمة التعاون الإسلامي، اللذين حملا مسؤولية تلك الجريمة للنظام

الاعتراف - نظرا لانعدام الإرادة السياسية لدى أحد الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن، الذي أطبق على الطموحات المشروعة للقضية الفلسطينية بحقه في النقض وبتهديداته - يتعين علينا، نحن المجتمع الدولي، أن نواصل دعمنا لجميع مبادرات الدولة الفلسطينية، لإقناع ذلك العضو الدائم بإعادة النظر وإزالة الظلم بصورة نهائية، وتحقيق السلام والأمن الدوليين أخيرا في الشرق الأوسط.

إن السلام في الشرق الأوسط لا يستلزم حل الصراع الإسرائيلي - الفلسطيني فحسب، بل يجب أن يشمل بالضرورة الحالة في جميع الأراضي العربية التي تحتلها إسرائيل أيضا، ولا سيما سوريا ولبنان. وبالإضافة إلى ذلك، يجب على إسرائيل أن توقف فوراً اعتداءاتها وممارساتها وسياساتها ضد السلامة الإقليمية والسيادة وحق تقرير المصير للشعوب والدول العربية في الشرق الأوسط. وينبغي تحقيق السلام بالحوار والتسوية السياسية. كما ينبغي أن تتواصل المفاوضات بين فلسطين وإسرائيل بإرادة طيبة وشفافية. وفي الوقت نفسه، إن مؤتمر جنيف الثاني هو السبيل الوحيد لتسوية النزاع السوري، بمشاركة جميع الأطراف المعنية.

ختاما، نودّ أن ندعو المجتمع الدولي إلى إعلان عام ٢٠١٤ سنة دولية للتضامن مع فلسطين، على أن تُتَّوَّج أخيرا بقبول دولة فلسطين عضوا كامل العضوية في الأمم المتحدة. وتؤكد نيكاراغوا مجددا تضامنها المطلق والكامل مع الشعب الفلسطيني في كفاحه من أجل الحرية وممارسة حقه غير القابل للتصرف في تقرير المصير، بما في ذلك حق اللاجئيين الفلسطينيين في العودة للعيش بسلام وحرية في دولتهم، وعاصمتها القدس الشرقية، على أساس حدود ما قبل عام ١٩٦٧، وبوجود دولتين، إسرائيل وفلسطين، تعيشان جنبا إلى جنب وفقا لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة.

سياستها لبناء المستوطنات، والحصار المفروض على قطاع غزة، وانتهائها كاتها المنهجية لأبسط الحقوق الأساسية للشعب الفلسطيني وتصعيد الهجمات في القدس الشرقية المحتلة ضد المساجد وضد حق الشعب الفلسطيني في حرية الدين والثقافة.

وتأسف نيكاراغوا لعدم التقدم منذ استئناف مفاوضات السلام مؤخرا، مما يثبت مجددا أن نوايا إسرائيل الحقيقية ليست موجّهة نحو تحقيق السلام، بل نحو فرض شروط للمفاوضات وكسب الوقت بغية تغيير التركيبة الديمغرافية والدينية لتلك الأراضي، في انتهاك خطير للقانون الدولي.

وإننا نغتنم أيضا الفرصة التي تتيحها هذه المناقشة لنؤكد تضامنا مع السجناء السياسيين الفلسطينيين المحتجزين في السجون الإسرائيلية حيث تسيء السلطات معاملتهم، مما يستتبع إضرابات عن الطعام ووفيات. ونطالب بالإفراج الفوري عن أكثر من ٥٠٠٠ فلسطيني في السجون. ونحث جميع المدافعين عن حقوق الإنسان على الانضمام إلينا في حملة عالمية من التضامن مع السجناء الفلسطينيين.

سنة بعد سنة وشهرا بعد شهر، يتعين علينا أن نواصل شجب وإدانة الاحتلال الإسرائيلي غير القانوني وسياساته التوسّعية، التي تواصل إعاقه عملية التفاوض من أجل حل سياسي وسلمي ودائم، على الرغم من جميع الجهود لتحقيق السلام.. وقد أصدرت منظمة "السلام الآن" المناهضة للاستيطان تقريرا يفيد أنه كانت هناك زيادة نسبتها ٧٠ في المائة في بناء المستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية المحتلة. ونحن نسأل المجلس، هل ينسجم هذا مع العملية السلمية والمفاوضات الجارية؟

والآن، أكثر من أي وقت مضى، وبعد موافقة الغالبية العظمى من المجتمع الدولي على القرار ١٩/٦٧، لا مناص لنا من الالتزام بإزالة الظلم التاريخي المرتكب ضد هذه الأمة الشقيقة. وعلى الرغم من حقيقة كوننا لم نستطع تحقيق هذا

تواصل إسرائيل المضيّ قُدماً بسياساتها الاستيطانية غير القانونية، التي تشكل حجر العثرة الرئيسي أمام التقدم. وبعد عشرين سنة على إنجاز اتفاقات أوسلو، ليست هناك أية مؤشرات إلى اتفاق نهائي يضمن قيام دولة فلسطين مستقلة، على حدود وقف إطلاق النار قبل عام ١٩٦٧ في الضفة الغربية وقطاع غزة والقدس الشرقية، تعيش بسلام إلى جانب دولة إسرائيل.

ومع أنّ المجتمع الدولي اعتاد على تكرير التزامه بمفهوم الحل القائم على وجود دولتين، فإن قيام إسرائيل ببناء جدار في الضفة الغربية وحولها، وتوسيع المستوطنات على أرض محتلة يجعل هذا الحل أقلّ جدوى. وحتى استئناف المحادثات في آب/أغسطس استُبق بإعلان الحكومة الإسرائيلية عن بناء نحو ٢٠٠٠ منزل جديد للمستوطنين في الضفة الغربية والقدس الشرقية. فالأنشطة الاستيطانية الإسرائيلية، وحصار قطاع غزة، والغارات الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية والاستفزازات الدائمة للعنف من جانب المستوطنين الإسرائيليين المتطرفين كلها توجج التوتر وتعزز الشكوك حيال التزام إسرائيل بحل قائم على وجود دولتين.

ولا يمكن إنكار أنّ السبب الجذري للتراع هو الاحتلال؛ فيجب أن ينتهي، وخير البرّ عاجله. والمستوطنات تهديد وجودي لقابلية لبقاء الدولة الفلسطينية المستقبلية. إنها مخالفة للقانون الدولي وخرطة الطريق، لذا يجب أن تتوقف. وإذا أريد تحقيق السلام في الشرق الأوسط، يجب أن نرغم إسرائيل على وقف المزيد من المستوطنات غير القانونية، وتفكيك القائمة منها عملاً بالتزاماتها وفقاً للمادة ٤٩ من اتفاقية جنيف الرابعة، وهدم جدران الفصل العنصري - وخير البرّ عاجله. وفي ذلك السياق، نرى أن العمل الذي قام به مؤخراً الاتحاد الأوروبي خطوة في الاتجاه الصحيح.

على الرغم من أن وزير خارجية الولايات المتحدة جون كيري قد استثمر الكثير من رأس المال السياسي والوقت في إقناع الجانبين باستئناف المحادثات، سيكون من الضروري

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل بنغلاديش.

السيد مؤمن (بنغلاديش) (تكلم بالإنكليزية): إننا نشارك بين الحين والآخر في مناقشات مفتوحة في مجلس الأمن، بغية إعادة النظر في حكاية المعاناة والتكرّر الطويلين للشعب الفلسطيني. لقد أخضع الفلسطينيون لنظام قمع لم يسبق له مثيل في أي مكان على الأرض. فلا أمن لديهم في بيوتهم؛ فقد جُرفت منازلهم، وصودرت أراضيهم، وأتلفت أشجارهم وثمارهم، وطُرد سكانهم، وأقفلت طرقهم وقُسمت مناطقهم المجاورة وسُدّت حدودهم بالجدران. ونتيجة لهذه السياسة المنهجية من القمع، تراجعت نوعية حياة الفلسطينيين في جميع أنحاء الأراضي المحتلة إلى مستوى الكفاف. ومن المؤسف أنّ كل ذلك يحدث على مرآى مجتمع دولي ملتزم بالتمسك بالكرامة الإنسانية وحقوق الإنسان، فضلاً عن الحقوق في تقرير المصير والتحرر من القمع والتعذيب. إنّ ذلك يحدث بسبب فقدان أيّ إجراء حازم.

وعلى الرغم من الاحتجاج العالمي وفتوى محكمة العدل الدولية ضد جدار الفصل العنصري (انظر A/ES-10/273)، تمضي إسرائيل في بناء جدران الفصل في الضفة الغربية، التي تُقسّم المجتمعات المحلية وتعزلها، وتدمّر سبل العيش وتمنع الآلاف من الوصول إلى أعمالهم وأسرتهم وأسواقهم ومدارسهم ومستشفياتهم. ومناشدات المجتمع الدولي لتحسين الظروف المعيشية المتدهورة على الإطلاق للشعب الفلسطيني تذهب سدى. وإننا نشارك المجتمع الدولي شواغله بشأن استمرار إسرائيل في سياساتها وممارساتها غير القانونية وغير الأخلاقية وغير المنصفة التي تُعيق العملية السلمية وبناء الثقة.

وحين استؤنفت المفاوضات المتوقفة في ١٤ آب/أغسطس من هذا العام، في ظل وساطة الولايات المتحدة، أبصرنا بارقة أمل. ومع مرور الوقت، بدأ ذلك الشعور بالتفاؤل يخفت، بينما

دولة فلسطين المستقلة والمتصلة الأراضي، والقادرة على البقاء استناداً إلى حدود عام ١٩٦٧، والقدس الشرقية عاصمة لها، وتعيش جنباً إلى جنب مع إسرائيل في سلام ووثام. إن تحقيق ذلك الهدف سيرفع الظلم التاريخي الذي وقع على الفلسطينيين وسيساهم مساهمة كبيرة في تحقيق السلام والاستقرار الدائمين في الشرق الأوسط.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن إلى ممثل النرويج.

السيد بيدرسون (النرويج) (تكلم بالإنكليزية): ترحب النرويج بالقرار ٢١١٨ (٢٠١٣) بوصفه معلماً هاماً في الجهود الرامية إلى معالجة مسألة الأسلحة الكيميائية في سوريا. من الضروري العمل وفي الوقت المناسب على إزالة مخزونات المواد الكيميائية في سوريا والقضاء على الخطر الصادر عن أي شخص يُقدم على استخدام تلك الأسلحة المروعة في سوريا. ومع ذلك، نعرف أن ذلك التحول في مسار الأحداث لن ينهي الحرب في سوريا. لذلك ينبغي أن يكون القرار ٢١١٨ (٢٠١٣) نقطة انطلاق نحو وقف إراقة الدماء في ذلك البلد، وإيجاد حل سياسي للتزاع، إذ لا يوجد حل عسكري له.

تحض النرويج الأطراف على المشاركة في مؤتمر جنيف الثاني المخطط لعقده. وينبغي أن يقوم المؤتمر على الإطار الذي أنشئ بالفعل بموجب مؤتمر جنيف الأول. يجب أن يتمثل الهدف في التوصل إلى اتفاق على تشكيل هيئة انتقالية يمكنها أن تعمل على الإعداد لانتخابات حرة ودستور ديمقراطي. وهذه الهيئة يمكنها تمهيد الطريق أمام سوريا شمولية وديمقراطية حقاً، وأن تضمن احترام سيادة سوريا وسلامة أراضيها.

وفي الوقت نفسه، علينا ألا ننسى معاناة ملايين الضحايا، والحاجة الملحة إلى وصول المساعدات الإنسانية بشكل كامل وفوري، ومن دون قيود ومن دون عوائق. يوجد اليوم أكثر من مليوني شخص لا يتيسر لهم الحصول على المساعدة

ممارسة الضغط الدولي المستدام لحمل إسرائيل على قبول حل يركز على أساس المعايير المترسخة في قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، ومبادئ مدريد، ومبادرة السلام العربية وخطوة الطريق التي وضعتها المجموعة الرباعية. ونحض أيضاً الأمم المتحدة على القيام بدورها المناسب لحل هذه الأزمة التي طال أمدها. ومجلس الأمن بوجه الخصوص لا يمكنه التنصل من دوره، لا سيما وأن قراراته التي اتخذها على مر الزمن بشأن هذه المسألة ما برحت حراً على ورق.

لقد عانى الإسرائيليون في الماضي وهم يعرفون أكثر من أي شعب آخر بأنه لا يمكن حرمان أي أمة إلى الأبد من تطلعاتها. حتى الفراعنة الأقياء لم يتمكنوا من كبح تلك التطلعات، وإنشاء دولة إسرائيل دليل على أنه يمكن الوفاء بهذه التطلعات. لذلك، هل لنا أن نتوقع من القيادة الإسرائيلية أن تتأمل في تاريخها الخاص وتيسر التوصل إلى حل الدولتين؟ يحذوني الأمل في ذلك، لأننا شهدنا نتائج إيجابية في الآونة الأخيرة، من قبيل النتائج المتعلقة بجنوب السودان وتيمور - ليشتي. فقد حصلت كل منهما على سيادتها واستقلالها وتعيشان الآن في سلام ووثام بوصفهما عضوين متساويين في المجتمع الدولي. فلتتبع إسرائيل وفلسطين نفس المسار.

إن التزاع الفلسطيني الإسرائيلي ما انفك منذ أمد بعيد عنصراً حفاضاً رئيسياً على عدم الاستقرار والاضطراب في الشرق الأوسط، وينفخ في نار العنف والتطرف لتأجيجها في المنطقة، فضلاً عن العالم الأوسع نطاقاً. وتقع على عاتق مجلس الأمن مسؤولية، منصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة، عن ضمان السلم والاستقرار بتصديه لجدور أسباب الصراع الذي طال أمده، والتفاوض على إيجاد حل عادل له. في ٢٦ أيلول/سبتمبر وفي الاجتماع الأخير للجنة فلسطين التابعة لحركة عدم الانحياز، جدد وزير خارجية بنغلاديش التزامنا بتحقيق التطلعات المشروعة والثابتة للشعب الفلسطيني من أجل إقامة

بالروح الإيجابية التي سادت الاجتماع الذي عُقد في نيويورك في ٢٥ أيلول/سبتمبر. وهناك حاجة ماسة إلى تقديم مساهمات إضافية لميزانية السلطة الفلسطينية. وخلص الاجتماع إلى نتيجة مفادها أن الأمر يقتضي تقديم مساهمة بمبلغ ٣٥٠ مليون دولار هذا العام. وناشد الاجتماع أيضاً تقديم دعم إضافي من جانب الدول العربية السخية لخفض الدين المحلي الفلسطيني. من المتوقع أن تعمل الحكومة الفلسطينية على زيادة موائمة نفقاتها مع مواردها. ومن المتوقع أن تعمل الحكومة الإسرائيلية على رفع القيود المفروضة على تنمية القطاع الخاص في الاقتصاد الفلسطيني. ومن المتوقع من الحكومتين التعاون من أجل زيادة تحسين بيئة الأعمال التجارية، والتجارة، والتنمية، وتحصيل الضرائب والرسوم وتحويلها.

مع تجدد الأمل في إيجاد حل سياسي للتراع، توافق الجهات المانحة على البقاء ملتزمة ببرنامج بناء الدولة، بينما المفاوضات جارية. وبوصفنا جهات مانحة يجدر بنا الآن أن نفي بوعدنا. وفي الوقت نفسه، تدعو الجهات المانحة الأطراف إلى القيام بدورها. الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل ناميبيا.

السيد إمفولا (ناميبيا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكركم يا سيادة الرئيس على تنظيم هذه المناقشة الهامة جداً والتي تتيح فرصة لجميع أعضاء الأمم المتحدة للمساهمة في المداورات الهامة جداً بشأن الحالة في منطقة الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين. وبالمثل نشكر وكيل الأمين العام للشؤون السياسية على إحاطته الإعلامية الشاملة عن الحالة في الشرق الأوسط.

يؤيد وفدي البيان الذي أدلى به ممثل جمهورية إيران الإسلامية بالنيابة عن حركة عدم الانحياز.

الإنسانية وهذا أمر غير مقبول. نناشد مجلس الأمن التأكيد من التنفيذ الكامل للبيان الرئاسي الصادر في ٢ تشرين الأول/أكتوبر (S/PRST/2013/15).

ما انفكت النرويج مصممة على دعمها للمفاوضات الجارية نحو التوصل إلى اتفاق الوضع النهائي بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية. إن ما تحلت به من شجاعة القيادة العليا في كلا الجانبين أمرٌ جديرٌ بالثناء حقاً. ومما يثلج الصدر أن المحادثات مستمرة، وعامل الوقت هنا ذو أهمية حاسمة. نحض جميع الأطراف على اغتنام الفرصة المتاحة، والاتفاق على إيجاد حل ضمن المعايير الواردة في قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة واتفاقات أوسلو والاتفاقات الموقعة فيما بعد.

بطبيعة الحال، نفهم أن التوصل إلى أي اتفاق ينطوي على تنازلات مؤلمة واتخاذ قرارات صعبة من قبل الجانبين. بيد أن التوصل إلى اتفاق الآن يصب في مصلحة الشعب الفلسطيني. وربما تلك هي الفرصة الأخيرة التي تتاح منذ وقت طويل للشعب الفلسطيني لتحقيق تطلعاته الوطنية. فالتوصل إلى اتفاق الآن يصب أيضاً في مصلحة إسرائيل. ولا يمكن أن يتحقق توسيعاً في دائرة الاعتراف بحق إسرائيل في الوجود إلا بإهاء الاحتلال. ولا يمكن أن تتوفر لدولة إسرائيل حدود آمنة ومعترف بها دولياً إلا بإقامة دولة فلسطينية ذات سيادة، وفقاً للمبادئ المتمثلة في رؤية قيام دولتين تعيشان في سلام.

يساور النرويج قلق إزاء أي أحداث خارجية تهدد بتقويض المحادثات. إننا ندين كل استخدام للعنف. وندعو إلى ضبط النفس حيال الأعمال الانفرادية التي تحدث على أرض الواقع. ويجب وقف أنشطة الاستيطان وعلى جميع الأطراف أن تمتنع عن الاستفزازات وتواصل السير على نفس السبيل.

إن النرويج بصفتها رئيسة لفريق التنسيق بين الجهات المانحة، ولجنة الاتصال المخصصة لتنسيق المساعدة الدولية المقدمة إلى الفلسطينيين، تدعو المانحين إلى مواصلة التحلي

غير القابل للتصرف في تقرير المصير وإنشاء دولة فلسطين المستقلة وذات السيادة، وعاصمتها القدس الشرقية.

وفي هذا السياق، ترحب ناميبيا بإعادة تنشيط الفريق العامل التابع للجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، المكلف بولاية إقامة وتعزيز تعاون اللجنة مع منظمات المجتمع المدني، وتتعهد ناميبيا بدعم جهود اللجنة في حشد المجتمع الدولي لتسهيل استيفاء حقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف. ولا يمكن إحراز تقدم حقيقي ودائم نحو تحقيق حرية فلسطين إلا بتنفيذ جميع قرارات الأمم المتحدة الهامة المتعلقة بالتسوية السلمية لقضية فلسطين.

ومع أننا نرحب بالمفاوضات المباشرة بين الفلسطينيين والإسرائيليين بعد الجهود الدولية المكثفة، فإن ناميبيا ترى انه لا يمكن تحقيق السلام في الشرق الأوسط إلا بالتصدي لاحتلال إسرائيل غير القانوني للأرض الفلسطينية. ولذلك ينتظرنا قدر كبير من العمل في تمهيد الطريق لإنشاء الدولة الفلسطينية، وإنهاء النزاع وإحلال السلام الدائم والأمن للفلسطينيين والإسرائيليين على السواء.

وأود أن أؤكد مجدداً على دعم ناميبيا القوي لعملية السلام الجارية. وناشد كلا الطرفين إلزام نفسيهما واغتنام هذه الفرصة والتقيد باتفاقاتهما السابقة والتزامهما نحو إرساء السلام الدائم بين إسرائيل وفلسطين، وشعبيهما يعيشان جنباً إلى جنب، داخل حدود آمنة. وناميبيا مقتنعة بان المداورات الجارية هنا اليوم ستسهم في البحث عن حل شامل وعادل ودائم - حل يضع حداً للاحتلال الإسرائيلي، الذي يعود تاريخه إلى عام ١٩٦٧، ويمكن الشعب الفلسطيني من ممارسة حقوقه غير القابلة للتصرف في إنشاء دولة مستقلة.

وأود أن اختتم بياني بالتأكيد مجدداً مرة أخرى على دعم ناميبيا الثابت وتضامنها مع الشعب الفلسطيني في قضيته من أجل تحقيق الحرية والاستقلال والعدالة الاجتماعية، ودعمنا

إن الحالة في الشرق الأوسط ما فتئت مصدر قلق كبير لناميبيا بسبب الاستمرار بلا هوادة في احتلال الأراضي الفلسطينية واستمرار الشعب الفلسطيني في العيش تحت نير القهر والإخضاع. تجري مناقشة اليوم بينما تنتظر ناميبيا بفارغ الصبر التوصل إلى نتيجة إيجابية لعملية استئناف المفاوضات المباشرة التي بدأت في الآونة الأخيرة بين الفلسطينيين والإسرائيليين، والجهود الدولية المكثفة التي تلتها.

أعربت ناميبيا على مر السنين عن دعمها الثابت للشعب الفلسطيني وتضامنها معه في سعيه لنيل حقه غير القابل للتصرف في تقرير المصير والاستقلال والحرية. إنها مسألة ما يرح و فدي يناصرها منذ حصولنا على استقلالنا من نظام الفصل العنصري في جنوب أفريقيا قبل ٢٣ عاماً؛ حيث كنا قبل ذلك في نفس القارب، أي حالنا حال الفلسطينيين. لذلك لا يمكننا أن نظل متلكئين بينما تستمر معاناة الشعب الفلسطيني تحت نير الاحتلال الإسرائيلي.

لقد عانى الشعب الفلسطيني وعاش تحت الاحتلال فترة طويلة جداً.

وحرمان الاحتلال الإسرائيلي المستمر للشعب الفلسطيني من حقوقه المشروعة لا يزال يؤثر بصورة خطيرة على رفاهه الاجتماعي - الاقتصادي. فهو لا يسمح له بالممارسة الكاملة لحقوق الإنسانية الأساسية على النحو المجسد في ميثاق الأمم المتحدة، الذي نوليه جميعاً قيمة كبيرة. كما تعارض ناميبيا الحصار المفروض على قطاع غزة الذي سبب معاناة شديدة للغاية للشعب الفلسطيني.

وتود ناميبيا أن تكرر دعوتها لإسرائيل إلى الانسحاب الكامل وغير المشروط من الأرض الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك القدس الشرقية، وهي تناشد المجتمع الدولي تيسير إنشاء الدولة الفلسطينية، على أساس حدود عام ١٩٦٧. ويقع على المجتمع الدولي التزام بضمان استيفاء الشعب الفلسطيني لحقه

التعليم المجهد بالفعل في قطاع غزة. وأدى إغلاق الأنفاق غير القانونية في الآونة الأخيرة إلى زيادة الضغوط على سكان غزة. وتقوم حاجة إنسانية عاجلة إلى رفع القيود المفروضة على معظم الواردات، بما في ذلك الإمدادات الأساسية، والصادرات عبر المعابر الشرعية بين إسرائيل وقطاع غزة.

ونلاحظ مع شعور بالقلق أن الأمم المتحدة تتعرض لضغوط شديدة للمحافظة على تزويد معظم سكان غزة بالحد الأدنى من الضروريات. وفي قطاع غزة، وصلت إلى نقطة حرجة صعوبات تمويل أنشطة وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا). وبالرغم من التقليل الكبير لتدخلاتها الإنسانية بعد عام ٢٠١٢، لا يزال نداء الطوارئ الصادر عن الوكالة متدي التمويل بشكل حاد. ونؤكد على دعمنا القوي لأعمال وكالات الأمم المتحدة في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك الأونروا ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية.

كما تستدعي الحالة في الضفة الغربية القلق البالغ. وبالرغم من أن عدد عمليات التفتيش والاعتقال ظل مستقرا خلال الأشهر الأخيرة، فإن ما يثير الانزعاج هو ازدياد شدة الهجمات خلال هذه العمليات وعدد الخسائر بين المدنيين الناجمة عنها.

ويقع على عاتق إسرائيل التزام بحماية السكان المدنيين الفلسطينيين في الأراضي المحتلة والامتناع عن الأعمال المنافية لقواعد القانون الدولي وممارساته الراسخة. ويشكل النشاط الاستيطاني انتهاكا للقانون على النحو الوارد في المادة ٤٩ من اتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩. ومجلس الأمن والجمعية العامة ومجلس حقوق الإنسان والمجلس الاقتصادي والاجتماعي ومحكمة العدل الدولية جميعا أدانت الأنشطة الاستيطانية باعتبارها مخالفة للقانون. ويشكل إنهاء تلك الممارسات، التي تسهم في الكثير من المعاناة الإنسانية

للعضوية الكاملة لفلسطين في الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثلة سري لانكا.

السيدة ميثو كومارانا (سري لانكا) (تكلمت بالإنكليزية): أشارك المتكلمين الآخرين الإشادة بكم على عقد مناقشة اليوم الهامة. ويعلن وفد سري لانكا تأييده للبيان الذي أدلى به ممثل إيران بالنيابة عن حركة عدم الانحياز.

وما فتئ إيجاد حل عادل ودائم للحالة في الشرق الأوسط أولوية للمجتمع الدولي منذ عام ١٩٤٨. ويجتذب الشرق الأوسط قدرا كبيرا من اهتمام المجتمع الدولي وموارده. وتنتقل إلى دور قيادي رائد لإنهاء هذه الحالة غير المرضية.

ولا بد من تحسين أحوال الفلسطينيين على نحو عاجل. وليس بوسع هذا سوى أن يسهم في تحسين حالة المنطقة بأكملها. وعانت الأجيال المتعاقبة من الفلسطينيين بسبب عدد من العوامل، وبخاصة نزع ملكية أرضها.

وفي الأعوام الأخيرة، أضاف حصار غزة المستمر إلى ألم وإحباط الفلسطينيين الذين يعيشون في المنطقة. وأدى الحصار المفروض على غزة إلى إنشاء اقتصاد معتمد على المعونة وأثار إحساسا عميقا بالعجز. وفي عام ٢٠١٢، حقق اقتصاد غزة نموا بنسبة ٩,٥ في المائة، وإن كان من مستوى متدن، وهو أقل من نصف المعدل الذي تحقق في عام ٢٠١١. وترجم ذلك إلى معدلات عالية للغاية للبطالة وتدن للأجور، مما أدى، بالترادف مع زيادة تكلفة المعيشة، إلى التأثير بصورة مباشرة على حصول سكان غزة على الغذاء. وفي عام ٢٠١٢، أفاد تقييم بان نسبة ٣٤ في المائة من الأسر المعيشية، وهم ٦,١ ملايين شخص تقريبا، لا تتمتع بالأمن الغذائي. وإضافة إلى ذلك، لا يزال استمرار الحصار المفروض على غزة يلقي عبئا ثقيلا على نظام

الذي أديتموه وتؤدونه أثناء عضويتكم في هذا المجلس. كما أشكركم على الدعوة إلى عقد هذه المناقشة المفتوحة بشأن الحالة في الشرق الأوسط، وأود أن أوضح تأييد بلادي لما ورد في البيانات التي تم الإدلاء بها بالنيابة عن جامعة الدول العربية ومنظمة التعاون الإسلامي وحركة عدم الانحياز.

منذ أكثر من ٦٠ عاماً، ومجلسكم يواصل النظر في مسألة الشعب الفلسطيني. واليوم، ما زالت إسرائيل مستمرة في انتهاكها للقوانين الدولية وإنكارها لحقوق الشعب الفلسطيني كما تستمر معاناة الشعب الفلسطيني في ظل غياب تحقيق حل لهذا الصراع وعجز عن ترجمة قرارات الأمم المتحدة المؤكدة على حقوق الشعب الفلسطيني في إقامة دولته إلى واقع فعلي على الأرض، مما ينعكس سلباً على منطقة الشرق الأوسط وعلى السلم والأمن في العالم، ومما يسمح لإسرائيل بالاستمرار في سياستها الاستيطانية والاستمرار في احتجاز آلاف الأسرى والاستمرار في انتهاك حرمة الأماكن المقدسة والاستمرار في تهجير المواطنين الفلسطينيين، خاصة في القدس الشريف والاستمرار في سياسة الفصل العنصري والتطهير العرقي. وكل ذلك يتم تحت أنظار مجلس الأمن دون أن يتحرك المجلس ليتحمل مسؤولياته ويضع حداً للاحتلال الإسرائيلي الذي يكاد يكون الوحيد القائم في العالم بعد انتهاء عهد الاستعمار وانحسار سياسة التفرقة العنصرية.

ما زال الاحتلال الإسرائيلي مستمراً في ممارسة انتهاكات يومية يتعرض لها الفلسطينيون، تشمل التهجير والطرده والاعتقال التعسفي وإساءة معاملة السجناء. كما تستمر آلة الاستيطان الإسرائيلية في السعي نحو تغيير الوضع على الأرض، بما يشمل عمليات مصادرة وتدمير للمنازل الفلسطينية وتوسيع للبور الاستيطانية بالإضافة إلى لجوء السلطات الإسرائيلية إلى الاعتقالات واستخدام العنف المفرط ضد المتظاهرين الفلسطينيين واستمرار الحصار ضد قطاع غزة.

واستمرار الاحتكاكات في الأراضي المحتلة، خطوة أساسية لتحسين الحالة على أرض الواقع ولبناء الثقة.

ونأخذ بعين الاعتبار الكامل الاحتياجات الأمنية لإسرائيل. ولن تؤدي الهجمات العشوائية على المدنيين الإسرائيليين سوى إلى توسيع الفجوة بين الطرفين. ونباشد كلا الطرفين ممارسة أقصى درجات ضبط النفس من أجل عملية السلام وسلامة المدنيين. وإضافة إلى ذلك، سيشجع اتخاذ كل واحد من الطرفين نهجاً مراعيًا لشواغل الطرف الآخر على تهينة مناخ مفض إلى إحلال السلام.

وبالنظر للظروف التي لا تبعث على الارتياح في الأراضي الفلسطينية المحتلة، يحدونا الأمل في بذل كل الجهود لإحراز النجاح في المفاوضات المستأنفة بغية أن يتمكن كلا الشعبين الإسرائيلي والفلسطيني من التمتع بالسلام والرخاء في الأراضي الخاصة بكل واحد منهما. وينبغي أن يكون الهدف من المفاوضات تأمين اتفاق سلام دائم يؤدي إلى إنشاء دولة فلسطين الكاملة السيادة والمستقلة.

وتؤيد سري لانكا تنفيذ قرارات الجمعية العامة المتعلقة بحقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف في قيام الدولة وتحقيق الحل القائم على وجود دولتين على أساس حدود عام ١٩٦٧.

وستسهم الوحدة السياسية للشعب الفلسطيني وتقدمه الاقتصادي في استمرارية هذا الحل. ولذلك، نشجع بإخلاص التقارب السياسي بين غزة والضفة الغربية.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل المملكة العربية السعودية.

السيد المعلمي (المملكة العربية السعودية): أود أن أقدم إليكم أولاً بخالص التهنية، سيدي الرئيس، على توليكم مهام رئاسة مجلس الأمن للمرة الثانية ونشكركم على الدور الكبير

وهَجَرَ ما يزيد على ربع سكان سوريا وبلغت به الجرأة إلى حد استخدام الأسلحة الكيميائية ضد السكان العزل، وهو ينم قرير العين مطمئنا إلى أن هذا المجلس لن يتمكن من ردعه وإيقافه عند حده وحماية مواطنيه الذين تخلى عن مسؤوليته عن حمايتهم، وذلك بسبب الاستخدام المتكرر لحق النقض.

وعندما تحرك المجلس عقب مذبحه الغوطة التي ارتكب فيها النظام السوري جريمة قتل أكثر من ألف شخص بالأسلحة الكيميائية، جاء الرد من المجلس قليلا ومتأخرا وانصرفت أنظار المجلس نحو الأسلحة الكيميائية وكيفية التخلص منها واختزلت قضية شعب يناضل من أجل حريته في جزئية الأسلحة الكيميائية. وحتى عندما بحث المجلس مسألة إيصال المساعدات الإنسانية إلى مستحقيها، فإنه اكتفى بإصدار بيان رئاسي (S/PRST/2013/15) دون اتخاذ قرار ملزم تحت طائلة العقوبات الرادعة على كل من يمارس ابتزازا أخلاقيا غير مسبوق، يتمثل في حجب المساعدات الإنسانية عن مناطق ومدن وقرى بأسرها واستخدام سلاح التجويع إضافة إلى بقية الأسلحة الفتاكة التي يستخدمها النظام السوري.

لقد آن الأوان لكي يضع مجلسكم حدا فاصلا وسريعا لمعاناة الشعب السوري وألا يسمح للنظام السوري بأن يستغل قرارات المجلس المتعلقة بعقد المؤتمرات ونزع الأسلحة الكيميائية وسيلة للمماطلة والتأجيل والتسويف. إن تأخر المجلس في هذه المعالجة الحاسمة سوف يؤدي إلى تحول الحالة في سوريا إلى ملف يناقشه المجلس شهرا بعد شهر أو عاما بعد عام في الوقت الذي تتساقط فيه أجساد السوريين قتلا أو تجويعا أو تهجيرا.

إن وفد بلادي يؤكد مجددا على ضرورة معالجة الموقف في سوريا بشكل كامل وفوري دون قصر النظر على تداعيات جريمة الغوطة ونزع الأسلحة الكيميائية السورية، وهو ما أكد عليه بشكل واضح وصريح الاجتماع الوزاري الأخير لجامعة الدول العربية المنعقد في أيلول/سبتمبر الماضي.

لقد عبرت الأمم المتحدة والمجتمع الدولي في مناسبات عدة عن استنكارهما لهذه الممارسات التعسفية وكان من ذلك الاستهجان الشديد في الشهر الماضي (انظر S/PV.7032)، عبر الإحاطة المقدمة لمجلسكم من السيد روبرت سيرى، المنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط، لمقتل فلسطينيين في الأراضي الفلسطينية المحتلة، أحدهما موظف تابع لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) بسبب العمليات التي قامت بها إسرائيل مؤخرا وبلغ عددها ٢٨٢ عملية توغل، حسب شهادة الأمم المتحدة. وقامت إسرائيل أيضا، وبشهادة الأمم المتحدة، بتهجير ١٧٦ فلسطينيا منهم ٧٨ طفلا دون إدانة واضحة وصريحة من مجلسكم. وهاهي إسرائيل قد زادت من وتيرة عدوانها على المقدسات عبر انتهاكات شبه يومية من المستوطنين الإسرائيليين، وكذلك القرار الخطير للقائد العام للسلطة الإسرائيلية في الشهر الماضي بالسماح لليهود بالدخول إلى المسجد الأقصى وأيضا محاولات بناء كنيس أمام المسجد المرابي بهدف تهويد المدينة والنيل من مقدساتها الإسلامية والمسيحية.

أما آن لمجلسكم أن يتخلى عن التراخي في القيام بدور أكثر فعالية وإيجابية لحل القضية الفلسطينية؟ أما آن لهذا المجلس أن يدرك أن استمرار الاحتلال الإسرائيلي يشكل اليوم، كما شكل عبر العقود الماضية، تهديدا خطيرا للأمن والسلم الدوليين؟ إن بلادي، التي كانت الراعي الأول لمبادرة السلام العربية، تطالبكم بأن تلتزموا بمسؤوليتكم التاريخية والإنسانية والأخلاقية حتى لا يفقد العالم أمله في السلام وثقته في مؤسسات العمل الدولي المشترك.

وفي سوريا، ما زال النظام السوري مستمرا في شن حملة إبادة على الشعب السوري الشقيق استخدم فيها كل أنواع الأسلحة التقليدية وغير التقليدية وقتل بواسطتها قرابة ١٢٠.٠٠٠ إنسان

المناسبة في الوقت المناسب وبالفعالية المناسبة، ثم عن طريق تنفيذ ما يتخذه المجلس من قرارات دون إبطاء أو تسويق.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل جنوب أفريقيا.

السيد مامابولو (جنوب أفريقيا) (تكلم بالإنكليزية): تنضم جنوب أفريقيا إلى الآخرين لتهنئتمكم سيدي الرئيس، وبلدكم على توليكم رئاسة المجلس خلال هذا الشهر. إننا نشكر السيد فيلتمان على إحاطته الإعلامية التي قدمها إلى المجلس في وقت سابق اليوم. ونرحب بهذه الفرصة للمشاركة وتبادل وجهات نظرنا في هذه المناقشة الهامة بشأن الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين.

يؤيد وفد بلدي البيان الذي أدلى به ممثل إيران بالنيابة عن حركة عدم الانحياز.

إن الأحداث الأخيرة، ولا سيما استئناف المفاوضات بين إسرائيل وفلسطين، كانت مشجعة. ونحن نرحب بالجهود التي يبذلها وزير خارجية الولايات المتحدة جون كيري خلال اجتماعه مع قيادة كلا البلدين، والجهود الدبلوماسية الحالية التي تبذل في أوروبا والشرق الأوسط، والهادفة إلى تعزيز السلام في المنطقة بشكل عام، وإيجاد حل دائم للغز الصراع الإسرائيلي الفلسطيني على وجه الخصوص. ونأمل أن يستخلص جميع المشاركين في المفاوضات الحكيمة من المثل العربي القائل: "لا تكن صلباً فتكسر ولا لنا فتعصر".

ونحن نعتقد أنه لا سبيل لإيجاد حل لهذا الصراع الذي طال أمده، إلا من خلال عملية مفاوضات سلمية وعادلة تجري في بيئة مواتية لإجراء مداورات مثمرة، أي بيئة خالية من التهريب والخوف والعنف وأنشطة العرقلة الأخرى.

إننا نعلم جميعاً بأن بناء إسرائيل للمستوطنات، لا يزال يشكل أكبر عقبة أمام إحراز تقدم في محادثات السلام. لكن

وثمة حاجة إلى اتخاذ التدابير اللازمة لفرض وقف شامل لإطلاق النار في جميع الأراضي السورية وحظر استخدام الطيران الحربي والصواريخ والأسلحة الثقيلة، مع تبني آلية لمراقبة وقف إطلاق النار تحت إشراف الأمم المتحدة.

لن ينسى السوريون ولا العالم تجاهل المجتمع الدولي لحل الأزمة السورية حلاً جذرياً فاعلاً، وإن النظام السوري والقوى التي تأمرت معه على قتل الشعب السوري وتسميمه بالغازات الكيميائية ينبغي ألا يكون لهم مكان في تحديد مستقبله. ويجب أن يخضعوا للمحاسبة والمساءلة عن الجرائم التي ارتكبوها ضمن نطاق العدالة الدولية، ومن خلال محكمة يقدم إليها كل من تلوثت يدها بدماء الأبرياء وكل من ارتكب جرائم ضد الإنسانية أياً كانت انتماءاته.

وأود قبل أن أختتم كلمتي، أن أذكر مجلسكم الموقر وبكل احترام بمسؤولياتكم عن ضرورة تنفيذ قرارات الأمم المتحدة المتعلقة بجعل منطقة الشرق الأوسط منطقة خالية من الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل، وأذكركم بأن المجلس قد تراخى في تنفيذ الالتزام الدولي بعقد مؤتمر خاص لهذا الغرض قبل نهاية عام ٢٠١٢، ورغم اقترابنا من نهاية عام ٢٠١٣، لا تلوح في الأفق بارقة أمل بعقد هذا المؤتمر، الأمر الذي يثير في أذهان شعوب منطقتنا المحبة للسلام؛ التساؤل عن الجدوى من القرارات الدولية إذا لم يتمكن المجتمع الدولي ممثلاً في مؤسساته من تنفيذ أبسط تلك القرارات وهو الدعوة إلى عقد مؤتمر اتفق الجميع على انعقاده، بسبب اعتراض دولة واحدة على ذلك وهي إسرائيل.

إننا نناشدكم ونناشد أعضاء المجلس المحترمين، أن تبادروا إلى استعادة ثقة شعوب العالم بمؤسسات العمل الدولي المشترك وعلى رأسها مجلس الأمن وأن تلتزموا بمسؤولية المجلس عن صون الأمن والسلم الدوليين وذلك عن طريق اتخاذ القرارات

ذلك اتفاقية جنيف الرابعة المتعلقة بحماية المدنيين وقت الحرب (١٩٤٩).

ونكرر قلقنا العميق جراء انتهاكات حقوق الإنسان للأطفال الفلسطينيين واعتقالهم. كما أننا ندرك جميعاً بشكل جيد، الآثار السلبية الطويلة الأجل لذلك على تلك الفئة الضعيفة، وتأثيرها السلبي على قدرة هؤلاء الأطفال على أن يصبحوا راشدين مسؤولين ومنتجين. إننا ندعو مرة أخرى، إسرائيل إلى الوفاء بالتزاماتها المترتبة عليها بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي، وحماية حقوق الأطفال.

إن جنوب أفريقيا ترحب بجهود المصالحة بين الفلسطينيين، بما في ذلك الاتفاقان اللذان جرى التوصل إليهما بين فتح وحماس والأطراف الأخرى في القاهرة في عام ٢٠١١، فضلاً عن الاتفاق الذي تم التوصل إليه في شباط/فبراير ٢٠١٢ في قطر. وتلك تطورات مرحب بها للغاية. وهنأت جنوب أفريقيا، وشجعت جميع الأطراف في هذين الاتفاقيين على تحقيق المصالحة والوحدة كعنصر مهم لتحقيق سلام طويل الأجل ومستدام. وستواصل جنوب أفريقيا دعم كل الجهود الرامية إلى تحقيق الديمقراطية والسلام والاستقرار والنهوض بحقوق الإنسان والكرامة الإنسانية في فلسطين.

إن اتحاد الولايات المتحدة والمجموعة الرباعية، للمبادرة الاقتصادية الفلسطينية أمر جدير بالثناء. ونأمل في أن تكون قادرة على إحياء الإمكانيات الاقتصادية لفلسطين، وتساعد على التخفيف من الضغوط المالية الحالية على البلد. وندعو المجتمع الدولي، بما في ذلك القطاع الخاص، لتقديم يد المساعدة لهذا البرنامج الاجتماعي والاقتصادي الهام للغاية. كما أن التدابير التي اتخذتها الحكومة الإسرائيلية لتيسير تنفيذ المبادرة، بما في ذلك "الموافقة على استيراد كميات أكبر من مواد البناء والمياه إلى غزة"، هي موضع ترحيب. ومن شأن تلك التدابير

إسرائيل تواصل أنشطتها الاستيطانية مع الإفلات من العقاب. ونعلم جميعاً أن البناء الاستيطاني المستمر، يغير الطابع الجغرافي لفلسطين ويمكن أن يجعل من المستحيل إنشاء دولتين، وذلك تمهيداً مع الدعوة العارمة لإنشاء دولة فلسطينية ذات سيادة ومستقلة وديمقراطية وقابلة للحياة ومرتبطة، تتعايش بسلام مع إسرائيل، على أساس حدود عام ١٩٦٧، مع القدس الشرقية عاصمة لها.

كما أننا ندين أنشطة البناء الاستيطاني، وندعو الوسطاء لوضع حد لها، بما في ذلك المجلس، والقيام بما يلزم دون تأخير. ونحن نعلم جيداً أنه لو لم تكن إسرائيل هي التي قامت بتلك الأنشطة غير المشروعة، لكان قد تلا ذلك تنفيذ سريع والتهديد باستخدام القوة.

ولا يزال يتعين أن تترجم التطورات الإيجابية التي حدثت مؤخراً إلى تقدم على أرض الواقع، خاصة في الأراضي الفلسطينية المحتلة. والحقيقة أن الفلسطينيين لا يزالون يعيشون في ظل احتلال عانوا منه لعقود. ويواجهون مصاعب يومية تضاعفها العديد من نقاط التفتيش التي تقيد حركتهم ووصولهم. وتتواصل أعمال العنف التي يرتكبها المستوطنون الإسرائيليون ضد الفلسطينيين بلا هوادة، ويستمر تمديد الجدار العازل رغم الإدانة الدولية. وبينما نرحب بقرار إسرائيل إطلاق سراح بعض الأسرى الفلسطينيين كإجراء لبناء الثقة وببادرة على التزامها بمحادثات السلام، فإننا في نفس الوقت ندين اعتقال وسجن المواطنين الفلسطينيين، وخاصة الأطفال.

ويساور جنوب أفريقيا أيضاً قلق بالغ جراء مخمة الفلسطينيين المسجونين بشكل غير قانوني في السجون الإسرائيلية، والذين لا يزالون يعيشون ظروفًا مريعة. وندعو مرة أخرى إسرائيل إلى احترام حقوق الإنسان لجميع الأسرى الفلسطينيين، وأن تلتزم بالقانون الإنساني وقانون حقوق الإنسان الدوليين، بما في

لقد إستأثر الشرق الأوسط باهتمام المجتمع الدولي، لا سيما، بفعل الأحداث التي وقعت في المنطقة مؤخرا. لكن ينبغي ألا ننسى أن المنطقة اتسمت بعدم الاستقرار وانعدام الأمن، الناجمين أساسا عما نعتبره المشكلة السياسية الرئيسية في الشرق الأوسط - وهو الاعتداء المنهجي الذي تقوم به إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، على فلسطين.

ولا يزال الاحتلال الإسرائيلي غير القانوني للأراضي الفلسطينية والأراضي العربية الأخرى العائق الرئيسي أمام إحلال السلام وتحقيق حل عادل ودائم وشامل في منطقة الشرق الأوسط.

ويجب على مجلس الأمن أن يضطلع بدور الواجب في صون السلم والأمن الدوليين، ويتخذ تدابير عملية محددة لإجبار إسرائيل على إنهاء اعتدائها على الشعب الفلسطيني. فسلوك إسرائيل ينتهك بصورة متعمدة قرارات الأمم المتحدة، ويهدد السلم والأمن الإقليميين والدوليين، وينتهك حقوق الإنسان لدى شعب برتمته. ولن يكون هناك أي سلام في الشرق الأوسط ما دام العدوان متواصلا والحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني لا تتم مراعاتها.

وقد اتخذت الجمعية العامة قرارا تاريخيا عندما قام دولها الأعضاء، وبأغلبية ساحقة (القرار ١٩/٦٧)، بمنح فلسطين مركز المراقب في الأمم المتحدة. وأيدت كوبا ذلك القرار وفقا لموقفها التاريخي دعما لقضية الشعب الفلسطيني دفاعا عن حقه. ويؤكد الوفد الكوبي مجددا تأييده لقبول فلسطين كدولة عضو كامل العضوية في الأمم المتحدة. ويجب على مجلس الأمن أن ينظر في الطلب الذي قدمته فلسطين في عام ٢٠١١ للاعتراف بها كدولة عضو في الأمم المتحدة، ويوافق عليه بدون مزيد من التأخير.

وإننا نجد ما يشجعنا في ما ورد من أنباء عن استئناف المفاوضات بين إسرائيل وفلسطين، لكن يجب علينا أن نواصل

الإسهام في إحياء القطاع الذي عانى الكثير في ظل الحصار، الذي لا يزال يعيق حياة سكان غزة، وأسهم بشكل مباشر في زيادة معدلات البطالة والفقر.

وعلى الرغم من تلك التطورات، فإننا لا نزال نناشد إسرائيل أن تنهي الحصار غير القانوني المفروض على غزة، احتراماً للقانون الإنساني الدولي، بما في ذلك اتفاقية جنيف الرابعة والقرارات ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) و ٤٦٥ (١٩٨٠) و ٦٨١ (١٩٩٠) و ١٣٩٧ (٢٠٠٢) و ١٥١٥ (٢٠٠٣) و ١٨٦٠ (٢٠٠٩).

وتعمدُ ربط تحقيق التنمية وإحلال السلام باستتباب الأمن لم يسبق أن كان واضحا مثلما هو واضح اليوم. وقد كان الأمين العام السابق كوفي عنان محقا عندما قال:

”وبناء على ذلك، فلا سبيل لنا للتمتع بالتنمية بدون الأمن، ولا بالأمن بدون التنمية، ولن تتمتع بأي منهما بدون احترام حقوق الإنسان. وما لم يتم النهوض بكل هذه القضايا، لن يتكفل تحقيق أي منها بالنجاح“ (A/59/2005، الفقرة ١٧).

وأخيرا، إننا نتطلع إلى اليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني الذي سيُنظَّم في ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر بحضور الفائز الفلسطيني بمسابقة ”أراب أيدل“، محمد عساف، في إطار أبرز حدث في الاحتفالات. ونتمنى للفلسطينيين كل التوفيق في سعيهم إلى تقرير المصير، مُتَعَهِّدِينَ لهم بدعمنا من أجل هذه القضية النبيلة.

السيد ليون غونثاليث (كوبا) (تكلم بالإسبانية): تويد كوبا البيان الذي أدلى به ممثل إيران بالنيابة عن حركة عدم الانحياز. وبصفتنا الوطنية، نود أن ندلي ببعض التعليقات على الموضوع الهام الذي ننظر فيه اليوم.

ونرفض رفضاً قاطعاً التحل العسكري كحل للتراخ الخطير للغاية، ونعارض استخدام القوة ضد سوريا. ونشاطر القلق إزاء فقدان الأرواح البريفة في سوريا وفي أي مكان في العالم. كما ندين جميع أعمال العنف في ذلك البلد ضد المدنيين والأبرياء. ونرفض اللجوء إلى الحماية المزعومة للأرواح البشرية كذريعة للتدخل الأجنبي، سواء كان مباشراً أو من خلال دعم الجماعات المسلحة غير القانونية، بما في ذلك استخدام المرتزقة، الذي لا يؤدي سوى إلى التسبب في الدمار وزيادة عدد الوفيات.

إن واجب مجلس الأمن هو تعزيز السلام وليس العنف. وهو تفادي زعزعة الاستقرار وليس الإسهام في تمويل وتسليح وتدريب من يسعون إلى زعزعة الاستقرار. وهو حماية الأشخاص المدنيين وليس استخدامهم أو خداعهم من أجل أغراض جيوسياسية. وتلك أيضاً هي مسؤولية المنظمة قاطبة. وتعارض كوبا دعوات من يشجعون على تغيير النظام في سوريا ويختارون استخدام القوة والعنف، بدلا من الإسهام في الحوار والتفاوض بين جميع الأطراف. كما نرفض تواطؤ وسائل الإعلام، التي اعتادت على تشويه الحقيقة ولا تخضع للمساءلة عن عواقب أعمالها. ونجدد دعوتنا للحفاظ على سيادة سوريا واستقلالها وسلامة أراضيها وحق شعبها في تقرير المصير، بدون تدخل أجنبي كيفما كان نوعه، ونحث على تعزيز الحل السياسي للتراخ بالوسائل الدبلوماسية وبدون مزيد من إراقة الدماء.

والمبادرة الأخيرة للولايات المتحدة لإحياء عملية السلام، التي يقودها وزير الخارجية جون كيري، تستحق الشناء، ويجدوننا الأمل أنها ستؤدي هذه المرة إلى تقدم واقعي.

ولا تزال معاناة ومحنة ويأس الشعب السوري مستمرة بلا هوداة، والوحشية التي يعاني منها السكان المدنيون لا مثيل لها، بينما يقيم الملايين في مخيمات مؤقتة للاجئين في البلدان

دعم الشعب الفلسطيني في كفاحه المشروع والعاذل من أجل تقرير المصير وإنشاء دولة فلسطينية مستقلة، وعاصمتها القدس الشريف. وتطالب كوبا بأن تمثل إسرائيل للقانون الدولي وتنتهي احتلالها لجميع الأراضي العربية، مُجَدِّدَةً موقفها تأييدا للسلام العاذل والدائم لجميع الشعوب في الشرق الأوسط.

لقد استفحلت معاناة الشعب الفلسطيني في ظل العدد المتزايد من المستوطنات الإسرائيلية، والحالة العصبية والمأساوية للأسرى الفلسطينيين، وتدهور الحالة الإنسانية في قطاع غزة المُحاصِر. فالظروف المعيشية لسكانه ازدادت ترديا في ظل الحصار الظالم المتواصل المفروض على تلك المنطقة. ولن يتسنى تنفيذ عملية سياسية هادفة كفيلة بإحلال السلام في المنطقة إلا بإهاء سياسة الاستيطان، والإفراج عن الأسرى الفلسطينيين، ورفع الحصار عن قطاع غزة. وستظل كوبا تدعم الشعب الفلسطيني في كفاحه العاذل من أجل تقرير المصير.

وتولي كوبا اهتماما خاصا للحالة في سوريا وتداعياتها الدولية. وتدين كوبا أي استخدام للأسلحة الكيميائية وأسلحة الدمار الشامل الأخرى، وهي ملتزمة التزاما حازما باتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين واستعمال الأسلحة الكيميائية وتدمير تلك الأسلحة، وبالامتثال الصارم لأحكامها. وتؤيد كوبا إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل الأخرى، بما فيها الأسلحة الكيميائية، في الشرق الأوسط. وفي ذلك السياق، نرحب بقرار حكومة الجمهورية العربية السورية الانضمام لاتفاقية الأسلحة الكيميائية واستعدادها لتنفيذها فوراً على أساس مؤقت، بما في ذلك قبل البدء بنفاذ الاتفاقية في ذلك البلد. وبالمثل، نرحب بالاتفاقات التي تم التوصل إليها بشأن تدمير ترسانة سوريا من الأسلحة الكيميائية. كما نؤيد الجهود الرامية إلى تحقيق حل سياسي للتراخ، يحترم سيادة سوريا واستقلالها وسلامة أراضيها وحق شعبها في تقرير مصيره.

وفي نفس الوقت، فإن الأعمال الإسرائيلية الأحادية غير القانونية في القدس الشرقية المحتلة ما زالت تعرض مدينة القدس المقدسة ذات الأهمية البالغة للعالم الإسلامي قاطبة للخطر. وجميع الأعمال الرامية إلى تغيير الطابع العربي والتكوين السكاني للقدس الشرقية المحتلة - بما في ذلك بناء المستوطنات وأعمال الحفر تحت المسجد الأقصى، وتدنيس المواقع الإسلامية والمسيحية، وتشويه التاريخ الحقيقي للمدينة وتغيير معالمها، وهدم البيوت الفلسطينية وإغلاق المؤسسات الفلسطينية بغرض عزل القدس الشرقية المحتلة عن محيطها الفلسطيني - كلها غير قانونية ولاغية وباطلة، ويجب وقفها على الفور. واستمرار هذه الأفعال غير القانونية يهدد بمزيد من زعزعة الاستقرار في المنطقة برمتها.

إن الاستفزات المستمرة والمكثفة من جانب إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، والمتطرفين من مستوطناتها، خصوصاً في الحرم الشريف والمسجد الأقصى، والتي تنذر بزيادة لهيب التوترات الدينية والعنف، تتطلب اهتماماً فورياً من المجتمع الدولي واتخاذ تدابير لترع فتيل التوتر والحفاظ على حرمة الأماكن الإسلامية والمسيحية المقدسة في المدينة وحمايتها من أي عدوان أو استفزاز.

وفي هذا الصدد، نذكر بأن هذه الأعمال الإسرائيلية غير القانونية تتعارض دوماً مع القانون الدولي وقرارات الشرعية الدولية، ومنها تلك التي تؤكد أن القدس الشرقية جزء لا يتجزأ من الأراضي الفلسطينية المحتلة التي تحتلها إسرائيل منذ عام ١٩٦٧، وأن ضمها بشكل غير قانوني من جانب إسرائيل ما زال مرفوضاً وغير معترف به من المجتمع الدولي.

وإحصاءات الأمم المتحدة تبين أن معدل هدم المباني السكنية والهياكل الأخرى ارتفع في العام الماضي وهذا العام في الضفة الغربية والقدس الشرقية. وعدد المجتمعات الصغيرة التي تسوى بالأرض باستمرار إنما يعني نقل سكانها بالإكراه لأنه لا

المجاورة. ولا تلوح في الأفق نهاية لتلك الكارثة الإنسانية. وكل الآمال معلقة على تجدد الجهود لعقد مؤتمر "جنيف الثاني"، الذي تأخر انعقاده طويلاً. نحو تسوية تفاوضية لإنهاء الجحيم وسفك الدماء.

ومنظمة التعاون الإسلامي تعرب عن قلقها البالغ إزاء العدوان الإسرائيلي المستمر ضد الشعب الفلسطيني وأرضه. وإسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، تصر على بناء المستوطنات غير القانونية وجدار الضم العنصري، الذي يشكل انتهاكات خطيرة للقانون الدولي، ويقوض التواصل الجغرافي بين أراضي دولة فلسطين ووحدها وقابليتها للبقاء، ويعرض للخطر فرص تحقيق حل الدولتين على أساس حدود ما قبل عام ١٩٦٧. وفي هذا الصدد، تدعو منظمة التعاون الإسلامي المجتمع الدولي، ومجلس الأمن بشكل خاص، لتحمل مسؤولياته والنظر في تدابير عملية لوضع حد لسياسة الاستيطان الإسرائيلية.

إن الأوضاع الهشة على أرض الواقع نتيجة للأعمال الاستفزازية المتكررة وأعمال العنف والإرهاب التي يرتكبها المستوطنون الإسرائيليون المتطرفون، أمر يبعث على القلق الشديد. فهذه الاعتداءات اليومية على حياة الفلسطينيين وممتلكاتهم وحقوقهم، وتشمل إغلاق الطرق، وتدمير السيارات وتخريب البيوت وحرق المساجد والحقول، واقتلاع الأشجار، إلى جانب أضرار أخرى بالممتلكات، قد أصبحت أموراً يومية، للأسف. وهذه الأفعال تهدد بزيادة زعزعة الأوضاع الهشة للغاية على أرض الواقع، وتهدد كذلك بنسف المفاوضات الثنائية المستأنفة. واستمرار الفشل في إنفاذ القانون الدولي شجع السلطة القائمة بالاحتلال والمستوطنين الإسرائيليين المتطرفين على مواصلة ارتكاب الانتهاكات والجرائم ضد الشعب الفلسطيني دون عقاب.

يمكنهم أن يعيشوا بدون مأوى. وهذا انتهاك واضح لاتفاقية جنيف وجريمة حرب.

وتؤكد منظمة التعاون الإسلامي أن الحصار الإسرائيلي المفروض على قطاع غزة يشكل عقاباً جماعياً للشعب الفلسطيني، مع ما يترتب على ذلك من عواقب اجتماعية واقتصادية وإنسانية خطيرة ووخيمة على حياة السكان برمتهم. وتؤكد المنظمة من جديد مطالبها الثابتة بوضع حد للحصار الإسرائيلي للإنساني وغير القانوني فوراً.

وعلاوة على ذلك، فإن منظمة التعاون الإسلامي تشعر بالقلق إزاء انتهاكات حقوق الإنسان للسجناء السياسيين الفلسطينيين في السجون الإسرائيلية ومراكز الاعتقال. والسياسات اللاإنسانية والانتهاكات الممنهجة التي ترتكبها إسرائيل ضد السجناء الفلسطينيين تتطلب تدخلاً عاجلاً من المجتمع الدولي دفاعاً عن حقوق الإنسان للسجناء الفلسطينيين وإنقاذ أرواحهم والضغط على إسرائيل من أجل احترام التزاماتها نحوهم/وفقاً للقانون الإنساني الدولي، بما في ذلك اتفاقيات جنيف. لقد احتجزت إسرائيل الآلاف من الفلسطينيين إدارياً لفترات طويلة دون إعلامهم بالتهم الموجهة إليهم أو حقهم في الإجراءات القانونية الواجبة.

وترى منظمة التعاون الإسلامي أن التوافق الدولي في الآراء بشأن تحقيق حل عادل وشامل للتراع في الشرق الأوسط يتطلب إنفاذ القانون الدولي وتنفيذ القرارات الدولية. ولا يمكن أن يلتزم مجلس الأمن الصمت بينما يستمر تصاعد الموقف الخطير والملتهب على أرض الواقع بسبب إصرار إسرائيل على تحدي إرادة المجتمع الدولي باحتلالها القسري لأراض فلسطينية وعربية، ورفضها إعادة الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني. والمنظمة تدعو المجلس إلى الاضطلاع بدوره إزاء عملية السلام في الشرق الأوسط، من خلال تنفيذ

القرارات التي اتخذها، في محاولة لتحريك العملية قدماً صوب تحقيق السلام.

ختاماً، أود أن أؤكد على دعم المنظمة وتضامنها الكاملين مع الشعب الفلسطيني في سعيه لاستعادة حقوقه الوطنية المشروعة غير القابلة للتصرف، بما في ذلك حقوقه في العودة وتقرير المصير والسيادة والاستقلال في دولة فلسطين على الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ عام ١٩٦٧، وعاصمتها القدس الشرقية.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطيت الكلمة الآن لممثل إسرائيل، الذي طلب الإدلاء ببيان إضافي.

السيد نيتسان (إسرائيل) (تكلم بالإنكليزية): اليوم، استغل ممثلون من عدد من البلدان العربية وغيرها هذا المحفل لتوجيه طائفة من الاتهامات التي لا أساس لها ضد بلدي، مشيرين إلى عاصمتنا الأبدية القدس. وإنه لمن السخف حقاً أن تستمع الديمقراطية الوحيدة في الشرق الأوسط من بعض أكثر الأنظمة قمعاً واستبداداً في العالم إلى محاضرة عن حقوق الإنسان والحقوق الدينية. وقد يتساءل المرء أي حقوق تلك التي يشير إليها أولئك الممثلون. ربما كانوا يقصدون الحقوق الدينية مثل سياسة السعودية التي تقضي بإعدام من يستوردون الكتب المسيحية، أو ربما كانوا بشيرون إلى السياسة السعودية التي تحظر على غير المسلمين دخول مدن برمتها.

وفي ملاحظاته في وقت سابق، أتم ممثل لبنان إسرائيل بحرق القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦). وواقع الأمر، أنه في الشهرين الأخيرين، تزايدت الانتهاكات للخط الأزرق وللقرار ١٧٠١ (٢٠٠٦) من الجانب اللبناني بصورة يومية. وبدلاً من القيام بمهمة الحراسة، تقف القوات المسلحة اللبنانية موقف المتفرج وتسمح بالانتهاكات للقرار ١٧٠١ (٢٠٠٦) والخط الأزرق من عناصر مسلحة من حزب الله ومواطنين لبنانيين مسلحين.

وعلاوة على ذلك، أود لو أنني صدمت من الاتهامات التي كالمها مثل سوريا في وقت سابق. لكن ليس ثمة ما يثير الصدمة أكثر من الجرائم المروعة التي ارتكبتها سوريا. فأولا وقبل كل شيء، هناك مقتل ما يقرب من ١٢ ٠٠٠ شخص من الرجال والنساء والأطفال. ثانيا، استخدام الأسلحة الكيميائية ضد المدنيين الأبرياء. ثالثا، تشريد الملايين من البشر. يستخدم الممثل السوري الحيلة القديمة التقليدية نفسها. فبمهاجمته لإسرائيل إنما يسعى إلى خلق ستار من الدخان بهدف صرف الأنظار عن الفضائح التي ترتكبها حكومته في سوريا. وتلك الحيلة لم تنجح في الماضي، مثلما هي غير ناجحة الآن.

وأخيرا، لقد استمعنا إلى العديد من ممثلي بلدان حركة عدم الانحياز، الذين انتقدوا إسرائيل اليوم. وأود أن أوضح لهؤلاء الممثلين أنهم قد خاطروا بغض الطرف عن الجرائم التي ترتكبها الدولة التي تتولى رئاسة حركة عدم الانحياز اليوم: إيران. فهي لا تزال تدعم بنشاط نظاما دمويا في دمشق. وفي الوقت نفسه تتحمل إيران المسؤولية عن قتل الآلاف من السوريين، بمن في ذلك اللاجئون الفلسطينيون. وإيران هي البلد الذي يقود جميع الهجمات التي تشن على إسرائيل بين الحاضرین هنا في هذه القاعة. ويجب وضع حد للنفاق اللفظي الذي تمارسه حركة عدم الانحياز الآن.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): طلب ممثل سوريا أخذ الكلمة للإدلاء ببيان إضافي. وأعطيه الكلمة.

السيد عدي (الجمهورية العربية السورية): شكرا سيدي الرئيس، وأعتذر عن أخذ الكلمة مرة أخرى. وأود أن أشير مرة أخرى إلى أن وفد بلدي نبه مرارا على ضرورة عدم الانجرار وراء تحييد الهدف الرئيسي وراء هذا البند الذي ناقشه من جدول الأعمال وهو حصار: إنهاء الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية، وليس مناقشة الأوضاع الداخلية في دول المنطقة. ووفد بلادي لن يقع في هذا المحذور.

ويجب على كلا الجانبين - ويشمل ذلك لبنان - احترام القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦). وليس مقبولا أن يكتفي لبنان بالكلمات وحدها. وربما ينبغي أن يخفف لبنان من حدة لهجته إزاء بلدي وأن يوجهها عوضا عن ذلك إلى حزب الله. وإذا نتكلم الآن، تمكّن حزب الله من بناء ترسانة من ٦٠ ٠٠٠ من الصواريخ في مناطق مأهولة بالسكان في جنوبي نهر الليطاني في لبنان. وإذاواصل حزب الله تنفيذ عملياته من داخل أوساط السكان المدنيين - ويوجه أسلحته ضد السكان المدنيين في إسرائيل - فإن حزب الله ولبنان يرتكبان معا جريمة حرب مزدوجة.

وفي ضوء هذه الانتهاكات وغيرها من انتهاكات حقوق الإنسان، فإن الأمر يقتضي قدرا كبيرا من الجرأة من جانب الممثل اللبناني كي يجلس هنا في هذه القاعة ويعمد إلى تشويه صورة الدولة الوحيدة الديمقراطية التي تحترم حقوق الإنسان في الشرق الأوسط. ولكن يجب القول تأثرت كثيرا وأنا أستمع إلى ممثل لبنان وهو يبدي اهتماما بالحقوق الفلسطينية. وعلى الرغم من ذلك، أقترح أنه وبدلا عن الكلمات الطنانة الجوفاء التي تطلقها حكومته، فإن على حكومته نفسها أن تلقي نظرة على مخيمات اللاجئين الفلسطينيين المنتشرة في جميع أنحاء لبنان، حيث يعيش هؤلاء في أسوأ الظروف في المنطقة بأسرها. ذلك أنهم يتعرضون للعنف والتمييز والاضطهاد والتهميش الاقتصادي من جميع قطاعات المجتمع.

وأود أيضا أن أرد على دول أخرى بعينها في منطقتنا، تكلم ممثلوها في وقت سابق ضد إسرائيل. بداية، ليس هناك حصار على غزة. إن جميع السلع والمساعدات الإنسانية - وأود أن أكرر أن، جميع المساعدات الإنسانية - تدخل غزة من إسرائيل. ولا يحتاج الأمر إلى خبير في الجغرافيا ليعرف أن غزة مدخلا آخر.

الأمن ليست سوى أكاذيب. وأتحده أن يقدم دليلاً واحداً فقط على أن تلك الوثائق التي نرسلها إلى المجلس بصورة منتظمة بهدف توثيق الجرائم التي ترتكبها إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، ضد شعبنا في الأرض الفلسطينية المحتلة ليست صحيحة. وليعط الفرصة لكي يعرض علينا دليلاً واحداً على ما ذهب إليه. فقد اكتفى بالقول أن محتويات تلك الرسائل ليست سوى أكاذيب، ولكنه لم يقدم دليلاً واحداً على ذلك.

وفيما يتعلق بالقدس، أعتقد أن تصرفات إسرائيل وحدها غنية عن البيان. وهو لا يمكنه أن يفترض أن الحاضرين هنا في هذه القاعة، بل والمجتمع الدولي بأسره، ليسوا سوى مجموعة من الأغبياء. ومن المعروف جيداً أن الملايين من الفلسطينيين في الضفة الغربية وغزة لا يسمح لهم بالذهاب من أجل ممارسة أنشطتهم الدينية في القدس الشريف، سواء كانوا مسلمين أم مسيحيين. وتلك هي الحقائق. وعلى سبيل المثال، لن يسمح لأي فلسطيني من رام الله يتوجه إلى القدس الشريف بهدف أداء صلاة الجمعة في تلك الأماكن المقدسة بممارسة شعائره الدينية في تلك المواقع ما لم يحصل على ترخيص مسبق بذلك.

والخطاب الذي تلاه الممثل الإسرائيلي مثير للدهشة بحق، لأنه ليس خطاباً يتسق مع أجواء السلام أو يصبو نحو آفاق السلام. بل هو بيان أدلى به شخص شاغله البحث عن ذرائع تجنّب المشاكل والمتطلبات المسبقة للسلام على النحو المطلوب والمتسق مع القانون الدولي.

وفي الواقع فإن الموقف العالمي للمجتمع الدولي بأسره، والبيانات التي أدلى بها الجميع هنا اليوم - ونحن ممتنون لهم، وللعديد من الآخرين الذين جاءوا من خارج المجلس - إنما تبث جميعاً برسالة مدوية إلى القيادة الإسرائيلية تدعوها إلى أن تستيقظ من الحلم الذي ما تزال تغفو فيه، وهو رفض الاعتراف بما يحدث في الميدان. ويجب أن تصغي القيادة الإسرائيلية إلى المجتمع الدولي وأن تعمل وفقاً لمتطلبات

ولكن أود أن أشير إلى ما تفوّه به ممثل إسرائيل من أكاذيب ومغالطات. وكم كنا نتمنى أن يتكلم ممثل إسرائيل في هذا المجلس لإعلام هذا المجلس - الذي أصدر مئات القرارات والمطالبات بإهاء الاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية المحتلة - بالخطوات التي قامت بها إسرائيل في هذا الإطار، وبالخطوات التي قامت بها لوقف معاناة الشعب العربي الرازح تحت الاحتلال، ولوقف سياسات الاستيطان.

مرة أخرى، هناك بعض الوفود التي وقعت في نفس المحذور وتحدثت عن معاناة الشعب السوري، ونسيت معاناة الشعب السوري الرازح تحت الاحتلال في الجولان السوري المحتل. إن حكومة الجمهورية العربية السورية تؤمن بالدور المحوري للأمم المتحدة، وتؤمن بالدور الذي يقوم به مجلس الأمن لحفظ السلم والأمن الدوليين. ولذلك، فنحن منخرطون دائماً في مطالبة هذا المجلس بتنفيذ جميع القرارات الصادرة عنه، والخاصة بإهاء الاحتلال ومكافحة الإرهاب ومكافحة التحريض عليه.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): طلب المراقب الدائم عن فلسطين أخذ الكلمة للإدلاء ببيان ثان. وأعطيه الكلمة الآن.

السيد منصور (فلسطين) (تكلم بالإنكليزية): أعتذر عن أخذ الكلمة مرة أخرى، ولكنني وجدت أن من الضروري للغاية الرد على وابل الأكاذيب التي أطلقها الممثل الإسرائيلي هنا في المجلس فيما يتعلق بالشعب الفلسطيني وقيادته. ولن أحط من قدر نفسي بالرد على ذلك الوابل من الأكاذيب، يكفي القول بأن من الصعب أن نقبل من أولئك الذين ما زال لديهم مستوطنون وقوات تابعة لهم في أراضيها، والذين تلطخت أيادي بعض قادتهم بدماء الآلاف من الضحايا الفلسطينيين، أن يلقوا علينا هنا مواعظ عن الأخلاق ويدّعون أن لهم اليد العليا علينا. وفي ذلك الصدد، أتحدى أيضاً ممثل إسرائيل، الذي قال في عجالة من أمره للتو، إن الوثائق التي نرسلها إلى أعضاء مجلس

ينفذ، ونحن قرييون جدا من نقطة إما أن تتصرف بحسن نية، وتتفاوض معنا بحسن نية، وتتصرف على نحو يتسق مع القانون الدولي وتوقف جميع الجرائم والانتهاكات للقانون الدولي التي ترتكب ضد شعبنا، أو - أنا واثق - من أن المجلس سوف يتخذ إجراءات ضدها بطريقة حاسمة من أجل السماح للسلام بأن يترسخ.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): لا يوجد متكلمون آخرون مدرجون في قائمة المتكلمين. بهذا يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج على جدول أعماله. رفعت الجلسة الساعة ١٧|٠٠.

السلام، عوضا عن محاولة إلقاء اللوم على الآخرين. وهي رسالة من جميع المشاركين هنا - ونعرب عن تقديرنا لها - مفادها أنه يجب أن يستيقظ زعماء إسرائيل، وأن يعملوا وفقا للمتطلبات الأساسية لتحقيق السلام.

أعتقد أن الوقت قد حان لكي نضع جميعا حدا للإفلات من العقاب الذي تتمتع به إسرائيل ونطبق القانون على ذلك البلد كما طبق على أولئك الذين تصرفوا على هذا النحو إلى أن تصرف المجلس بشكل حاسم. عندما يتصرف المجتمع الدولي، ومجلس الأمن بصفة خاصة، بشكل حاسم، فإنه لن يسمح لأحد أن يأتي ويلقي علينا جميعا المحاضرات كما فعل الممثل الإسرائيلي من فوره. نحن على ثقة بأن صبر المجلس بدأ